الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضـــــــــــــــوع

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري

دراسة قياسية خلال الفترة 2000– 2020.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم الاقتصادية)

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
العـايب بلقـــــــاسم

الأستاذ المشرف:
أ. غـــالم عبد الله

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	إنصـاف قســوري	أستاذ محاضر – أ -	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	عبد الله غـــــالم	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	نـوال هـــــاني	أستاذ محاضر – أ -	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــــــوع

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري

دراسة قياسية خلال الفترة 2000– 2020.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في (العلوم الاقتصادية)

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
العـايب بلقـــاسم

الأستاذ المشرف:
أ. غـــالم عبد الله

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	إنصـاف قســوري	أستاذ محاضر – أ -	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	عبد الله غـــــالم	أستاذ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	نـوال هـــــاني	أستاذ محاضر – أ -	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2022 /2023

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

اقتداء بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها."

نشكر الله العلي القدير الذي أعاننا على إتمام هذا البحث، فله الحمد والثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نتقدم بالشكر الخاص والتقدير إلى الأستاذ: غالم عبد الله

على ما قدمه لنا من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة، والحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحله.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا البحث.

كما لا يفوتنا تقديم التشكرات الخالصة إلى كل أساتذة الكلية.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، والبرنامج الاحصائي(Eviews12)، حيث طبقت هذه الدراسة على سلاسل زمنية لكل من الانفتاح التجاري معبرا عنة بجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشر الانفتاح التجاري و نمو الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نموذج (ARDL)، الجزائر.

Abstract

This study aims to measure the impact of trade openness on economic growth in Algeria using the Autoregressive Delayed Time Lapse (ARDL) model and the statistical program (Eviews12). Where this study was applied to time series for each of the trade openness expressed as the sum of exports and imports on the gross domestic product, and Economic growth is expressed in gross domestic product.

The study concluded that there is a long-term relationship between the trade openness index and GDP growth as an indicator of economic growth in Algeria.

Key Words: Economic Growth, Trade Openness, (ARDL) model, Algeria.

قائمة الجداول والاشكال والرسوم البيانية:

1- قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020	66
02	تطور قيمة الصادرات من المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2020	68
03	عينة البحث	76
04	الاحصاء الوصفي للنموذج	77
05	اختبار استقراريه البيانات بواسطة اختبار (ADF)	78
06	اختبارات عدد التأخيرات	79
07	أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير	80
08	نتائج تقدير اختبار الحدود (Test Bounds)	81
09	نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل	82
10	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Test)	83
11	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Lagrange Multiplier)	84
12	اختبار عدم تجانس البيانات	84

2- قائمة الأشكال والرسوم البيانية:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020	67
02	تطور قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000-2020	68
03	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000– 2020	69
04	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000– 2020.	70
05	تطور معدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000– 2020	71
06	تطور الناتج المحلي الاجمال في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020	71
07	تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020.	72
08	تحديد درجة التأخير المثلى	80
09	المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)	85
10	المجموع التراكمي لمربعات للبواقي (CUSUM)	85
11	القيم الحقيقية والمقدرة	86
12	التوزيع الطبيعي للبواقي	87

في ظل التغيرات المستمرة والتحولات الاقتصادية العميقة والسريعة مثل اقتصاد السوق والعولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ولاسيما في مجال التجارة الدولية، أدركت العديد من الدول خاصة النامية منها أنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش معزولة عن العالم الخارجي، وأصبحت تسعى لتحقيق التقارب في السياسات التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي، وأدركت أن التجارة عنصرًا أساسيًا في بناء الاقتصاد لأي مجتمع يسعى للنمو والتطور. و أصبح النمو الاقتصادي محور اهتمام دول العالم اليوم، حيث يُعتبر مؤشرًا رئيسيًا لتصنيفها وأدائها الاقتصادي.

ومن هنا جاء توجه الدول نحو تحرير تجارتها الخارجية وانفتاحها على العالم الخارجي، وتوطيد الروابط التجارية مع دول أخرى، وبذل جهود في مجال التصنيع للتصدير، بهدف تخفيض الضغوط الخارجية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية في ضوء التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وأضحى تكتل الدول واندماجها في مجال التجارة فكرة رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي. لذا لجأت إلى تحرير تجارتها الخارجية وتوسيع ارتباطاتها التجارية مع الدول المتقدمة، وتهيئة بيئة استثمارية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيض معدلات البطالة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي.

تلعب الدولة دورًا حاسمًا في توجيه الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة من خلال سياساتها الاقتصادية الفعّالة، والتي تعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على معدلات النمو الاقتصادي. ومن بين هذه السياسات، نجد الانفتاح التجاري كأحد الأدوات المهمة، حيث تعد التجارة الخارجية من المتغيرات الحيوية في دالة النمو الاقتصادي.

تعتبر سياسة الانفتاح التجاري أداة رئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، وقد أظهرت الدراسات النظرية والتطبيقية أنها تسهم في تحقيق معدلات عالية من النمو. لذلك، سعت الدول النامية مثل الجزائر إلى اعتماد مثل هذه السياسة لمواكبة التطورات العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية.

وتتطلع الجزائر، كغيرها من الدول النامية، إلى الاندماج الاقتصادي والتأقلم مع المنافسة الشديدة في البيئة الدولية المتغيرة بسرعة. فالانفتاح التجاري لم يعد خيارًا بديلاً بالنسبة للجزائر، بل أصبح واقعًا يتطلب اتخاذ استراتيجية تمكنها من السيطرة عليه والاستفادة من فوائده، وفي الوقت نفسه تجنب السلبيات المحتملة.

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات وإصلاحات منذ أواخر الثمانينات، حيث تعاونت مع الهيئات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتم توقيع اتفاقات وتبني قوانين وتشريعات تعزز الانفتاح التجاري وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي. كما أجرت الجزائر مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الإصلاحات التجارية، اتخذت الجزائر سياسات أخرى مثل برامج التنمية وتشجيع الاستثمار وتعزيز القطاعات الصناعية والخدمات من خلال توفير العوامل الضرورية وخلق مناخ اقتصادي مناسب استعدادا للتحول إلى مرحلة ما بعد النفط، بهدف تجاوبها مع التحديات المالية العالمية وتقليل تأثيرها السلبي على أسعار النفط.

في ضوء تأثير التبادلات الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة زمنية محددة من عام 2000 إلى 2020. وذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بهدف دراسة تأثير التغيرات والتطورات في الأجلين القصير والطويل.

بناءً على ذلك، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020 ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- ما علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي ؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الدراسات السابقة:

– بن سليمان يحي (أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (1980–2014) دراسة تحليلية قياسية (اطروحة دكتوراه)). استهدفت هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر والجزائر) عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، العامل البشري والإنفاق الحكومي، باستعمال طريقة البيانات المقطعية (Panel Data) حيث وجدت أن هناك علاقة موجبة وطردية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. كما وجدت أن حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي تتأثر تأثيرا إيجابيا وقويا بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير، كما اتضح أن الرأس المال المادي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

– إسماعيل دحماني (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية مقارنة بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاوروبية المتوسطية 1995–2010 (أطروحة دكتوراه)). حيث قام بدراسة قياسية لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستعمال معطيات بيانات بانل ل 06 دول متوسطية شريكة خلال الفترة 1995–2010 وهي الجزائر، الاردن، المغرب، مصر، تونس وتركيا ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي ضعف العلاقة وفي الغالب عدم وضوحها بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد وهذا باعتماد كل العينة، أما التحليل المفرد لكل دولة فقد أثبت أن التأثير موجب ومعنوي في بعضها وسالب ومعنوي في البعض الآخر.

– بورداش شهرزاد (أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR 1970–2012 (أطروحة دكتوراه)) استهدفت الدراسة قياس أثر كل من الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام عدة مؤشرات تعبر عن هذا الانفتاح، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي الجزائري.

– خالدي خديجة (أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مداخلة منشورة في مجلة اقتصاديات شمال افريقيا التي تصدر عن جامعة تلمسان العدد الثاني)، حاولت التطرق إلى أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري من خلال التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتوجهها نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يدعو إلى التفكير في السياسات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية والتنويع في مختلف القطاعات وتقليص تكاليف الإنتاج والتسويق لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية والحصول على مكان في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى انتهاج

استراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني على المستوى المحلي والخارجي، وإقامة تكتلات اقتصادية بدءا ببلدان المغرب العربي ووصولا إلى بلدان العالم الإسلامي.

- بسطالي حداد ونويبات عبد القادر (اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي التي تصدر عن جامعة المسيلة سنة 2019)، وقد هدفت الدراسة إلى محاولة قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي القياسي لتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن هناك اثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- دليلة طالب (الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017، مقال منشور في مجلة الباحث الاقتصادي التي تصدر عن جامعة تلمسان سنة2017)، وقد هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017، بالاعتماد على نموذج المربعات الصغرى المصححة كليا لحل مشكلة الاعتماد الذاتي وتحيز المعلمات، وتوصلت إلى أن سياسية الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية، وكذا ضعف الجهاز الانتاج، ويتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات النفطية.

- عبد الله مباركي (Foreign direct investment, trade openness and Economic Growth in Algeria: From 1970 to 2015، مقال منشور في مجلة الاقتصاد التي تصدر عن جامعة معسكر سنة 2017)، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، بالاعتماد على نموذج الانحدار للفجوات الموزعة ARDL ونموذج تصحيح الخطأ ECM، وتشير النتائج المستندة على إجراء اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار المباشر، والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير ايجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي.

- Frankel and Römer (Does Trade cause growth?، مقال منشور في مجلة The Americain Economic Review، مجلد رقم 89، العدد 03، 1999)، اعتمدت هذه الدراسة على المتغيرات الجغرافية مثل المسافة، السكان، الحدود المشتركة، وتوصلت إلى وجود علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأن الخصائص الجغرافية للبلدان لها تأثيرات مهمة على التجارة.

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

- يعتبر الانفتاح التجاري من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.
- زيادة درجة الانفتاح تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.
- هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية موجبة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الجزائري

منهجية الدراسة:

للتعرف على التأصيل النظري وتحليل واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، تم الاعتماد في معالجة هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحليل تطورهما خلال فترة الدراسة، كما تم أيضا الاعتماد على المنهج الإحصائي القياسي في دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا بالاعتماد على تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في برنامج Eviews12.

أما أسلوب البحث فقد اعتمدنا على المسح المكتبي بالاطلاع على مختلف الكتب والمقالات العلمية بالإضافة إلى المراجع الإلكترونية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الخلفية النظرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- فهم العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري وبيان دورها وأثرها على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التعرف على النماذج القياسية وأدوات القياس المستخدمة في تحليل وتقييم المتغيرات الاقتصادية للفهم والتحليل وتوقع المستقبل الاقتصادي.
- محاولة بناء نموذج قياسي يحدد تأثير تطبيق سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري في الأمد القصير والطويل خلال الفترة 2000-2020.
- تشخيص الآثار المحتملة لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

من حيث الإطار الزماني: تم اختيار الفترة الزمانية الممتدة ما بين 2000 الى غاية 2020م. وتم اختيار هذه الفترة باعتبارها من أهم الفترات التي شهدت زيادة في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الانفتاح التجاري في الاقتصاد الجزائري مقارنة بالفترات السابقة.

أما الإطار المكاني: تستهدف الدراسة الحدود المكانية لبلد الجزائر.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية التجارة الخارجية في حد ذاتها وأهمية النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان المختلفة، حيث يمكن أن تساهم سياسة الانفتاح التجاري في زيادة فرص التجارة وتوسيع قاعدة الصادرات وتبادل الموارد والتكنولوجيا مع الدول الأخرى واستيعاب التحديات والفرص المتاحة في السوق العالمية واتخاذ القرارات الصائبة لتعزيز النمو الاقتصادي.

لذا فإن دراسة تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري يعتبر أولوية في ظل سعي الجزائر الى البحث عن التوازنات الخارجية والانضمام لكل من المنظمة العالمية للتجارة وكذا منطقة التجارة الحرة الافريقية، وتتمحور أهمية هذه الدراسة في فهم العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري وبيان دورها وأثرها على مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر، مما يساعد في توضيح المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه على النمو الاقتصادي ومختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، كما ستساعد في تحديد السياسات الاقتصادية الأكثر فعالية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر.

هيكل الدراسة:

لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة وتحقق فرضياتها، ومحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان ارتأينا أن يكون هيكل الدراسة متمثلا في جزئين رئيسيين هما:

الجزء النظري:

وتضمن الإطار المفاهيمي للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وقد قسمناه إلى فصلين كما يلي:

أولا: الفصل الأول الذي عنوناه بالاطار النظري للنمو الاقتصادي وتناولن فيه التعرف أولا على ماهية النمو الاقتصادي من خلال أهم التعاريف والمفاهيم المعطاة للنمو الاقتصادي، الأنواع والخصائص والفرق بين النمو والتنمية في المبحث الأول. وفي المبحث الثاني تعرضنا إلى محددات النمو الاقتصادي، استراتيجياته وأهم مؤشرات قياسه. وأخيرا في المبحث الثالث أين تطرقنا إلى النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي لمختلف المدارس الاقتصادية المعروفة بداية بالنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وصولا إلى النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.

ثانيا: الفصل الثاني تحت عنوان الاطار النظري للانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية الانفتاح التجاري من مفهوم وأهمية وأشكال الانفتاح التجاري. ثم في المبحث الثاني حاولنا الإلمام باهم الاستراتيجيات المتعلقة بالانفتاح التجاري وتوضيح دوافعه وأهم مؤشرات قياسه. اما المبحث الثالث ونظرا لأهمية دور الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي فقد تمحور حول النظريات المفسرة للانفتاح التجاري، علاقته وأثره على النمو الاقتصادي.

الجزء التطبيقي:

فقد خصص للدراسة القياسية لأثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 وقد قسمناه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الجزائري وهيكل المبادلات التجارية في الجزائر ، ثم في المبحث الثاني قمنا بالدراسة القياسية عن طريق تقديم نموذج الدراسة المقترح وتطبيق مختلف اختبارات نموذج ARDL على متغيرات الدراسة لدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000-2020. وقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب رئيسية، ففي المطلب الأول قمنا بتقديم نموذج الدراسة المقترح، والمطلب الثاني قمنا بتطبيق اختبارات نموذج ARDL لقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000- 2020، أما المطلب الثالث فقد خصص للنتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة.

وأخيرا خاتمة عامة تحتوي على خلاصة عامة ومجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

من الأهداف النهائية للسلطات العامة تحسين مستوى المعيشة للسكان وضمان الرفاهية الاجتماعية، والتي لا يمكن الوصول إليها بغض النظر عن السياسات المتبعة دون نمو اقتصادي مستدام ومستمر فعلياً، ويعتبر النمو الاقتصادي واحدًا من أكثر الظواهر إثارة للاهتمام في العلوم الاقتصادية، حيث يمكنها شرح عملية ثراء الدول وتأمين الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والإنساني. وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن هذه الظاهرة، وصاغوا نظريات ونماذج بهدف كشف آليات النمو الأساسية.

حيث يتم قياسها بشكل دوري من خلال تحليل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وذلك للتعرف على الحالة الاقتصادية الحالية للبلد والتوقعات المستقبلية. وتهدف الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحسين وتعظيم الإنتاج الداخلي للبلد، ويتطلب ذلك توافر عدة عوامل ومحددات، سواء كانت تقليدية مثل رأس المال المادي أو المحددات الحديثة مثل رأس المال البشري والتعلم والابتكار، ومن المعروف أن هناك فوارق بين الدول المختلفة فيما يتعلق بالمحددات والمتغيرات، وهذا يؤدي إلى حدوث فجوة بين الدول، ويشكل تحديا كبيرا لبلدان تحاول تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل هذه الفجوات.

وهذ ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث تضمنت:

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي، استراتيجياته ومؤشرات قياسه

المبحث الثالث: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو ظاهرة مهمة في الأدب الاقتصادي وجب تحقيقه من قبل معظم الدول المتقدمة والنامية لأنه يضمن الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. هدف هذا المبحث هو تقديم مختلف تعريفات النمو الاقتصادي، أنواعه وخصائصه حسب مختلف الاقتصاديين، إضافة إلى الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

وجدت عدة تعريفات للنمو الاقتصادي منها:

– النمو الاقتصادي هو زيادة القدرة الإنتاجية للدولة في إنتاج تشكيلة متنوعة من السلع الاقتصادية، ويتأسس هذا النمو المستمر على تطور التكنولوجيا والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاجها الاقتصاد. (حايد و البشير، 2018، صفحة 148)

– هو "عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط" (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 118)

– يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة المجموعات الاقتصادية التي تعبر عن الثروة المادية داخل دولة أو مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة، مثل الدخل الوطني الخام PNB والإنتاج الداخلي الخام PIB يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة متوسط حصة الفرد من هذه الثروة المادية، ولكن غالبًا ما يتم التركيز على الجانب الاقتصادي دون النظر إلى تأثير هذه الزيادة على نمط ومستوى حياة الأفراد. (كوبيبي و بوزيان، 2022، صفحة 165)

– وفقًا لفرانسوا بيرو (François Perroux)، في كتابه "اقتصاد القرن العشرين" على أنه الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي الخام أو الصافي، بالقيمة أو الأسعار الحقيقية. (Pierre , 2010, p. 2)

وفقا لسيمون (Simon Kuznets) في كتابه المعنون بـ " النمو والهيكل الاقتصادي " أن النمو الحقيقي يحدث فقط عندما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي (نمو الإنتاج) النمو السكاني. (كديدة و بوختالة، 2021، صفحة 92)

– كما عرفه حسب ميشيل تودارو في كتابه (التنمية الاقتصادية) أنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الأمر إليها". (ميشيل، التنمية الاقتصادية، 2006، صفحة 175)

– ووفقا لجاك لوكايون (Jacques LECAILLON) في كتابه " النمو الاقتصادي" هو مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل". (طالب، 2021، صفحة 10)

– كما يمكن تعريفه أنه زيادة في إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين باستخدام الموارد الأساسية مثل الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وهذا يؤدي إلى زيادة دخل الدولة المعنية خلال فترة زمنية محددة. (يوسفات، 2012، صفحة 68)

مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه زيادة إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي على مدى فترة زمنية محددة، ويترتب على ذلك تحسن في متوسط نصيب الفرد في المجتمع، أي أنه زيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية تضمن الزيادة في الإنتاج الاقتصادي على مدى فترة طويلة.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و خصائصه

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنواع النمو الاقتصادي إلى خمسة أنواع، حسب مدة حدوثه وحسب مسبباته، (بسطالي، 2020، الصفحات 29-30) وهذه الأنواع هي:

أولا: النمو الاقتصادي الطبيعي :(Natural Growth) ويتميز بأنه يحدث بصورة طبيعية دون وجود أي تدخلات من الحكومة أو القطاع الخاص، ويكون بمعدلات نمو متدرجة ومستقرة معتمدا على العوامل الطبيعية والبشرية في الدولة ويتميز بزيادة الإنتاجية والإيرادات بطريقة تلقائية عن طريق زيادة عوامل الإنتاج مثل العمالة والرأسمال والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الدخل القومي.

ثانيا: النمو الاقتصادي العابر :(Transitional Growth) وهو نمو مؤقت يحدث بصورة سريعة ومفاجئة في مرحلة معينة من تاريخ الدولة، ويكون عادة بسبب تحولات اقتصادية كبيرة مثل الانفتاح الاقتصادي أو التحول من الزراعة إلى الصناعة أو بعد فترة من الاضطراب الاقتصادي مثل الحروب أو الثورات أو الكوارث الطبيعية، ويتميز بنمو سريع للناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات، وزيادة في فرص العمل، وتحسن في الظروف المعيشية للفرد.

يمتاز النمو الاقتصادي العابر بأنه غير مستدام، حيث يعتمد بشكل كبير على الظروف الحالية والعوامل الخارجية، وبمجرد انتهاء الفترة العابرة، يمكن أن يعود الاقتصاد إلى وضعه الأصلي. وبالتالي فإن النمو الاقتصادي العابر يتطلب تدخلات حكومية كبيرة لتعزيز الاستثمارات وتحسين بيئة العمل وتنمية المهارات اللازمة لدعم النمو المستدام.

ثالثا: النمو الاقتصادي المكثف :(Intensive Growth) ويتميز بأنه يركز على تحسين الإنتاجية والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وزيادة جودتها وكفاءتها، وتوفيرها بأسعار مناسبة بدلاً من زيادة الإنتاجية بشكل كبير أو زيادة حجم العمالة، ويعتمد على التطور التقني والابتكارات والتحسينات في إدارة المنشآت الاقتصادية واستخدام الموارد بكفاءة أكبر في الإنتاج مثل زيادة الاستثمار في التكنولوجيا وتحسين العمليات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية. فعلى سبيل المثال، يمكن للشركات المنتجة للسيارات تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة استهلاك الوقود وتقليل الانبعاثات، وكذلك تحسين تصميم السيارات وتحسين عمليات الإنتاج لتحقيق أفضل جودة وكفاءة بأقل تكلفة.

رابعا: النمو الاقتصادي المخطط :(Planned Economic Growth) هو النمو الذي يتم توجيهه وتخطيطه من قبل الحكومة أو السلطات المركزية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. وغالبًا ما يتم التركيز في هذا النوع من النمو الاقتصادي على تطوير الصناعات الرئيسية والبنية التحتية والخدمات العامة. يستخدم هذا النوع من النمو الاقتصادي بشكل شائع في الدول التي تملك اقتصادات مركزية وتقوم بتخطيط اقتصادي مركزي. ويعتبر النمو المخطط والنمو التلقائي نموا ذاتي الحركة، حيث يتم تحريك الاقتصاد بشكل داخلي وبمبادرة من المجتمع نفسه. أما النمو العابر فيعتمد على عوامل خارجية مثل التغيرات في الأسعار العالمية والتبادل التجاري والاستثمارات الأجنبية.

خامسا: النمو الاقتصادي الموسع :(Extensive Economic Growth) يتميز هذا النوع من النمو الاقتصادي بزيادة حجم الإنتاج الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية والعاملين والاستثمارات والموارد الطبيعية، وليس من خلال زيادة الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة. ويعتبر أقل فعالية من النمو الاقتصادي الذي يرتكز على التكنولوجيا والابتكار، يتم بالتزامن مع

زيادة عدد السكان، مما يؤدي إلى ثبات دخل الفرد على المدى الطويل. ويتم استنزاف الموارد المحدودة في هذا النوع من النمو الاقتصادي، وهو محدود في الفترة الطويلة، وبالتالي فإنه لا يعد حلاً مستداماً لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع من النمو الاقتصادي ليست مجرد فئات منعزلة عن بعضها البعض، بل غالبًا ما تتشابك وتتداخل فيما بينهما، ويمكن لدول معينة أن تتبنى نهجًا مختلفًا لتحقيق النمو الاقتصادي، حسب ظروفها الخاصة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المفاهيم في الاقتصاد، وهو يعتبر مؤشرًا لقوة وازدهار الاقتصاد الوطني، وهو عملية معقدة تتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام، ويتميز بعدة خصائص ومميزات تجعله هدفًا رئيسيًا لكثير من الدول، سنتعرف في هذا الفرع على أبرز هذه الخصائص:

– النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل الدولة.

– العائد المتنامي: يعني هذا المصطلح أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وعلى الرغم من أن هذه الزيادة قد تبدو ضئيلة في بداية المسار الاقتصادي، إلا أنها تتسارع مع مرور الوقت، وتؤدي إلى زيادة العائد المادي والاجتماعي بشكل كبير.

– زيادة الإنتاجية الفردية: وهي الزيادة في الإنتاجية لكل فرد في المجتمع، ويتم ذلك عن طريق زيادة المعرفة والتعليم وتحسين مستوى المعيشة والصحة.

– استمرارية النمو: تُعدّ استمرارية النمو أحد الخصائص الرئيسية للنمو الاقتصادي، فإذا كانت نسبة النمو الاقتصادي تتزايد بشكل مستمر ومنتظم، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد ينمو بشكل دائم ومتواصل، وبالتالي يتم تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– الزيادة في الاستثمارات و تحسين البيئة الاقتصادية: وهي الزيادة في الإنفاق على الاستثمارات من خلال تطوير البنية التحتية وتحسين القوانين واللوائح والسياسات الاقتصادية.

– زيادة الوظائف: وهو الزيادة في فرص العمل وتوفير وظائف جديدة وتحسين الوضع الاقتصادي للفرد، ويتم ذلك عن طريق زيادة الإنتاجية والاستثمارات وتحسين البيئة الاقتصادي.

– التغيير الهيكلي: تحدث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد عندما يحدث تحول في النشاط الاقتصادي من القطاعات الزراعية والصناعية إلى الخدمات. تشمل هذه التحولات تحسين التكنولوجيا وزيادة الطلب على الخدمات المتقدمة مثل الرعاية الصحية والتعليم والترفيه.

– تحسين الميزان التجاري: يمكن للنمو الاقتصادي أن يساعد في تحسين الميزان التجاري للبلد، حيث يتمكن البلد من زيادة صادراته وتقليل وارداته.

– تحسين القدرة على التنافس: يعني ذلك زيادة القدرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، وتحقيق الكفاءة في الإنتاج والتسويق.

في النهاية، يمكن القول بأن خصائص النمو الاقتصادي تختلف حسب البلدان والمجتمعات، ويمكن أن تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية.

المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعد النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، حيث تشير كل منهما إلى زيادة الإنتاجية والرفاهية الاقتصادية للدولة والمجتمع.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

بعد الحرب العالمية الثانية وفشل الاقتصاديات النامية في تحقيق متطلبات التنمية، أصبح من الضروري الوقوف على مفاهيم التنمية وتطورها عبر الزمن، حيث لم يتفق الاقتصاديون على تعريف واحد لها.

يركز (Gerald maier) في تعريفه للتنمية على ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية محددة، كما يعرفها كذلك أنها تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل و المساواة. (النجفي و القريشي، 1988، صفحة 3)

كما تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية على أنها: العملية الموسومة بتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً، والمعتمدة على أكبر قدر ممكن من المبادرة المجتمعية المحلية وشركاء التنمية.

ونجد بعض التعريفات قسمت مفهوم التنمية إلى أربعة مجموعات: (كبداني، 2013، الصفحات 20-21)

1- منهجية التنمية التي تستند إلى معيار الدخل، وتهدف إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي خلال فترة زمنية معينة.

2- منهجية التنمية التي تركز على التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي دون غيره من الهياكل الأخرى، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن.

3- منهجية التنمية التي تركز على النظرة الاقتصادية، وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية في المقام الأول، مثل تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاج والإيرادات.

4- منهجية التنمية التي تعتمد على النظرة الشاملة للتنمية، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بشكل متكامل ومتوازن.

وعليه فالتنمية الاقتصادية هي عملية تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع معين، والتي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتحسين المستمر في مستويات المعيشة والتنمية البشرية.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو والتنمية

تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما في الأدبيات الاقتصادية الأولى، إلا أن هناك اختلافات أساسية بينهما يجب مراعاتها.

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة دون تغييرات مهمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. بينما يعني التنمية الاقتصادية تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمغرافية والتشريعات والأنظمة، إضافة إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي.

ومن الأهمية التمييز بين النمو والتنمية من خلال وضع بعض النقاط للمقارنة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على النحو التالي:

– التعريف: النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد بشكل مستمر، في حين أن التنمية الاقتصادية تشير إلى تحسين مستوى الحياة للفرد والمجتمع في جوانب مختلفة مثل الصحة والتعليم والإسكان وغيرها.

– الأهداف: يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية الاقتصاد، بينما تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة الحياة للفرد والمجتمع.

– المؤشرات: تستخدم مؤشرات مختلفة لقياس النمو الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الخام، في حين تستخدم مؤشرات مختلفة لقياس التنمية الاقتصادية مثل معدلات الفقر ومستويات التعليم والصحة.

– الزمن: يتم قياس النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، بينما يتم قياس التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

– العملية: يعد النمو الاقتصادي عملية اقتصادية فقط، يركز على التغير في الحجم أو في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات و لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد ولا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي. في حين يتطلب التنمية الاقتصادية إجراءات اجتماعية وسياسية وثقافية، و تهتم بنوعية السلع والخدمات بنفسها و بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة كما تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتنويعه. (مجوج، 2015، صفحة 40)

– النتائج: يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستويات الدخل، و يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع. في حين يؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحسين جودة الحياة والرفاهية للفرد والمجتمع وهي عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد.

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي يعد جزءًا هامًا من التنمية الشاملة، إلا أن التنمية تمثل مفهومًا أشمل يشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والإنسانية.

المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي، استراتيجياته ومؤشرات قياسه

تسعى النظريات الاقتصادية والتنموية على مر التاريخ إلى توضيح الشروط الضرورية التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحديد المحددات العامة للنمو ومراقبة أنماطه في الدول والأزمنة المختلفة. ويمكن الكشف بذلك عن بعض القوانين العامة التي تحكم النمو الاقتصادي.

المطلب الاول: محددات النمو الاقتصادي

ثمة عوامل عديدة تحدد مدى قدرة الدولة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويشار إليها باسم محددات النمو الاقتصادي. وفيما يلي نستعرض بعض العوامل الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي:

الفرع الأول: كمية ونوعية الموارد البشرية

حيث يتم تعريفه بأنه المجموعة البشرية التي تمثل القوى العاملة في الاقتصاد، سواء كانوا عمال أو منتجين أو موظفين. وتعدّ كمية ونوعية القوى العاملة من العوامل الأساسية التي تحدد نمو الاقتصاد، فالكمية تعني عدد الأفراد الذين يمكنهم المشاركة في الإنتاج، بينما النوعية تعني المستوى التعليمي والمهارات الفنية والإدارية والاجتماعية التي يتمتع بها العاملون، (خيالي، 2016، صفحة 73).وتتأثر كمية وجودة الموارد البشرية بعدة عوامل، منها:

* الإنفاق على التعليم والتدريب: حيث يساهم الإنفاق الحكومي والخاص على التعليم والتدريب في تحسين مهارات العمال وزيادة معرفتهم، مما ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم وجودة العمل الذي ينتجونه.

* مستوى التعليم والمهارات: حيث يعتمد ذلك على مستوى التعليم والمهارات التي يحملها العمال، فالعمال الذين يحملون مؤهلات عالية ومهارات متقدمة يمكنهم القيام بأعمال متخصصة ومعقدة، مما يزيد من إنتاجيتهم والجودة العالية للمنتجات التي ينتجونها.

* الصحة والتغذية: يؤثر عنصر الصحة والتغذية على مستوى إنتاجية العمل، حيث إن العمال الأكثر صحة ولديهم تغذية جيدة يمكنهم العمل بشكل أفضل وأكثر إنتاجية.

* الهجرة: حيث يمكن للهجرة العمالية من تحسين كمية وجودة الموارد البشرية في الدول المستقبلة، حيث يمكن للعمال الوافدين أن يساهموا في النمو الاقتصادي من خلال إضافة مهارات وخبرات جديدة.

الفرع الثاني: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية من أهم محددات النمو الاقتصادي، وتشمل هذه الموارد المياه والغابات والمعادن والنفط والغاز الطبيعي والأراضي الصالحة للزراعة والثروات الحيوانية والأسماك وغيرها. وتعتبر كمية ونوعية هذه الموارد عاملاً أساسيًا في تحديد قدرة الدولة على توليد الثروة والإنتاج، (خيالي، 2016، صفحة 74) وتؤثر بشكل كبير على الصادرات والاستيرادات والتوازن التجار، فإذا ما امتلكت الدولة موارد طبيعية غنية، فإنها يمكن أن تزيد من الصادرات وبالتالي تحقيق فائض تجاري. وبالمثل، إذا كانت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الموارد الطبيعية، فإنها يمكن أن تواجه صعوبات في تحقيق التوازن التجاري.

الفرع الثالث: تراكم رأس المال

التراكم الرأسمالي يشمل جميع الاستثمارات الجديدة، سواء كانت مادية أو بشرية، ويعتبر الادخار هو أساس تراكم رأس المال، حيث يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي كادخار لاستثماره لزيادة الناتج المستقبلي. ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، يجب على الدول الامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية. وتكوين رأس المال يتم من خلال تخصيص الادخار إلى المشاريع الاستثمارية، سواء كانت مادية أو بشرية، ويتألف من رأس المال الملموس والمعدات والمخزون، وكذلك من رأس المال البشري الذي يتم تحقيقه من خلال الاستثمار في الموارد البشرية. (ميساوي و بن حاح، 2021، صفحة 98)

الفرع الرابع: التقدم التقني

التقدم التقني هو التغيرات التكنولوجية التي تحدث في طرق الإنتاج أو طبيعة السلع المنجزة، والتي تسمح بزيادة الإنتاجية بنفس كمية المدخلات أو بتقليل المدخلات للحفاظ على نفس كمية الإنتاج. كما يساعد في حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، ويمكن أن يؤدي إلى إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أفضل. ويعد التقدم التقني عملية ذات طابع كيفي، حيث يؤدي إلى تحسين أداء الإنتاج وتطوير الأداء الاقتصادي. (مسعودي و عزي، 2019، صفحة 119)

الفرع الخامس: التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورًا مهمًا في تحديد النمو الاقتصادي، حيث تمثل الصادرات والواردات جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي للدول. فعندما تزداد صادرات الدولة، فإن الكمية الإجمالية للسلع والخدمات التي تبيعها الدولة للعالم الخارجي تزداد، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة، وبالتالي يزيد الاستثمار والنمو الاقتصاد.

تعتبر فوائد التجارة الخارجية على الاقتصادات واضحة وشاملة، حيث أن الأدلة التجريبية المستخلصة من التجارب التاريخية تشير إلى أن الدول التي تفتح اقتصاداتها للتجارة الخارجية تحقق نموا اقتصاديا أكثر سرعة واستقرارا بالمقارنة مع الدول التي تفضل الاقتصاد المنغلق. كما أن دراسات حديثة تؤكد أن الاقتصادات التي تتيح للشركات والمنتجات الدخول إليها بسهولة وتخفض الرسوم الجمركية وتزيد التجارة الحرة تحقق معدلات نمو أعلى وتحسن مؤشرات العيش والرفاهية للمواطنين. كما أنه يمكن النظر إلى تأثير الجغرافيا، حيث يمكن أن يؤدي الموقع الجغرافي للدول إلى تحديد الفوائد الاقتصادية المحتملة للتجارة الخارجية، فقد تمتلك بعض الدول مواقع جغرافية استراتيجية تجعلها نقطة تجارية حيوية في العالم. (ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 (أطروحة دكتوراه)، 2018، الصفحات 41-42)

علاوة على ذلك، تؤثر السياسات الحكومية بشكل كبير على محددات النمو الاقتصادي. وتشمل هذه السياسات الضريبية والنقدية والمالية والتجارية والصناعية والاجتماعية، وتتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة لتعزيز النمو الاقتصادي، ومنها التخفيف من الضرائب وتنظيم الإنفاق العام والإنفاق الحكومي على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية.

فيمكن لسياسات الضرائب المنخفضة على الشركات والأفراد أن تشجع الاستثمارات وتعزز النمو الاقتصادي، بينما يمكن للسياسات النقدية الضيقة والمالية العجزية أن تضر به.

وفي النهاية، يمكن القول إن محددات النمو الاقتصادي متعددة ومتداخلة، ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض. وتشكل السياسات الحكومية والاستثمارات والابتكارات والتكنولوجيا والمؤسسات والظروف العالمية مكونات هامة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

تعد مؤشرات قياس النمو الاقتصادي أدوات هامة تستخدم لتقييم الأداء الاقتصادي لدولة معينة وقياس مدى تقدمها الاقتصادي، لقياس مؤشر أو درجة النمو الاقتصادي يعتمد الاقتصاديون وكذا المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي عادة على مؤشرين أساسيين؛ مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نصيب الفرد للحكم على أداء النمو والتطور.

وهنا سوف نركز على المؤشرات الرئيسية لقياس النمو الاقتصادي ثم التطرق لبعض المؤشرات البديلة:

الفرع الأول: المؤشرات الرئيسية

أولا: مجاميع الانتاج الوطنية:

1- الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : وفقًا للمخطط المحاسبي وكذلك الإحصائيات الدولية، يتم قياس النمو الاقتصادي بشكل عام من خلال الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ) وهو المؤشر الدولي الأكثر استخدامًا في قياس معدل النمو الاقتصادي للبلد، حيث يحدد قيمة السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة. ويمكن أن يكون مؤشرًا للدخل المتولد ومؤشرًا للنشاط، كما يمثل مجموع الأعمال والخدمات التي تم إنتاجها .

لحساب هذا المؤشر يتاح للاقتصاديين عدة طرق، وسنذكر الأكثر استخدامًا:

أ- طريقة الانفاق (The Expenditure Approach) هي إحدى الطرق الأساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، ويتم ذلك عن طريق قياس إجمالي الإنفاق الناتج عن الدولة وتحويله إلى القيمة النهائية للإنتاج. وتتألف طريقة الانفاق من مجموع الإنفاق الحكومي، إنفاق الأسر والمستهلكين، وإنفاق الشركات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك الإنفاق على الاستثمارات والتجارة الخارجية. وتتمثل صيغة طريقة الانفاق في القيمة الإجمالية للإنفاق الحكومي (G) وإنفاق الأسر والمستهلكين (C) والإنفاق على الاستثمارات (I) والصادرات الصافية(NX) .

ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بجمع هذه العوامل كالتالي:

$$GDP = C + G + I + X-M$$ حيث

C: إنفاق الأسر والمستهلكين G: الإنفاق الحكومي

I: الاستثمار X-M: صافي التجارة الخارجية

ب- طريقة القيمة المضافة (Value Added Method) هي إحدى الطرق الثلاثة الأساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتستخدم هذه الطريقة لحساب القيمة التي يتم إضافتها من قبل الشركات والمؤسسات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج حتى يتم إنتاج المنتج النهائي.

على سبيل المثال، إذا قام مصنع بتصنيع سيارة، فإن قيمة المنتج النهائي هي سعر السيارة في السوق، ولكن القيمة المضافة هي الفرق بين تكلفة المواد الأولية والمنتج النهائي الذي تم بيعه.

ج- طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي الإجمالي: هي واحدة من الطرق الثلاثة الرئيسية لحساب قيمة الإنتاج الاقتصادي للبلد. فكرة هذه الطريقة في حساب الناتج الإجمالي عن طريق إجمالي الدخل الذي يحصل عليه المنتجون من إنتاج السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، وتشمل الدخل الإجمالي للمواطنين والشركات والحكومة.

يتم تقسيم الدخل الذي يحصل عليه المنتجون إلى عدة فئات، مثل الأجور والرواتب والأرباح والفوائد والضرائب على الإنتاج، ويتم حساب إجمالي هذه الفئات للوصول إلى الناتج الإجمالي. وتعتمد هذه الطريقة على فرضية أن الإنفاق يتم بالكامل على الدخل الذي يحصل عليه المنتجون، وبالتالي فإن الدخل يتم استخدامه بالكامل للإنفاق على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

من المهم الإشارة إلى أن طريقة الدخل لحساب الناتج المحلي الإجمالي تستند إلى دخل المواطنين والمقيمين في البلد، ولا تأخذ في الاعتبار المواطنين الأجانب الذين يعملون في البلد ولا يملكون جنسية البلد. وقد يؤدي ذلك إلى تقديم صورة غير دقيقة للناتج الإجمالي للبلد في حال كان هناك عدد كبير من الأجانب يعملون في الاقتصاد.

2- الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product GNP) هو مؤشر اقتصادي يقيس قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها العوامل الإنتاجية المملوكة للمواطنين والشركات الوطنية في الداخل والخارج خلال فترة محددة من الزمن، ويشمل الدخل الذي يتم توليده في الخارج بواسطة العوامل الإنتاجية الوطنية، سواء كان ذلك داخل الحدود الوطنية أو في الخارج.

يمكننا القول أن الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP) هو كالتالي:

* يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا يقيس الثروة الاقتصادية التي ينتجها العملاء الوطنيون أو الأجانب في الأراضي الوطنية.
* بينما يعد الناتج القومي الإجمالي مؤشرًا يقيس القيمة التي ينتجها العملاء الوطنيون سواء كان ذلك في البلد أو في الخارج.
* ويعتمد الناتج القومي الإجمالي على مبدأ الجنسية، بينما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي على مبدأ الموقع.

يتم حساب هذا العامل الاقتصادي بالطريقة التالية:

GNP = GDP + الدخل الصافي الحاصل من الخارج – الدخل الصافي المدفوع للخارج

يشمل الدخل الصافي الحاصل من الخارج الأجور والفوائد التي يحصل عليها المواطنون من العمل ورأس المال في الخارج، بينما يشمل الدخل الصافي المدفوع للخارج الأجور والفوائد التي يدفعها المواطنون للعمال ورأس المال في الخارج.

ثانيا: مجاميع الدخل القومي

1- الدخل القومي الإجمالي (Gross National Income) وهو مؤشر اقتصادي يشير إلى الدخل الإجمالي للمواطنين والمقيمين في دولة معينة بغض النظر عن مكان توليد الدخل. يتم حساب GNI من خلال جمع قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل المواطنين والمقيمين في الدولة، بالإضافة إلى أي دخل يتم تحصيله من خارج البلاد، ويتم طرح الدخل المدفوع لوحدات غير مقيمة في الدولة.

الفرع الثاني: مؤشرات النمو البديلة

قام فريق من الخبراء بتطوير مجموعة من المؤشرات البديلة للنمو الاقتصادي على اعتبار أن المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) غير كافية لقياس النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. أحد هذه المؤشرات هو مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index HDI)، الذي يتضمن مؤشرات الأمم المتحدة لتقييم المستوى التعليمي والصحي والدخل في بلد ما، كما تم تطوير مؤشرات لمعدل الفقر(Human Poverty Index IPH) الذي يقيس عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلد. ومؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية (Women's Participation Index IPW) الذي يقيس مدى تمكين المرأة في المجتمع.

تساعد هذه المؤشرات البديلة على إعطاء صورة أوضح وأكثر شمولية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي للبلدان. وقد أدرجت هذه المؤشرات بشكل متزايد في الأجندات الدولية والمحلية وتحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي

تعني استراتيجيات النمو الاقتصادي مجموعة من الخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للدولة. وتستند هذه الاستراتيجيات إلى دراسة الوضع الحالي للاقتصاد وتحديد العوامل التي تؤثر على النمو وتحديد الأولويات التي يجب التركيز عليها لتحقيق النمو المطلوب.

وتنقسم هذه الاستراتيجيات إلى عدة أنواع، منها استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن.

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن

تقتضي استراتيجية النمو المتوازن التناسب في التنمية بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني، حتى تتمكن هذه القطاعات من النمو معًا. وقد كانت دوتشتين رودان ونركس من الأوائل الذين تطرقوا إلى نظرية النمو المتوازن في مقال عن التصنيع في أوروبا في عام 1904، حيث تم التركيز على إنشاء قطاع صناعي متكامل في تلك الدول. ويتعين على هذا القطاع الصناعي أن يتم التخطيط له ككتلة واحدة، وغالبًا ما يتم تنفيذ هذا التخطيط من قبل الدولة باعتبارها غير قابلة للتجزئة، ويتطلب استثمارات ضخمة ومدة طويلة للإنجاز. ويسمح هذا النهج بربط الأسواق وتحطيم العزلة بين المناطق، مما يساهم في توسيع السوق الوطني. وبالنسبة للاقتصاد الأرشد، يتم التغلب على النقص الموجود فيه ودفعه نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل عن طريق تطوير الصناعات المختلفة. ومن المهم أن يكون التصنيع متعدد الاتجاهات، حتى تستفيد الصناعات الجديدة من التطوير السريع للصناعات الأخرى، ويتمكن المنتجون من الاستفادة من سلع صناعات أخرى كمستهلكين لها. (بورويس، 2020، صفحة 47)

يمكن تلخيص الإيجابيات والسلبيات المحتملة لاستراتيجية النمو المتوازن على النحو التالي:

الإيجابيات:

– تساعد على توزيع النمو الاقتصادي بشكل أكثر توازنًا وعدالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في البلد، وتحفز التنمية في القطاعات التي تحتاج إلى دعم لتحقيق النمو الاقتصادي.

– تساهم في تحسين توازن القوى الاقتصادية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية والحضرية، وتحقق التكامل الإقليمي.

– تدعم التصنيع الداخلي وتحفز إنشاء صناعات جديدة ومتكاملة مع بعضها البعض.

– تحفز الإنفاق الحكومي على مشاريع تحتاجها البلاد، مثل الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس والمناطق السكنية، مما يعزز النمو الاقتصادي.

أهم السلبيات فتتمثل في:

– يمكن أن تؤدي إلى تكلفة عالية في المشاريع التي تقوم بها الحكومة لتحقيق النمو المتوازن، مما يمثل عبئًا على الميزانية الحكومية.

– قد تؤدي إلى تحجيم القطاعات التي تحتاج إلى دعم أكثر من غيرها، مما يقلل من فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى التي قد تحتاج أيضًا إلى دعم.

– يمكن أن تؤدي إلى تكديس رأس المال في قطاعات محددة، مما يقلل من فرص الاستثمار في قطاعات أخرى غير مدعومة، وقد تؤدي إلى تشويه السوق.

– كما اقترحت "نوركس" بأن الدولة تدخل لجمع الموارد اللازمة للنمو المتوازن، وفي الوقت نفسه الاعتماد على المستثمرين الخواص لتمويل المشاريع. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي هذا التناقض إلى صراع بين أهداف الدولة وأهداف المستثمرين، حيث يمكن للمستثمرين الخواص أن يسعوا لتحقيق أرباح عالية على حساب أهداف التنمية المحددة للدولة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التفاوت الاجتماعي وازدياد الاختلافات الاقتصادية بين المناطق المختلفة. كما أن النمو المتوازن يتطلب تخصيص موارد ضخمة للتنمية، وهذا يشكل تحديًا للدول المتخلفة التي تفتقر إلى الموارد الكافية لتمويل برامج التنمية الشاملة.

الفرع الثاني: استراتيجية النمو غير المتوازن

يؤمن هيرشمان بفكرة النمو غير المتوازن كون النمو المتوازن يحتاج لاستثمارات كبيرة لا يمكن لكل الدول تحملها، ولأنه لا يعالج مشاكل الدول النامية فحسب. تنص فكرة النمو غير المتوازن على توجيه الاستثمارات لقطاعات معينة بدلًا من توزيعها بالتساوي على جميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يتم توجيه الأموال لقطاعات محدودة تقود النمو في القطاعات الأخرى. وبحسب هذه النظرية، يؤدي اختيار الصناعات الاستراتيجية في القطاعات المحددة إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تحقيق التنمية. ويعتبر هيرشمان التنمية عملية مستمرة من الاختلالات والتوازنات الجديدة التي تنتج الفائدة الاقتصادية وتعزز النمو. وتساعد هذه الاختلالات على خلق المزيد من الحوافز للقيام بمزيد من الاستثمارات الجديدة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التوازن والنمو المستدام.

إضافة إلى الجوانب الإيجابية الأخرى للنمو غير المتوازن أنه يركز على التخصصات الفنية والتكنولوجية العالية التي تتطلب مهارات خاصة، وهو ما يحفز على تحسين مستوى التعليم والتدريب في هذه المجالات. كما أنه يمكن أن يحد من الهجرة غير الشرعية والفقر عن طريق خلق فرص عمل محلية.

من الناحية السلبية، قد يؤدي النمو غير المتوازن إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الدولة المختلفة، ويمكن أن يتسبب في تشكيل اقتصادات منفصلة وغير متوازنة داخل الدولة. كما أنه يعتمد على تحديد الصناعات الرائدة والتي يجب دعمها وهذا يحتاج إلى استراتيجية دقيقة وقد يؤدي إلى اختيارات خاطئة.

ومن بين الانتقادات الرئيسية التي وجهت للاستراتيجية التي حددها هيرشمان، يمكن ذكر ما يلي (بورويس، 2020، صفحة 48):

1- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن.

2- الاستخفاف بقيمة عوائق النمو غير المتوازن.

3- احتمالية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

يعد تحديد مصدر النمو عاملاً حاسماً لتحفيز النمو الاقتصادي وضمان استمراره من خلال اعتماد السياسات الاقتصادية الصحيحة وتحقيق التغييرات الهيكلية اللازمة. وهذا ما جعل النمو الاقتصادي محور العديد من الدراسات الاقتصادية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية. ونتيجة لذلك، تم تطوير العديد من النماذج الرياضية التي تحاول تفسير آليات تأثير العوامل المختلفة على النمو الاقتصادي، فبعضها يعزى النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى تحول منحنى إمكانيات الإنتاج، وبعضها الآخر يعزى إلى زيادة الاستثمارات البدنية والتطور المالي، بينما يرجع البعض الآخر بعض نماذج النمو الاقتصادي إلى الأثر الإيجابي للسياسات الاقتصادية كالإنفاق الحكومي والاستثمار في توفير البنية التحتية وتعزيز رأس المال البشري وغير ذلك.

وسوف نحاول أن نقدّم عرضًا مبسطًا، يتجنب جميع التعقيدات الرياضية الخاصة ببناء نماذج الاقتصاد القياسي لأهمّ نظريات النمو الاقتصادي التي ظهرت على مدار حوالي قرنين ونصف من تاريخ علم الاقتصاد.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تنوع تحليل الكلاسيكيين بناءً على الفترة الزمنية التي عاصروها والظروف التي ميّزتها، لكنهم اتفقوا تقريبًا في نظريتهم حول النمو الاقتصادي وسبل تحقيقه، حيث اعتمدوا على نظرية التوزيع كمفتاح لتحليل النمو الاقتصادي.

وتركزت نظريتهم على بعض المفاهيم مثل أربعة عوامل للإنتاج: الأرض والعمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي، وأن أي تغيير في الإنتاج يحدث بتغيير واحد أو كل من هذه العوامل. وأن الأراضي الزراعية تعتبر العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.

كما تركز نظريتهم على قوى الدفع للنمو الاقتصادي وتتمثل في الفن الإنتاجي والأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال، الذي بدوره يؤدي إلى التقدم التكنولوجي وتزايد حجم السكان. وتؤدي العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان إلى تناقص الغلة في الزراعة وزيادة حصة الأجور في الدخل الكلي، مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح.

ومن أشهر رواد المدرسة الكلاسيكية نجد:

الفرع الاول: آدم سميث

اشتهر سميث بمساهماته الهامة في فلسفة الاقتصاد ونظريات النمو الاقتصادي. يعتبر أحد مؤسسي الاقتصاد الحديث وهو الذي قدم نظرية "تقسيم العمل" وأثرى بها فلسفة الاقتصاد.

يعتقد سميث أن العمل هو مصدر لثروة الأمم وأنه يمكن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة عائدات الإنتاجية. يعتبر "تقسيم العمل" أحد أهم العوامل التي تسهم في زيادة عائدات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث يمكن للشركات تقسيم العمل

بين العمال بطريقة أفضل وأكثر فعالية. على سبيل المثال، يمكن للعمال أن يتخصصوا في مهام محددة وتعلم المهارات المطلوبة لتنفيذ هذه المهام بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وتحسين الجودة.

وتتحقق مزايا عدة من تقسيم العمل، من أهمها زيادة الابتكار والتخصص، والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة وتحسين العمليات الإنتاجية بشكل عام. كما يؤدي تقسيم العمل أيضًا إلى تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى توفير المزيد من الوقت لتنفيذ المهام الأخرى.

كما آمن سميث بضرورة وجود الحرية في الاقتصاد، حيث يجب أن تكون الحكومة بمثابة حكم اللعبة فقط ولا تتدخل في العملية الاقتصادية الحرة، وأن عامل تراكم رأس المال لعب دورًا هامًا في النمو الاقتصادي، الذي يعتمد على الادخار وتكوين الأرباح من قبل الطبقة الرأسمالية، والتي بدورها تستثمر هذا المال لزيادة الطلب وتشغيل العمالة، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وينعكس على الركود في حالة تراجع المعروض الاقتصادي وتناقص المرونة في القطاع الزراعي. (القريشي، 2007، صفحة 56)

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو

يرى "ريكاردو" أن الركود يمكن أن يحدث بسبب عوامل أخرى مثل الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية في البلاد، أو الزيادة الزائدة في الدين العام وتراكم العجز المالي، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في الاقتصاد وتقلص الاستثمارات وبالتالي يتوقف عملية النمو. ويشير "ريكاردو" إلى أن التدخل الحكومي في الاقتصاد يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى حدوث الركود، إذا كان هذا التدخل غير فعال أو غير متناسب مع الواقع الاقتصادي للبلد، وأنه يجب أن يكون التدخل الحكومي متوازناً وفعالاً لتحفيز الاستثمارات وتحقيق النمو المستدام في الاقتصاد.

لقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات ووصف دور كل طبقة في عملية الإنتاج والنمو الاقتصادي. كما أشار إلى أن العملية الإنتاجية تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية وهي الأرض والعمل ورأس المال، وأن توفير الأرباح للرأسماليين يعمل على تحفيزهم للاستثمار وتوسيع نطاق الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. ولقد اعتبر ريكاردو وبالاستناد إلى أفكار آدم سميث، أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة والعائدات الاقتصادية في المجتمعات الريفية وأن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل تنجم عن تناقص الغلة في القطاع الزراعي والذي يؤدي إلى تناقص العوائد والإنتاجية، مما يؤثر على عملية النمو الاقتصادي.

ويتفق مع فكر "سميث" في أن الرأسماليين يلعبون دورًا مركزيًا في عملية النمو الاقتصادي من خلال توفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهو ما يضمن تحقيق النمو. وفي الوقت نفسه، يشير "ريكاردو" إلى أن العمال يتأثرون بمستويات الأجور ويعتمد عددهم عليها، ويتأثر ملاك الأراضي بتقلبات إنتاج الغذاء وندرة الأراضي الخصبة.

الفرع الثالث: روبرت مالتوس

روبرت مالتوس هو اقتصادي كلاسيكي شهير ولد في القرن الثامن عشر في إنجلترا، ويعد من العلماء الذين أسهموا في تطوير النظريات الاقتصادية الحديثة. تركزت أفكاره على جانبين أساسيين: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية. وفقًا لنظرية مالتوس، يزداد عدد السكان بمعدل هندسي متتالي (3، 7، 20، 40، 80، إلخ)، في حين يزداد الإنتاج

بمعدل عددي متتالي (3، 7، 10، 20، 30، إلخ). وبسبب هذا التفاوت، يؤدي زيادة السكان إلى زيادة الفقر والمجاعة، إذ يتجاوز معدل زيادة السكان معدل زيادة الغذاء.

يعتبر مالتوس أحد الاقتصاديين الوحيدين الذين يؤكدون على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج والتنمية. وبالنسبة له، يجب أن ينمو الطلب الفعال بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وعدم الاستفادة من إمكانيات الاقتصاد بالكامل.

كما يعتقد أن ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للأرباح يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع وعرقلة التنمية. ولذلك، يرى مالتوس أنه يجب الحفاظ على توازن صحيح بين عرض المدخرات والاستثمار والطلب الفعال.

الفرع الرابع: كارل ماركس

نظرية ماركس للنمو الاقتصادي ترتكز على فكرة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يتكون من عدة عناصر، بما في ذلك العمال والمالكين والأرباب والمستثمرين. وينظر ماركس إلى النظام الرأسمالي على أنه نظام يتطور ويتغير باستمرار، وأن هذا التطور يتم عن طريق تجاوز النظام الحالي بواسطة نظام جديد يعكس الاحتياجات الاقتصادية الجديدة.

يعتقد ماركس أن النظام الرأسمالي يعاني من أزمات دورية بسبب فائض الإنتاج والاضطرابات الاجتماعية، وأن الحل الوحيد لهذه الأزمات هو تجاوز النظام الرأسمالي بنظام جديد. كما يعتقد ماركس أن الأجور تحدد بواسطة الحد الأدنى لمستوى الكفاف، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العامل.

ويشير ماركس أيضاً إلى أن تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع حصة رأس المال الثابت، وبالتالي ينخفض معدل الربح. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور الاقتصاد وانهيار النظام الرأسمالي. ومن هنا، يمكن القول إن نظرية ماركس للنمو الاقتصادي ترتكز على فكرة أن الاقتصاد يتطور ويتغير باستمرار، وأن هذا التطور يشمل أزمات وتحولات اقتصادية، وأن الحل الوحيد هو تجاوز النظام الحالي بواسطة نظام جديد يعكس الاحتياجات الجديد.

الفرع الخامس: جون ستيوارت ميل

في النظرية الكلاسيكية، يعتبر ميل من بين الرواد الذين استخدموا أسلوب التحليل الجزئي للنمو الاقتصادي. واعتمدت نظريته على فرضية بسيطة: أن العمالة تتضاعف كل 25 عامًا، في حين يظل إنتاج الأراضي ثابتًا. وبناءً على هذه الفرضية، فإن نمو الاقتصاد يمكن أن يحدث فقط من خلال زيادة إنتاجية العمالة.

على هذا الأساس، قام ميل بتطوير نموذج رياضي للنمو الاقتصادي يشير إلى أن الإنتاجية الأساسية للعمل يمكن أن تزيد من خلال التكنولوجيا والتحسينات في عمليات الإنتاج. وقد وضع ميل هذا النموذج في مقالاته "الأسس النظرية للنمو الاقتصادي" التي نشرت في عام 1956.

وفي إطار نظريته، اعتبر ميل أن النمو الاقتصادي يتحدد بما يسمى بـ"معدل العائد المتنامي"، وهو يشير إلى أنه كلما زادت الإنتاجية، زادت فرصة المزيد من الاستثمارات والنمو الاقتصادي. وهو ما يشير إلى أن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى مستويات عالية من النمو الاقتصادي، وليس هناك حاجة للقيود الحكومية أو الرقابة على النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

تتميز نظرية النمو الاقتصادي الجديدة عن النظرية النيوكلاسيكية في التركيز على العوامل غير المادية مثل التكنولوجيا والمعرفة والتعليم والابتكار، وكذلك على الأبعاد الاجتماعية والبيئية للنمو الاقتصاد

الفرع الأول: نظرية شومبيتر

تركز على الابتكار والابتكارات الريادية كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وينظر شومبيتر إلى النمو الاقتصادي على أنه ظاهرة دورية تتمثل في سلسلة من التغيرات والتطورات، تشمل الكساد والازدهار، وذلك بفضل النشاطات التي يقوم بها المقاول. ويميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الابتكارات، وهي: إنتاج سلعة جديدة، وإدخال وسيلة جديدة في الإنتاج، والتوسع عن طريق إد ا رج أسواق جديدة، والحصول على مواد أولية جديدة، وإقامة تنظيم جديد في الصناعة. كما أنه يعتبر النمو غير خطي ويتبع تطور الابتكارات التقنية. وينتج عن نشاطات المقاول والابتكارات الريادية التي يقوم بها انحراف الاقتصاد عن وضعية التوازن والازدهار، وعندما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة ينتج عن ذلك عدم التوازن وانخفاض نسبة الابتكارات مما يؤدي إلى الكساد، ويتم تحقيق التوازن من جديد عندما يتم إنشاء دالة جديدة للإنتاج

الفرع الثاني: نظرية جون مينارد كينز

ظهر الاقتصادي جون مينارد كينز بعد أزمة عام 1929 التي اشتهرت بالركود والكساد، وانتقد بشدة نظرية الاقتصاد الكلاسيكية وقانون"Say" ، حيث أكد أن المستوى الطلبي يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام، وأن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما يتصوره الكلاسيكيون. ورأى كينز أن القصور في الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

وتوصل كينز إلى أن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة، في حين أن الادخار يعتمد على المستوى الدخلي، وأكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم. كما ركز كنيز على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، وتركز نموذجه على كيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل إلى أن توازن الدخل والإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يتساوى المستوى المخطط للاستثمار والادخار.

الفرع الثالث: هارود ودوما

توصل هارود ودوما إلى فكرة أن الاستثمار يلعب دورًا حاسمًا في عملية النمو الاقتصادي، وأن النمو يعتمد على توافر الموارد الرأسمالية والاستثمارية وقدرة الاقتصاد على تحقيق الاستخدام الكامل للموارد الرأسمالية. وعلاوة على ذلك، اهتم هارود ودوما بتحديد العوامل التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي وتأثير الميل الحدي للادخار ومعامل الرأسمال على معدل النمو.

وبالتالي، فإن هارود ودوما يرون أن النمو الاقتصادي يمكن تحقيقه عن طريق زيادة الاستثمار والتوسع في قطاعات الإنتاج الحيوية وتحسين إنتاجية العمل والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. وقد عزز هذا النهج الاقتصادي دور الحكومة في توفير بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وتحسين البنية التحتية وتطوير التعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحيوية.

الفرع الرابع: نموذج روبرت سولو

نموذج روبرت سولو(Robert Solow) ، المعروف أيضًا باسم نموذج سولو- سوان، هو نموذج اقتصادي يُستخدَم لتفسير أسباب النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وقد قدم سولو هذا النموذج في عام 1956، وقد حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987.

يستند نموذج سولو على افتراضات أساسية، وهي:

1. الاقتصاد يعتبر نظامًا مغلقًا، حيث لا يتم التفاعل التجاري مع باقي العالم.
2. الإنتاج يتم باستخدام العمل ورأس المال كعوامل إنتاج رئيسية.
3. تفترض الإنتاجية الثابتة للعوامل الإنتاجية، وهو ما يُعرف بالمقدرة الإنتاجية الجزئية الثابتة للعوامل.
4. تفترض وجود قوى سوق تضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد.

ويشتمل النموذج على معادلة النمو الأساسية، وهي:

$$Y = A * F(K, L)$$

حيث:

- Y هي إجمالي الإنتاج.
- A هو مقدار التكنولوجيا أو التقدم التكنولوجي.
- K هو رأس المال.
- L هو العمل.

تقول هذه المعادلة أن الإنتاج (Y) يتوقف على التكنولوجيا (A) وكمية رأس المال (K) والعمل (L) المستخدمين في عملية الإنتاج.

وفي هذا النموذج، يُفترض أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية:

1. التغيرات في التكنولوجيا (A) ، حيث يمكن أن يزيد التقدم التكنولوجي من إنتاجية العوامل الإنتاجية ويدفع بالنمو الاقتصادي.
2. التراكم الرأسمالي (K) ، حيث يشير إلى زيادة رأس المال المستثمر، وهذا يساهم في زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي.
3. التغيرات الديموغرافية ونمو العمالة (L) ، حيث يتأثر الإنتاج بتغيرات عدد العمالة المتاحة.

وبناءً على هذه العوامل، يمكن للنموذج أن يحدد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ويقدم تفسيرًا لأسباب الفرق في معدلات النمو بين الدول. وقد ساهم هذا النموذج في فهم الدور الذي يلعبه التكنولوجيا ورأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي في توجيه السياسات الاقتصادية لتعزيز النمو المستدام والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: النظريات الجديدة(نماذج النمو)

إن النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية قد واجهت انتقادات شديدة وعدم الرضا في تفسيرها لمصادر النمو الطويل الأمد وتفاوت معدلات النمو بين الدول. وقد أدى ذلك إلى ظهور النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي التي بدأت تتطور منذ منتصف الثمانينات.

تقوم النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي على فكرة أن التكنولوجيا والابتكار تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي وتفسير التفاوتات في معدلات النمو بين الدول. واعتمدت هذه النظرية على الأعمال البحثية لعدد من الاقتصاديين مثل بول رومر (P.Romer 1986) وروبرت لوكاس (R.Lucas1988) ، وتسعى لتوفير إطار أكثر شمولية وتعقيدًا لفهم عوامل النمو الاقتصادي وتفسير التفاوتات بين الدول في معدلات النمو. وتشدد على أهمية العوامل الخارجية والسياسات الاقتصادية والتصرفات الاقتصادية في عملية النمو.

الفرع الأول: نموذج رومر (P.Romer1986)

نموذج رومر يقدم نظرة بديلة للنمو الاقتصادي عن النموذج النيوكلاسيكي، حيث يركز على دور المعرفة والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. في هذا النموذج، يُفترض أن هناك تناقصًا عائدًا على رأس المال لكل فرد مستخدم في عملية الإنتاج، وفي حالة عدم وجود التغير التكنولوجي، يتجه الناتج المتوسط إلى قيمة ثابتة مع انعدام النمو.

في نموذج رومر، يتم تفسير النمو الاقتصادي عن طريق ارتباط المخزونين المترابطين، وهما مخزون رأس المال ومخزون المعرفة المتولدة عنه. إذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة، يمكن للاقتصاد أن يتطور بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت. وتعتمد هذه النماذج على العوامل التي تؤثر في ميل الأفراد والشركات للاستثمار وتوفير المدخرات، حيث يؤدي زيادة المدخرات إلى تراكم أكبر من رأس المال وبالتالي تحقيق معدل نمو أعلى.

يستند نموذج رومر إلى مجموعة من الافتراضات لتحليل النمو الاقتصادي أهمها: (بن قانة، 2012، صفحة 141)

1- وجود اقتصاد متماثل: يفترض النموذج وجود اقتصاد يتألف من عدد متساوٍ من المنشآت المتماثلة والمستهلكين المتماثلين.

2- دالة الإنتاج: يفترض النموذج أن دالة الإنتاج تمثل الإنتاج لكل منشأة وتعتمد على عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل والمعرفة. وهناك تأثير خارجي موجب على إنتاج كل منشأة بسبب الرصيد الكلي للمعرفة في الاقتصاد.

3- تزايد الإنتاجية الحدية: يفترض النموذج أن الإنتاجية الحدية للمعرفة تزداد مع زيادة الرصيد الكلي للمعرفة. وهذا يعني أن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في عوامل الإنتاج الأخرى.

4- ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الإنتاجي: يفترض النموذج ثبات تفضيلات الأفراد وتماثل الفن الإنتاجي في الاقتصاد. كما يفترض أيضًا ثبات حجم السكان، ويستبعد فرضية تناقص الناتج الحدي لرأس المال التي تم افتراضها في النموذج النيوكلاسيكي.

ويمكن تلخيص نموذج رومر على النحو التالي:

- يقدم نموذج رومر نموذجًا بديلًا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو الطويل الأجل.
- يعتمد النموذج على تراكم المعرفة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، بجانب رأس المال المادي والعمل.

- يفترض النموذج وجود تفاوتات بين الشركات في مستوى المعرفة التقنية، وبالتالي تتولد وفورات خارجية من المعرفة الفنية.
- يقوم النمو الاقتصادي بتحقيق نمو طويل الأجل بفضل تراكم المعرفة، حيث يمكن للاقتصاد أن يتطور بمعدل نمو ثابت وذاتي.
- يفصل النمو الأمثل والنمو المتوازن، حيث يعتبر النمو الأمثل هو تحقيق أعلى معدل نمو ممكن في ظل الظروف المتاحة، في حين يعتبر النمو المتوازن هو نمو بمعدل ثابت ومستقر.
- يمكن أن يتأثر معدل النمو بالأزمات التي تؤثر في مخزون المعرفة أو رأس المال، وتكون لها تأثير طويل الأجل حتى مع استبعاد التوازن المستقر.
- يحدد النموذج ثلاث حالات للنمو، حسب مرونة إنتاج المعرفة الكلية؛ إما بأن تكون أقل من الواحد، مما يؤدي إلى توقف النمو في الأجل الطويل، أو تعادل الواحد الصحيح، مما يؤدي إلى نمو متوازن، أو تكون أكبر من الواحد، مما يؤدي إلى نمو طويل الأجل بمعدل متسارع.

بشكل عام، يعتبر نموذج رومر نموذجًا توازنيًا يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج. ويتحقق النمو طويل الأجل بفضل تراكم المعرفة الذي يتم بواسطة الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق أقصى قدر من الربح.

الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس (R.Lucas1988)

نموذج لوكاس هو نموذج اقتصادي يركز على دور رأس المال البشري في عملية النمو الاقتصادي. تم تطوير النموذج بواسطة روبرت لوكاس في عام 1988، ويشير إلى أن التكوين والتدريب والتعليم للعمال يؤثرون بشكل كبير على إنتاجيتهم وقدرتهم على المساهمة في النمو الاقتصادي.

في هذا النموذج، يتم تخصيص جزء من وقت العمال لتحسين مهاراتهم وزيادة كفاءتهم الإنتاجية. ويتم تمثيل رأس المال البشري في النموذج عن طريق مخزون المعرفة والمهارات التي يمتلكها العمال. يعتبر رأس المال البشري عنصرًا رئيسيًا في دالة الإنتاج، إلى جانب رأس المال المادي والعمل الفعال.

وقد حرص لوكاس على إثبات النماذج النيوكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي وركز على إبراز نقاط الضعف في نموذج سولو الأصلي في السياق الدولي لأنه لم يأخذ في الاعتبار التنوع في وضعيات الاقتصادات الدولية ولم يعتبر التجارة الدولية مصدرًا للتوازن التنافسي السريع لنسب رأس المال والعمل والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

لذلك، بنى لوكاس نموذجين لمعالجة هذه القضايا يمكن توضيحهما في النقاط التالية: (بن قانة، 2012، صفحة 141)

– النموذج الأول للوكاس يتمحور حول تخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وتكوينهم، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية، ويعتبر رأس المال المادي وتراكم العمل الفعّال (تأثير التعليم والتدريب) المدخلات الرئيسية في النموذج. كما أن رأس المال ينتج نوعين من الوفورات الإيجابية: الأولى هي الموازنة بين خسارة الدخل الحالي والفاعلية المستقبلية نتيجة التحسينات في التكوين والثانية هي الفروق الإيجابية بين مشروعات البلد ووفورات التعليم داخل النظام التعليمي. وتبني لوكاس افتراضين أساسيين في نموذجه الأول حيث:

- يتضمن النموذج الافتراض الأول الذي يدرس تأثير الأجور على الإنتاجية، حيث تعكس الأجور التحسن في الكفاءة والمهارات.
- يستبعد النموذج الافتراض الثاني تأثير التناقص في إيرادات التعليم أو التأهيل، وذلك لأن المعارف المكتسبة تعد إرثًا مستمرًا بين الأجيال.

وخلص لوكاس من خلال هذا النموذج أنه يمكن تفسير استمرار اختلاف معدلات النمو بين الدول وتفاوت هياكل التنمية في العالم وأن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه نحو الزيادة عند تخصيص عوامل رأس المال البشري والمادي، مع وجود وفورات خارجية إيجابية، وعليه فإن زيادة مستوى رأس المال البشري يزيد من الإنتاجية ويؤدي إلى تفاوت أكبر في الإنتاجية الحدية، مما يؤدي إلى نتيجتين:

- النمو يكون أقوى في البلدان الثرية بالمقارنة بالبلدان الفقيرة.
- إذا لم تكن هناك عوائق لتحريك رأس المال المادي، فإنه سيتجه نحو البلدان الثرية من البلدان الفقيرة.

- النموذج الثاني للوكاس يركز على تركيز تراكم رأس المال في قطاع محدد من القطاعات الاقتصادية ويفترض وجود قطاع يستثمر بشكل كبير في تطوير رأس المال والتكنولوجيا، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ومن خلال تخصيص الموارد والاستثمارات التي يتم توجيهها نحو هذا القطاع المحدد، مما يؤدي إلى تحسين التكنولوجيا وتطوير رأس المال والمهارات فيه، ويتم نقل التقدم التكنولوجي والمعرفة إلى بقية القطاعات الاقتصادية عندما يحدث تراكم في القطاع المستهدف ويضيف لوكاس في نموذجه الثاني أن تراكم رأس المال البشري يعتبر العامل الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال المادي يلعب دورًا مساعدًا، حيث إذا كان تراكم رأس المال البشري ثابتًا، فإنه يحدث نمو طويل الأجل، وإذا كان متناقصًا فلا يوجد نمو طويل الأجل، أما إذا كان متزايدًا فإنه يحدث نمو عميق.

الفرع الثالث: نموذج بارو

وفقًا لنموذج بارو، يعتبر الاستثمار في رأس المال العام – مثل البنية التحتية والخدمات العامة – عاملًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي، ويقترح أن زيادة الاستثمار في رأس المال العام يمكن أن تحسن البيئة الاقتصادية وتعزز الإنتاجية والابتكار وتشجع على الاستثمار الخاص. وبالتالي، فإن رفع مستوى الاستثمار في رأس المال العام يمكن أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

تم استخدام نموذج بارو لدراسة تأثير السياسات الحكومية على الاستثمار العام والنمو الاقتصادي. ويعتبر النموذج إسهامًا مهمًا في فهم دور السياسات الحكومية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام.

حسب نموذج بارو، يتواجد تأثيران متعاكسان للنفقات العمومية. الأول هو أن رأس المال العام يزيد من إنتاجية رأس المال الخاص ويمنع انخفاض إنتاجيته الحدية عندما يرتفع الدخل. والثاني هو أن الضرائب لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال العام، وتقلل من كفاءتها من خلال تقليص استثمارات الشركات الخاصة وتقليل حصتها من الدخل.

وبالنسبة لحجم النفقات العامة الأمثل، يشير بارو إلى أنه يمكن تحديده تدريجيًا. وهناك بعض الملاحظات التي قام بارو بذكرها حول طبيعة النفقات العامة. فإذا كانت النفقات تستهدف استهلاك المستهلكين، فإنها تمثل منفعة وتقلل من التنمية الاقتصادية، حيث لا تزيد من إنتاجية رأس المال الخاص. ومع ذلك، يمكن تعويض تكاليفها عبر عائدات رأس المال العام.

توصل نموذج بارو إلى عدة نتائج:

1- التأكيد على وجود وفورات خارجية إيجابية للنفقات العامة: يوضح النموذج أن زيادة حصة النفقات العامة في الإنتاج ترتبط بشكل إيجابي بمعدل النمو الثابت. يعمل الاستثمار في الرأسمال العام على تحسين الادخار والاستثمار والاستهلاك، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

2- تأثير معدل الضريبة: يشير النموذج إلى أن معدل الضريبة يلعب دورًا إيجابيًا في تأثيره على معدل النمو. زيادة معدل الضرائب يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام وبالتالي زيادة الإيرادات وتحسين فاعلية رأس المال الخاص وتعزيز معدل النمو. ومع ذلك، يلاحظ النموذج أيضًا الآثار السلبية التقليدية للضرائب على معدل النمو وتأثيرها في تقليص الادخار والاستثمار والاستهلاك، مما يشير إلى أن النمو يرتبط سلبًا بمعدل الضرائب على الدخل.

3- ضرورة وجود مستوى أمثل لمعدل الضريبة: يعترف النموذج بأهمية وجود مستوى أمثل لمعدل الضريبة. يجب أن تكون هناك توازنًا بين زيادة الإيرادات الحكومية وتعظيم معدل النمو الاقتصادي. يعترف النموذج أيضًا بالآثار السلبية التي قد تنتج عن الإسراف في الاقتطاعات الضريبية.

4- النمو الذاتي: يشير النموذج إلى أن النمو يتأتى بشكل ذاتي، أي أنه يعتمد على استثمار رأس المال العام والخاص وبقاء الإيرادات ثابتة.

بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى النموذج، يشمل ذلك الاعتراض على أن الإنفاق العام قد يكون من القطاع الخاص نفسه، وهو ما يجعل من الصعب تحليل تأثير كل قطاع على النمو الاقتصادي. كما يشير إلى صعوبة فصل ودراسة كل قطاع بشكل منفصل نظرًا لتداخل الإيرادات العامة والخاصة. (بن قانة، 2012، صفحة 107)

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدة عوامل أساسية من بينها عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال والتكنولوجيا، حيث أن تأثير هذه العوامل ينعكس على حجم الناتج ويؤثر بالتالي على عملية النمو الاقتصادي.

وانطلاق من نظريات نماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت في تفسير عملية النمو الاقتصادي، تركز النظرية التقليدية على عملية التراكم الرأسمالي كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي. وهناك أيضًا نماذج أخرى مثل نموذج هارود–دومار الذي يشدد على أهمية التفاعلات بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد.

ومع ذلك، أكد التحليل الاقتصادي الحديث على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو الاقتصادي.، من خلال وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار والابتكار وتعزيز التعليم والبحث والتطوير التكنولوجي.

بالتالي، يمكن القول أن عملية النمو الاقتصادي تتأثر بتفاعلات متعددة بين عوامل الإنتاج والدور الذي تلعبه الدولة في صياغة السياسات الاقتصادية وتهيئة الظروف الملائمة للنمو المستدام.

الفصل الثاني: الاطار النظري للانفتاح التجاري وعلاقته بالانفتاح الاقتصادي

تمهيد:

مع تزايد أهمية الاقتصاد العالمي وتوسع رقعة التجارة الدولية، أصبح الانفتاح التجاري موضوعاً رئيسياً في العديد من المنتديات الدولية والمحلية، إذ يتناول العديد من الجوانب المتعلقة بالتجارة والاستثمار والسياسات التجارية والاتفاقيات الدولية، ويشمل أيضاً قضايا مثل العدالة التجارية والتنمية المستدامة وحقوق العمال والتنوع الثقافي والبيئي.

ويعتبر الانفتاح التجاري من الموضوعات الحديثة والهامة في مجال التجارة الخارجية، حيث يشير إلى عملية فتح الأسواق التجارية بين الدول وتيسير حركة التجارة والاستثمار وتبادل السلع والخدمات بينها، ويتمثل هدف الانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير الاقتصادات الوطنية من خلال زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

ويشكل الانفتاح التجاري جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي الحديث، إذ يساعد على تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون الدولي وتحقيق التنمية المستدامة، ولكنه في الوقت ذاته يواجه تحديات عدة مثل التباين في مستويات التطور الاقتصادي بين الدول وتفاوت القدرة التنافسية وحجم الاقتصادات والتحديات البيئية والاجتماعية.

ونظرا لأهمية الانفتاح التجاري باعتباره جزءاً هاماً من الاقتصاد العالمي ويؤثر بشكل كبير على حياة الناس ومستقبل الدول، فإنه يستحق دراسة ومناقشة شاملة ومتعددة الجوانب.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى الإطار النظري للانفتاح التجاري من خلال محاولة توضيح مختلف التعاريف التي قدمت للانفتاح التجاري، والنظريات القائمة على تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية، إضافة إلى أهم الاستراتيجيات والدوافع والمؤشرات المتعلقة بقياس الانفتاح التجاري، وعلاقته وأثره على النمو الاقتصادي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية الانفتاح التجاري

المبحث الثاني: استراتيجيات الانفتاح التجاري، دوافعه ومؤشرات قياسه

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري، علاقته وأثره على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري

تعد السياسة التجارية جزءًا هامًا من السياسة الاقتصادية، إذ ترتبط بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وتشمل العديد من المفاهيم المهمة، لذا وجب قبل الانتقال لمفهوم سياسة الانفتاح التجاري التطرق إلى مفهوم السياسات التجارية بشكل عام:

فالسياسة التجارية تتمثل في مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها الحكومات لتحديد وتنظيم التجارة الخارجية خلال فترة محددة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة التي قد يصعب أو يتعذر الوصول إليها من خلال آليات السوق الحرة، وتشمل هذه الأدوات والإجراءات الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية والاتفاقيات التجارية والدعم الحكومي والسياسات الاستثمارية، وتتفاوت استخدامها وتطبيقها بين الدول بحسب أولوياتها واحتياجاتها الاقتصادية (وفا، 2000، صفحة 12).

يتم تنظيم نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم عن طريق تشريعات ولوائح رسمية تصدر من جهات الدولة، والتي تهدف إلى تحرير هذا النشاط من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي بين مجموعة من البلدان، ويمكن تسمية هذه التشريعات واللوائح والإجراءات التنظيمية التي تصدرها الجهات المسؤولة في الدولة لتنظيم التجارة الخارجية بالسياسة التجارية، وتهدف هذه السياسة إلى تسهيل التجارة الخارجية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول، بما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (يسري أحمد، 2007، صفحة 153).

من خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف موجز للسياسة التجارية على أنها مجموعة من الأدوات والإجراءات الحكومية التي تتحكم في التجارة الخارجية، وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية للدولة بما يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. (أحسن، 2020، الصفحات 13-14)

وتتفاوت أهمية السياسات التجارية من دولة إلى أخرى، وتتأثر بعوامل عدة، مثل الهدف المراد تحقيقه وحجم الاقتصاد الوطني والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى وما إلى ذلك، ومن المهم أيضاً أن تكون السياسة التجارية متوافقة مع الاتفاقيات والقوانين الدولية المتعلقة بالتجارة والتي تشمل اتفاقية التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية....الخ، وهذ ما يعزز التحرير أو الانفتاح التجاري على المستوى الدولي.

وبالتالي فالانفتاح التجاري والتجارة الخارجية لهما علاقة وثيقة وتتشابكان مع بعضهما البعض، فالتجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للانفتاح التجاري، حيث تعمل الدول على تشجيع وتيسير التجارة مع الدول الأخرى لتحقيق الفوائد الاقتصادية وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني، وبمجرد أن تتحقق النجاحات في التجارة الخارجية ويزداد حجم التبادل التجاري، يتم تحقيق الانفتاح التجاري على نحو أفضل.

المطلب الاول: مفهوم الانفتاح التجاري

اختلفت وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين في تعريف الانفتاح التجاري ولم يتم تحديد تعريف ثابت لمفهومه، فهو يعتبر موضوعاً متعدد الجوانب حيث توجد عدة مفاهيم غير محددة، وعادةً ما يتم فهم مفهوم الانفتاح التجاري من خلال الأساليب والأسباب التي تدفع إلى اللجوء إليه، أو من خلال الأشكال التي يتخذها، وفيما يلي يتم تقديم بعض التعاريف المختلفة للانفتاح التجاري:

– تهدف السياسة الاقتصادية إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار وتعزيز الاستهلاك المحلي، وتعد سياسة الانفتاح التجاري نتيجة لتعثر القطاع العام في تلبية الاحتياجات العامة، مثل ندرة السلع، وتتمثل في سعي الدولة إلى توسيع العلاقات التجارية مع دول أخرى (عجة، 2007، صفحة 120).

– حسب BHAGWATI-KRUEGER 1978: يُعرّف الانفتاح التجاري بأنّه السياسة التي تُخفِّض من خلالها درجة التحهيز ضد الصادرات، وتتميّز هذه السياسة بخاصية هامة تتمثّل في أن تحرير التجارة لا يتطلب بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية منخفضة أو معدومة، وبالتالي فإنّه يُمكن أن يكون الاقتصاد مفتوحًا ومحرَّرا في الوقت ذاته، رغم فرض تعريفات جمركية (عبدوس، 2011، صفحة 44).

– حسب معهد التخطيط العربي: يهدف الانفتاح التجاري إلى اتباع سياسات حيادية تجاه الصادرات والاستيرادات، والابتعاد عن السياسات المنحازة للصادرات. يتم ذلك من خلال خفض الرسوم الجمركية وتحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية وتوحيدها فيما بعد. برنامج تحرير التجارة يشمل جميع الإجراءات المتعلقة بسياسات الاستيراد والصادرات وسياسات الصرف، كما يهدف إلى إحداث تعديلات في السياسات الاقتصادية الكلية (بومدين، جلولي، و بن عياد، 2019).

– يعرفه البنك العالمي بأنه إزالة أو تخفيض الرسوم والضرائب التي تحد من حرية التجارة في السلع والخدمات والتي تعرقل حركة التجارة من وإلى الخارج، ويشمل ذلك إزالة الرسوم الجمركية والرسوم الإقليمية ورسوم الصادرات والحواجز غير التعريفية مثل النظم النقدية والإدارية، وذلك لتحفيز حركة التجارة وتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات (Allaro, 2012, p. 76).

كما تهدف السياسات الحرة للانفتاح التجاري إلى تعزيز الاقتصاد العالمي وتحقيق الفوائد الاقتصادية المتبادلة للدول المشاركة، مثل زيادة النمو الاقتصادي والتنافسية وتحسين مستويات المعيشة والاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة.

وهنا تجدر الاشارة إلى أنه يوجد فرق بين الانفتاح التجاري، الانفتاح المالي والانفتاح الاقتصادي، فالانفتاح التجاري يشير إلى الحرية في تدفق السلع والخدمات ورأس المال عبر الحدود الوطنية، بينما الانفتاح المالي يشير إلى الحرية في تدفق رأس المال فقط، ومن ناحية أخرى، يشير الانفتاح الاقتصادي (حسن عودة، 2016) إلى إزالة القيود الحكومية عن النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على المنافسة والابتكار.

ويعد الانفتاح التجاري جزءاً من الانفتاح الاقتصادي، إذ يشمل فتح الأسواق المحلية للسلع الأجنبية وزيادة حرية التجارة والاستثمار الأجنبي، وعلى الرغم من أن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة والتنافسية في الاقتصاد المحلي (أ.ملال، 2017، صفحة 164)، إلا أنه قد يتسبب أيضاً في فقدان فرص العمل وتدمير بعض الصناعات المحلية التقليدية التي

لا تستطيع المنافسة مع المنتجات الأجنبية المرخصة، لذلك يجب النظر في الأثر الاقتصادي والاجتماعي للانفتاح التجاري والمالي والاقتصادي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق الفوائد الكاملة للانفتاح وتجنب المخاطر المحتملة. (حريري، 2009)

مما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للانفتاح التجاري على انه سياسة اقتصادية تهدف إلى تشجيع التبادل التجاري بين الدول، وتتضمن إزالة الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى بين الدول، وتعزيز الحرية في التجارة والاستثمار وحرية حركة السلع والخدمات وحرية تدفق رؤوس الاموال بين الدول.

و من التعاريف السابقة والمختلفة لمفهوم الانفتاح التجاري يمكن استنتاج مجموعة من النقاط التي تشير جميعها إلى أن الانفتاح التجاري يتجاوز مجرد تبادل السلع والخدمات ويشمل أيضًا تبادل رؤوس الأموال والأفكار بين الدول. كما أنه يشير إلى أن درجة التحرير التجاري تعتمد بشكل كبير على سياسة الدولة فيما يتعلق بالصادرات والقيود التي تفرضها على الاستيراد. وعلى الرغم من وجود مستويات من التعريفات الجمركية، إلا أنه يمكن تطبيق سياسة للانفتاح التجاري وتحرير التجارة. وأخيرًا، يؤكد الانفتاح التجاري على أهمية الانخراط في الهيئات الاقتصادية والتكتلات العالمية والاستفادة من مزاياها.

المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري هو عملية اقتصادية تتيح للدول مشاركة تبادل السلع والخدمات بحرية دون أي قيود تجارية، ويمثل مصدرًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في العديد من الدول.

سنحاول توضيح أهمية الانفتاح التجاري وكيف يمكن أن يؤثر على الاقتصاد والمجتمعات فيما يأتي:

يحمل الانفتاح التجاري تأثيرات إيجابية على الدخل الوطني للدول، مما ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي فيه، مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في الدول. (جويدان، 2011، الصفحات 23-37)

يمكن أن يحمل الانفتاح التجاري العديد من الفوائد للبلدان المنخفضة الدخل، فعلى سبيل المثال يمكن للتجارة الدولية توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين في تلك البلدان، كما يمكن أن يتيح للمصنعين في هذه البلدان فرصة للوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حجم عملياتهم التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي مما يساعد على تعزيز سلاسل القيمة العالمية وتحسين الكفاءة في الإنتاج وتقليل التكاليف، وهذا يعني توفير سلع وخدمات بأسعار أقل للمستهلكين، مما يعزز القدرة الشرائية لديهم ويساعد على الحد من الفقر. (تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسهِّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع، 2018)

ومما لا شك فيه أن الانفتاح التجاري محرك للنمو حيث يفضي الانتشار الدولي للابتكار من خلال تدفق الخدمات والسلع ، ولا سيما السلع الرأسمالية ، التي يجب إبراز دورها الدافع، كما يسمح باستغلال اقتصاديات الحجم الثابتة والديناميكية ، الداخلية أو حتى الخارجية من خلال إنشاء أسواق كبيرة وتمديد السلسلة المنتجة. (Bertrand, 2004)

إضافة إلى أن الانفتاح التجاري يعتبر محفز للنمو من خلال تكثيف المنافسة الذي سيشكل عامل ترشيد شامل داخل الاقتصادات: فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي ، تعمل المنافسة التجارية بحكم الواقع على تسريع البحث عن مكاسب الإنتاجية، والجهود المبذولة للتكيف مع الطلب، أما مستوى الاقتصاد الكلي ، يشكل الانفتاح عاملاً منضبطًا من حيث إدارة سياسات

قصيرة المدى وعامل إرشادي للسياسات الهيكلية نحو مزيد من المرونة وبالتالي نحو تخصيص شامل أفضل للموارد. (Bertrand, 2004)

ومع ذلك، فإن الدول النامية لم تكن متفائلة تمامًا بفكرة الانفتاح التجاري، لأن تطبيقه يعني تقييد إنتاجها دائمًا على السلع الأولية، مما يعرضها للتبعية الاقتصادية والاعتماد على الدول الصناعية الكبرى، ولذلك، رحبت هذه الدول بفكرة حماية الصناعات الناشئة، واتبعت استراتيجية التصنيع لتحل محل الواردات وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تصبح الدولة في مركز قيادي للنشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، كانت بعض الدول تتبع استراتيجية التصدير، مما أتاح لها تحقيق معدلات نمو عالية في المقابل.

وقد استطاع البعض منها والتي اتبعت استراتيجية التصنيع الناجح أن تحقق تقدمًا كبيرًا في مجال الصناعات الثقيلة والخفيفة وتصديرها إلى الدول الأخرى، ولكنها واجهت صعوبات في التنافس مع المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة، مما دفعها إلى البحث عن تحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليف الإنتاج، وفي نفس الوقت تبنت بعض الدول الصناعية الكبرى سياسات الحماية التجارية، ما أثر سلبًا على صادرات الدول النامية وتدني مستوى دخلها.

ومما سبق يمكن ايجاز أهمية الانفتاح التجاري في النقاط التالية:

أولًا، يمكن أن يعزز الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي والتنافسية، فالتبادل التجاري يعزز الانتاجية ويزيد من حجم الاستثمار ويحفز الابتكار، كما يمكن أن يتم توسيع فرص العمل في الصناعات الجديدة والمتنامية، مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل معدلات البطالة، .

ثانيًا، يمكن للانفتاح التجاري أن يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات المستوردة، فعندما تكون الحواجز التجارية منخفضة، يتم تشجيع المنافسة بين الشركات الدولية، وهذا يجبر الشركات على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، والنتيجة هي خفض أسعار المنتجات. (يحياوي، 2023)

ثالثًا، يمكن للانفتاح التجاري أن يؤدي إلى زيادة الصادرات وتوسيع الأسواق، فبفضل التجارة الحرة، يمكن للشركات تصدير منتجاتها إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق عملائها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعوائد المالية وتحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب وبالتالي تحقيق التوازن في السوق الداخلية. (حبيطة و حاشي، 2017، الصفحات 93-94)

رابعًا، يمكن للانفتاح التجاري أن يؤدي إلى توفير فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما تفتح الدول أسواقها التجارية، يمكن للشركات الأجنبية الاستثمار في الدولة المفتوحة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوظائف وتنمية الصناعات المحلية، ويمكن أيضًا أن يساهم في تحسين التكنولوجيا وتنمية البنية التحتية في الدول المفتوحة.

أخيرًا، يمكن أن يساهم الانفتاح التجاري في تعزيز التقارب والتعاون الدولي، فالتبادل التجاري يشجع التعاون بين الدول ويساهم في تحسين العلاقات الدولية، (يحياوي، 2023) وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

وبشكل عام، يمكن القول بأن أهمية الانفتاح التجاري تكمن في العلاقة التي تجمع بينه وبين النمو الاقتصادي، حيث يتفق العديد من الاقتصاديين على أن تحرير التجارة الخارجية يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي وبالتالي في رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا حيث يعد النمو الاقتصادي هدفًا مرجوًا للتنمية الاقتصادية، ومن خلال الارتفاع في مستوى الدخل

القومي، يمكن التأثير على حجم ونمط التجارة الدولية وهو ما يحتاج إلى جهود مشتركة بين الدول لتنظيمه وتحسين فوائده وتقليل سلبياته بالنسبة للدول النامية.

المطلب الثالث: أنواع (أشكال) الانفتاح التجاري

يعد الانفتاح التجاري من الأمور الهامة التي تساعد في تطوير الاقتصاد العالمي، وتعتمد هذه العملية على تبادل السلع والخدمات بين الدول، وتوفير فرص الاستثمار والتعاون التجاري بين الدول.

ويمكن تصنيف الانفتاح التجاري إلى أنواع عدة:

الفرع الأول: الانفتاح التجاري السطحي والعميق: (سموك، 2019، صفحة 96)

* الانفتاح التجاري السطحي: هو سياسة اقتصادية تتمثل في تقليل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى المرئية التي تحد من الصادرات والواردات الخارجية، ولكن يعتبر هذا النوع غير كاف للحصول على ميزة الانفتاح التجاري وإقامة علاقات تجارية دولية.

* الانفتاح التجاري العميق: فيشير إلى تحرير التجارة بشكل أعمق وأشمل، ويشمل تخفيض الحواجز غير الجمركية مثل القيود على الاستثمار الأجنبي إضافة إلى السماح بحرية تنقل الاشخاص ووضع بعض القواعد الموحدة ذات الصلة بالتجارة وخاصة تلك المتعلقة بالتعريفة الجمركية.

الفرع الثاني: الانفتاح التجاري الجزئي والتام: (سداوي، 2019، صفحة 16)

* التحرير التجاري الجزئي: يعني تخفيض القيود التجارية بشكل جزئي، حيث يتم إزالة بعض الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية أو الحواجز غير الجمركية على بعض المنتجات المحددة، كما يمكن أن يتضمن التحرير التجاري الجزئي اعتماد سياسة الانفتاح على الصادرات أو الواردات، حيث يتم تشجيع الصادرات من قبل الدولة أو تحويل اعتمادها على الواردات إلى منتجات أخرى، ومن المهم الإشارة إلى أن التحرير التجاري الجزئي يتم في إطار اتفاقيات تجارية ثنائية بين الدول، ويمكن أن يكون هذا النوع من التحرير التجاري غير متكافئ بين الدول المتفاوتة في القوة الاقتصادية والتنافسية.

* التحرير التجاري التام: يشير إلى حالة حرية تامة في التجارة بين الدول، حيث تتميز بحرية دخول وخروج السلع والخدمات دون وجود أي قيود تجارية، وكذلك حرية انتقال عوامل الإنتاج بما في ذلك العمالة والرأسمال والتكنولوجيا، ويشمل التحرير التجاري التام أيضاً التدفق التام للاستثمارات الأجنبية، حيث يتمكن المستثمرون من الدخول والاستثمار في سوق معين دون تواجد أي عقبات تجارية أو قيود، وبالتالي يمكنهم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك الدولة.

الفرع الثالث: الانفتاح التجاري من خلال الاطار الاقليمي والاطار متعدد الاطراف: (Mellal, 2021, pp. 39-40)

* ترتيب التجارة الإقليمية: المعروف أيضًا باسم التكامل الاقتصادي الدولي، حيث من خلاله تقوم بعض البلدان بإنشاء وتطوير بعض الترتيبات التجارية الإقليمية من خلال امتلاك بعض المزايا في التبادل التجاري، وتأخذ عدة أشكال أهمها:

- منطقة التجارة الحرة
- الاتحاد الجمركي
- السوق المشتركة
- التكامل الاقتصادي.

* الاطار متعدد الاطراف: وهو ما يُعرف منظمة التجارة العالمية، حيث تقوم هذه المنظمة على بعض القواعد الموقعة في إطار عمل متعدد الأطراف من أجل تنظيم أنشطة التجارة الدولية على مستوى السلع والخدمات الصناعية، الزراعية، الخدمات ...الخ، وإطلاق إجراءات الاستثمار، ومكافحة الدعم، إجراءات أمنية ونظام متكامل لفض المنازعات التجارية بين الأعضاء.

الفرع الرابع: الانفتاح التجاري الارادي والانفتاح الاجباري: (سوادقية و عرابي، 2018، صفحة 7)

– الانفتاح التجاري الارادي أو الاختياري يتم تبنيه من قبل الدول بشكل إرادي وفقاً لأهدافها الاقتصادية والتنموية، ويشمل ذلك إزالة العوائق التجارية وتحرير التجارة الدولية، وتوسيع نطاق التعاملات التجارية بين الدول، وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بينها.

– أما الانفتاح التجاري الإجباري فهو يحدث تحت ضغط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، حيث يتم فرض شروط محددة على الدول المستفيدة من الدعم والمساعدات المالية، وتشمل هذه الشروط عادةً تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية، وتحسين بيئة الأعمال والتشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية والملكية العقارية، والحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، والحد من الفساد وتحسين الحوكمة.

وعليه، فإن الانفتاح التجاري بأنواعه وأشكاله المختلفة يعد أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تنمية الدول وتحسين مستويات المعيشة، ومن خلال إزالة الحواجز التجارية وتشجيع التبادل التجاري الحر، يمكن للدول الاستفادة من العديد من الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة في العالم المتصل، لذلك فإن التزام الدول بالانفتاح التجاري هو أمر ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية العامة.

المبحث الثاني: دوافع الانفتاح التجاري، مؤشرات قياسه وأهم استراتيجياته

تعد دوافع الانفتاح التجاري مرتبطة بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدفع الدول والاقتصادات إلى توسيع العلاقات التجارية وتحرير اقتصاداتها، وتتبع هذه الدول استراتيجيات متنوعة لتحقيق هذا الانفتاح، تختلف وفقًا للأهداف والشروط الاقتصادية الخاصة بكل دولة. ما يتطلب قياسًا دقيقًا وموثوقًا للانفتاح التجاري ، حيث يعتمد تقييمه على العديد من المؤشرات والاستراتيجيات المختلفة التي يتم استخدامها لقياس وتحليل هذا الانفتاح.

ومن خلال هذا المبحث الأول، سوف نتعرف على دوافع الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الرئيسية التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الانفتاح. وهذا سيمكننا من فهم أهمية الانفتاح التجاري وكيفية تحليله وتقييمه، وبالتالي تحديد الفوائد والمخاطر المترتبة عليه ومساهمته في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: دوافع الانفتاح التجاري

يعد الانفتاح التجاري دافعًا رئيسيًا للدول والاقتصادات، ومن بين أهم الأسباب التي تدفع الدول إلى الانفتاح التجاري ما يلي:

1- الندرة النسبية: تعني أن دولة ما لا يمكن أن توفر كل ما تحتاجه من المنتجات والخدمات، لذلك يتعين عليها التجارة مع دول أخرى لتلبية احتياجاتها الاقتصادية.

2- تحسين مستوى الاستثمار: يرى العديد من الدول أن الانفتاح التجاري يمكن أن يحسن الوضع الاقتصادي للبلد، من خلال العمل على تحسين مستوى الاستثمار مما يتيح للشركات الأجنبية فرصة الاستثمار في الدول المفتوحة، وهذا يؤدي إلى زيادة الوظائف وتنمية الصناعات المحلية، وبالمقابل تحظى الشركات المحلية بتبادل التكنولوجيا والمعرفة مع الشركات الأجنبية، وبالتالي تحسين الإنتاجية والكفاءة في المصانع والمؤسسات المحلية.

3- الحصول على مواد خام وطاقة: تعتمد الدول على مواد خام معينة لتصنيع منتجاتها وتلبية احتياجاتها الطاقوية، وتعتبر الانفتاح التجاري هو الوسيلة الرئيسية للحصول على تلك المواد والطاقة.

4- الحصول على سوق للتصدير: تسعى العديد من الدول إلى توسيع قاعدة عملائها من خلال الانفتاح التجاري، وبالتالي زيادة حجم التصدير وزيادة الإيرادات والظفر بأكبر قدر من فرص التجارة الدولية، حيث يتيح للشركات المحلية فرصة الوصول إلى الأسواق الدولية وتوسيع نطاق عملياتها التجارية وتحقيق المزيد من الأرباح وبالتالي تقليل المخاطر الاقتصادية وزيادة الاستقرار الاقتصادي.

5- الحصول على رأس مال أجنبي: يعتبر الانفتاح التجاري وسيلة للحصول على رأس مال أجنبي من خلال استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في الدولة المستضيفة، وبالتالي زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي. (طيوح، 2015، صفحة 9)

6- تحسين العلاقات الدولية: يعتبر الانفتاح التجاري وسيلة لتحسين العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الدولي بين الدول المتبادلة في التجارة، حيث يتيح لها فرصة التعاون التجاري والتبادل الثقافي والاجتماعي، وبالتالي تعزيز الصداقة والتفاهم بين الدول.

7- نقل التكنولوجيا: يمكن للشركات الأجنبية التي تستثمر في الدول النامية أن تنقل التكنولوجيا والمعرفة للشركات المحلية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والجودة، وبالتالي تحسين الاقتصاد المحلي.

8- تحسين المعايير البيئية والاجتماعية: يمكن أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى تحسين المعايير البيئية والاجتماعية، حيث أن الشركات الأجنبية قد تضع شروطًا للاستثمار في الدول النامية، مثل الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية، وهذا يمكن أن يساعد على تحسين الحياة في المناطق المحلية وحماية البيئة.

9- زيادة المنافسة وتحسين الكفاءة وتوفير المنتجات بأسعار أقل: يعتبر الانفتاح التجاري فرصة للدول المستوردة لتوفير المنتجات بأسعار أقل، فتبادل التجارة مع الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي مما يجبر الشركات على تحسين كفاءتها وتخفيض تكاليف الإنتاج، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة المنتجات وخفض الأسعار، مما يتيح للمستهلكين فرصة الاستفادة من مجموعة أوسع من الخيارات (Siroên, 1988, p. 513)، وبالتالي يمكنهم الحصول على السلع والخدمات التي تلبي احتياجاتهم بشكل أفضل.

10- العمل على تحفيز معدل النمو الاقتصادي: وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تمتلك الدولة ميزة نسبية و تنافسية في إنتاجها للرفع من إنتاجية البلد وزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى الرفاهية (نداء، 2008، صفحة 18)، والذي (التخصص الدولي في الانتاج) لا يمكن أن يتم إلا في ظل التجارة الحرة بين الدول من أجل مبادلة الفائض الانتاجي تلبية لإشباع رغبة الافراد المتجددة والمتنوعة في هذه البلدان. (عوض، 2013، الصفحات 11-12)

مما سبق يمكن القول بأن الانفتاح التجاري هو عامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، حيث يتيح فرصة التجارة الدولية والاستثمار وتبادل التكنولوجيا والمعرفة وتوفير المنتجات بأسعار أقل وزيادة الاستقرار الاقتصادي وتحسين العلاقات الدولية. لذلك، تسعى الدول بشكل متزايد إلى الانفتاح التجاري كوسيلة لتعزيز نموها الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية، العديد من المؤشرات التي تهتم بقياس مدى انفتاح الدول التجاري، وتشمل هذه المؤشرات مجموعة من السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الدعوات التجارية للدولة، وتساعد هذه المؤشرات على تحديد مدى انفتاح الدول اقتصاديًا وتجاريًا على بعضها البعض، وتستخدم لتصنيف الدول وترتيبها حسب درجة انفتاحها.

وعليه نحاول توضيح أهم هذه المؤشرات فيما يأتي:

الفرع الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري المطلق

هذه المؤشرات هي الأكثر استخداما، وهي تهدف إلى التقييم المباشر لمستوى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية ، إما من خلال مراقبة نتيجة التجارة من خلال نسبة الانفتاح ، أو من خلال التقييم المباشر لتدابير الحماية المطبقة من طرف الدولة.

أولا: مؤشرات درجة الانفتاح التجاري

درجة انفتاح بلد ما تقيس المكانة التي يحتلها بقية العالم في اقتصادها، ويقيس مستوى القيود الخارجية ويتم الحصول عليه من خلال نسبة قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Combes, Guillaumont, Guillaumont Jeanneney, & Motel Combes, 2000, p. 8)، ويعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$Open = (X+M)/GDP$$

حيث أن: M: تعبر عن الواردات، X: تعبر عن الصادرات، GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

وتستخدم أيضًا نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي كل على حدى (X/GDP) و (M/GDP) (صاولي، 2016، صفحة 70) حيث تعكس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرة البلد على تصدير السلع والخدمات، بينما تعكس نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي قدرة البلد على استيراد السلع والخدمات، ويعتمد مستوى الانفتاح التجاري على مدى التوازن بين الصادرات والواردات؛ إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات، فإن الدولة تتمتع بمستوى أعلى من الانفتاح التجاري، والعكس صحيح أيضًا.

يعد مؤشر معدل الانفتاح التجاري مؤشرًا هامًا للغاية في قياس اعتماد الدول على الاقتصاد العالمي، وهو يساعد في فهم مستوى التعرض للتقلبات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على اقتصاد الدولة، كما أن الدول ذات معدلات الانفتاح العالية تتمتع بفرص أكبر للاستفادة من الفرص التجارية الدولية وتحقيق النمو الاقتصادي، كما يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة تعرض الدولة للتأثيرات الخارجية والتقلبات الاقتصادية العالمية، مما يزيد من حساسية الاقتصاد المحلي لتلك التغيرات الخارجية، وهذا يعني أن الدولة تحتاج إلى تنويع اقتصادها وزيادة إنتاجيتها المحلية لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وبالتالي تقليل التأثيرات الخارجية على اقتصادها. (باريك، 2013، الصفحات 58-59)

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات

يعكس هذا المؤشر تركيز الصادرات الوطنية على سلعة أو مجموعة من السلع، مما يعرض الدولة للمخاطر الاقتصادية وخاصة الحصول على العملات الصعبة عند حدوث تقلبات في أسعار هذه السلع أو تغيرات في الطلب العالمي عليها، ويمكن استخدامه لقياس الاعتمادية الاقتصادية للدولة، حيث تزداد مخاطرها في حالة ارتفاع نسبة هذا المؤشر عن 60% ويدل على خضوع الدولة لقيود وعراقيل من قبل الدولة المستوردة، وتقل المخاطر كلما انخفض عن النسبة المعتمدة ودل على أن نسبة التركيز السلعي للصادرات انخفضت كزيادة التنوع في الصناعة الموجهة للتصدير وغيرها، ولقياس هذا المؤشر نستعمل معامل جيني-هيرشمان بالصيغة التالية: (السواعي، 2010، الصفحات 281-282)

$$CC=[(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{Xit}{Xt})^2]^{1/2}$$

حيث يمثل CC: مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

Xit: صادرات الدولة من السلعة i خلال الفترة t، Xt: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

ثالثا: مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات:

يتم حساب مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات عن طريق تجميع القيم النسبية للصادرات الموجهة إلى بلد أو عدة بلدان أو تكتل اقتصادي، وذلك من خلال النظر في ثلاثة مؤشرات فرعية (قواسم و بوزقاق، 2019، صفحة 26) هي:

1- النصيب النسبي في جملة الصادرات الموجهة إلى البلد أو الكتلة الاقتصادية صاحبة النسبة الأكبر من استيراد منتجات الدولة المصدرة.

2- النصيب النسبي في جملة الصادرات الموجهة إلى البلد أو الكتلة الاقتصادية صاحبة النسبة الأكبر من شراء الدولة المستوردة للمنتجات التصديرية.

3- النصيب النسبي في جملة الصادرات الموجهة إلى الدول الخمس الأكثر أهمية في استيعاب صادرات الدولة المصدرة.

و يستخدم هذا المؤشر لتحديد درجة التبعية الاقتصادية للدولة المصدرة، حيث يتم اعتبار أنه كلما زادت نسبة مؤشر التركيز الجغرافي لصادرات الدولة المصدرة للدول الأكثر أهمية في استيعاب صادراتها عن 60٪، فإن الدولة المصدرة تعتبر تابعة بشكل كامل للاقتصادات المستوردة، ويعبر عنها رياضيا مع استبدال الدولة مكان متغير السلعة كما يلي: (بورويس، 2020، صفحة 17)

$$C=[(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{Xit}{Xt})]$$

رابعا: الميل المتوسط للاستيراد

يمكن تعريف الميل المتوسط للاستيراد (Average Import Intensity) على أنه نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يستخدم لقياس مدى اعتماد الدولة على وارداتها في تلبية احتياجاتها الاقتصادية، ويعرف بالمتوسط الحسابي لنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، مثل السنة المالية أو السنة الإحصائية.

وهو يستخدم كمؤشر لمدى تأثر اقتصاد دولة ما بتحولات الاقتصاد العالمي والتغيرات في أسعار السلع الدولية، فإذا كان الميل المتوسط للاستيراد مرتفعًا، فهذا يشير إلى أن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على وارداته من الخارج، مما يعرضه لمخاطر التغيرات في الأسعار الدولية والتحولات في الاقتصاد العالمي. وعلى العكس، إذا كان الميل المتوسط للاستيراد منخفضًا، فهذا يشير إلى أن الاقتصاد يعتمد بشكل أقل على وارداته من الخارج، مما يقلل من مخاطر تأثره بالتحولات العالمية والتقلبات في الأسعار. (باريك، 2013، صفحة 61)

خامسا: مؤشر التبادل التجاري

المؤشر التجاري يعبر عن نسبة قيمة الصادرات بالنسبة للواردات، ويتم حسابه عادة عن طريق قسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات، ويمكن تفسير هذا المؤشر على أنه يظهر الكفاءة التجارية للدولة، حيث يعبر عن قدرة الدولة على تصدير السلع وتحقيق العوائد المالية، والتي يمكن استخدامها لتمويل الاستيرادات وتطوير الاقتصاد المحلي.

بشكل عام، يعتبر المؤشر التجاري مؤشراً هاماً لصحة الاقتصاد الوطني، حيث إذا كان هذا المؤشر يفوق 100% إلى أن الصادرات تتفوق على الواردات، فإن ذلك يشير إلى أن الدولة تتمتع بفائض تجاري، وأنها تتمتع بمزايا تجارية ومالية قوية. على الجانب الآخر فإنه يشير إلى أن الواردات تتفوق على الصادرات، أي أن الدولة تعاني من عجز تجاري، وأنها تحتاج إلى استيراد السلع من الخارج لتلبية احتياجاتها المحلية. (عياد ، 2020، الصفحات 1191-1192)

ويعبر عنه رياضيا بنسبة الرقم القياسي لوحدة سعر صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة كما يلي: (محمود، 2021، صفحة 1253)

مؤشر التبادل التجاري= (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات)*100.

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح التجاري النسبي

يستخدم تقييم الانفتاح التجاري النسبي للدولة كأداة لتحديد مدى تأثير العوامل الخارجية والتحديات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدولة المراد تقييم انفتاحها التجاري وتحديد مدى تفاعل الدولة مع اتجاهات الاقتصاد العالمي والتحديات الجديدة مثل التحول الرقمي والتحول البيئي، وما إذا كان الانفتاح التجاري يتزايد أو ينخفض في الدولة على مر الزمن، ومدى قدرة الدولة على الاستفادة من فرص التجارة الدولية والتعامل بفاعلية مع التحديات العالمية المختلفة.

تعتمد هذه الطرق على استخدام مقاييس مركبة، (رودي، 2022، صفحة 27) والتي تحدد بشكل متكامل مدى الانفتاح التجاري لدولة ما من خلال تقييم عدة عوامل، مثل الصادرات والواردات، الاستثمارات الأجنبية، الناتج المحلي الإجمالي وحجم السوق والتكنولوجيا والعملات والجمارك وغيرها، كما يتم استخدام دولة أو منطقة معينة كنموذج مرجعي للمقارنة، وهذا يساعد في تقييم الانفتاح التجاري النسبي من خلال مقارنة حجم التجارة الدولية الفعلي للدولة مع مستويات التجارة العالمية المتوقعة لهذه الدولة و تحديد مدى التشابه أو الاختلاف بين الدولة المراد تقييم انفتاحها التجاري والدولة المرجعية، ومقارنته بالمستوى الذي كانت عليه في الماضي وبالتالي تقييم درجة التفاعل والتعامل مع الأسواق العالمية.

أولا: مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

يمكن استخدام عدة مؤشرات لقياس الانفتاح التجاري، بما في ذلك المؤشرات التي تعتمد على التفاوت التجاري الناجم عن التعريفات الجمركية وغير الجمركية، مثل رخص الاستيراد وحصص التصدير والإعانات وغيرها.

ومن المعروف أن موضوع التعريفات الجمركية تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري، إذ تواجه الدراسات الحديثة صعوبات عديدة في تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، بسبب السياسات التجارية وتكاليف النقل وعدم تسوية سعر الصرف والفوارق المرونة السعرية والسلوكيات الاستراتيجية للمؤسسات والتمييز في الأسعار، لذلك يتطلب قياس الانفتاح التجاري تحليلًا دقيقًا وشاملاً للعديد من المتغيرات والعوامل المؤثرة في هذه العملية. (بورويس، 2020، صفحة 19)

لذا نلاحظ أن التحدي الرئيسي يتمثل في إعداد مؤشر يدمج تأثير كل من القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة الدولية، وقد قامت العديد من الدراسات السابقة بمحاولة إيجاد حلول لهذا التحدي، إلا أنها واجهت صعوبات عدة.

على سبيل المثال، قام أندرسون ونيري في عام 1992 بإعداد مؤشر يقيس تأثير القيود التعريفية على التجارة الدولية، فيما قام إدواردز في العام نفسه بإعداد مؤشر يقيس تأثير القيود غير التعريفية على التجارة الدولية. وفي العام 1998، استخدم باجواي وديميلين (Pagoulatos and Demetrios) مؤشرًا يدمج تأثير كل من القيود التعريفية وغير التعريفية، إلا أنهم استنتجوا أن المؤشر كان ضعيفًا للتوجه التجاري. (بورداش، 2017، صفحة 21)

ثانيا: معدل التعريفة غير المتوازن

مؤشر معدل التعريفة الجمركية غير المتوازن لا يعكس الانفتاح التجاري الحقيقي للدولة بشكل دقيق، فهو يعتمد بشكل كبير على معدلات التعريفة الجمركية لكل سلعة بشكل متساوٍ دون مراعاة الأهمية النسبية لها، وبالتالي فإنه يمكن أن يعطي تصورًا خاطئًا عن مستوى الانفتاح التجاري الفعلي للدولة. (بورويس، 2020، صفحة 19)

لذلك، تم استخدام مؤشرات أخرى تعكس الأهمية النسبية للسلع المتداولة بين الدول، ومن أمثلة هذه المؤشرات هو مؤشر التجارة المركب، الذي يستخدم لحساب العلاقة بين الصادرات والواردات للدولة، ويعطي أهمية أكبر للسلع التي تشكل حصة أكبر من التجارة بين الدول، ويتم حساب هذا المؤشر بطريقة معينة تأخذ بعين الاعتبار حجم التجارة والأهمية النسبية لكل سلعة.

الفرع الثالث: قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي ومؤشر الانفتاح البسيط

يمكن تعريف مؤشر البواقي كأداة قياس تستخدم لتقييم درجة الانفتاح التجاري للبلدان، حيث يعتمد هذا المؤشر على تحليل التبادل التجاري بين البلدان باستخدام متغيرات هيكلية وغير هيكلية، ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد مدى اعتماد الاقتصاد الوطني للبلد على التجارة الدولية ومستوى تفاعله مع الاقتصادات الأخرى.

و يستند مؤشر البواقي حسب Chémery Syrquim- Guillaumat إلى نموذج مرجعي يتم استخدامه لتحديد الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل، وبالتالي تحديد مدى الانفتاح التجاري للبلد. وإذا كان الفارق أو الباقي موجبًا، فإن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل، مما يدل على أن البلد منفتح، وفي الحالة المعاكسة إذا كان الفارق سالبًا، فإن حجم التجارة الحالية أقل من حجمها في المستقبل، مما يدل على أن البلد غير منفتح. (سوادقية و عرابي، 2018، صفحة 25)

ويعتبر مؤشر البواقي أفضل من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية في التصدير والاستيراد، حيث يأخذ بعين الاعتبار عدداً من المتغيرات الهيكلية والغير هيكلية التي تؤثر على الانفتاح التجاري للبلد، مثل الحجم الفيزيائي للبلد، ومتغير الناتج الداخلي الخام، ومتغير الدخل الفردي، ومتغيرات خاصة بدرجة إنعزال البلد والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى، بالإضافة إلى المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

الفرع الرابع: قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج

أولا: حسب نموذج المؤشر المزدوج

يُعتبر نموذج Sachs – Warner من أشهر المؤشرات التي حظيت بقبول واسع من قبل الاقتصاديين، حيث نجح في تقديم إجابات شافية للعديد من الأسئلة المتعلقة بتقييم درجة الانفتاح التجاري، حيث يعتمد هذا المؤشر على معايير مثل الحواجز التعريفية وغير التعريفية وحصة السوق السوداء والنظام السياسي وتدخل الدولة، ويتم تصنيف الدول إلى مجموعتين: المنفتحة على التجارة الخارجية والمنغلقة عليها، حسب مدى تحققها لتلك المعايير.

وتصنف الدول التي لا تستطيع توفير هذه المعايير ضمن الاقتصاديات المنغلقة، فيما تصنف الدول التي تستطيع تحقيقها ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية، ويمتاز هذا المؤشر بقدرته على توفير تفسيرات واقعية ومنطقية للسياسات الانفتاحية التي تتبناها البلدان المختلفة ولأوقات اعتماد تلك السياسات. (عبدوس، 2011، صفحة 79)

ثانيا: حسب نموذج المؤشر المركب

تم تطوير هذا المؤشر الحديث لقياس وتقييم الانفتاح التجاري، وعلى الرغم من استخدام العديد من المؤشرات الأخرى، إلا أن أغلبها لا يوفر تفسيرًا منطقيًا لتأثيرها على النمو الاقتصادي حسب Edwards حيث يرى أنه يرتكز على فرضية أساسية تفيد بأن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل، ويتكون هذا المؤشر من تسعة مؤشرات فرعية، حيث تصف الثلاثة الأولى وجود سياسات الانفتاح وتقيس الستة الأخيرة تفاوت الانفتاح التجاري بين الدول، يوصى باستخدام مؤشرات-Sachs Warner، وتقرير التنمية في العالم 1987، مؤشر البواقي لـ Leamer 1988، مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء، التعريفة المتوسطة على الواردات، المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية، مؤشر التفاوت للمؤسسات، معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية، ومؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf 1993.

وقد أوضح Suchs Warner أن الارتفاع في الحواجز التجارية بنسبة تزيد عن 20% يؤدي إلى تقليل الانفتاح التجاري، وهذا يتماشى مع نظرية Edwards باستثناء أن الزيادة في النسبة أكبر من 40%، وفيما يتعلق بمؤشر التفاوت، فإن Warner يرى أن التدخل الحكومي في الجوانب المؤسسية يمكن أن يؤدي إلى عدم التوازن في الاقتصاد، وذلك بالنسبة لعلاوة الصرف في السوق السوداء. (عبدوس، 2011، صفحة 81)

المطلب الثالث: استراتيجيات الانفتاح التجاري:

تتعلق استراتيجيات الانفتاح التجاري بالسياسات التي تحدد حجم المبادلات الخارجية للبلد، وتشمل الحماية التجارية والتجارة الحرة، وتستخدم الدولة مجموعة من الإجراءات والقرارات لتنظيم وتقليص حجم التجارة، سواء بالتوجه نحو الخارج عن طريق استراتيجية تشجيع الصادرات، مثل دعم القطاعات المصدرة، أو بالتوجه نحو الداخل عن طريق استراتيجية إحلال الواردات، مثل القيود التعريفية كالرسوم الجمركية ونظام الحصص، ويمكن أن تشمل هذه الاستراتيجيات أيضًا إجراءات مثل الإصلاحات الهيكلية والتحرير الاقتصادي لتحسين البيئة التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتختلف الاستراتيجيات المختلفة التي تنتهجها البلدان بناءً على طبيعة اقتصاداتها ومواردها وقدراتها الإنتاجية والتنافسية، وكذلك في حجم السوق المحلية ومدى تباينها، وقد يتأثر هذا الاختلاف بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي تشهدها البلدان والمناطق على مر الزمن.

على الرغم من ذلك، فإن البلدان الأسيوية قد حققت نجاحات كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تحويل استراتيجية التصدير إلى عامل رئيسي في اقتصاداتها، وذلك من خلال توفير الدعم والتشجيع للصادرات وتطوير الصناعات التصديرية. من ناحية أخرى، فإن بعض البلدان الإفريقية وأمريكا اللاتينية تعاني من مشاكل فيما يتعلق بقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وتعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها الاقتصادية.

وعليه فإن استراتيجية السياسة التجارية التي تتبعها الدولة تتأثر بتحدياتها الاقتصادية والموارد المتاحة لديها، فضلاً عن اعتبار الوضع الاجتماعي والاقتصادي العام في البلد، و في هذا السياق سنناقش كل من استراتيجيتي إحلال الواردات وتشجيع الصادرات في الدول النامية كما يلي:

الفرع الأول: استراتيجية تشجيع الصادرات:

يتم تعريف مفهوم استراتيجية تشجيع الصادرات عن طريق تدخل الدولة بتبنيها إجراءات وقرارات تفضل التصدير إلى الأسواق الدولية، وتمنح حوافز مختلفة للقطاعات الاستراتيجية الموجهة نحو الخارج لتعزيز الصادرات. ويرى كولين برادفورد أن هذه الحوافز تتمثل في متغيرات اقتصادية كلية مثل معدل الفائدة، منح القروض، التخفيضات الضريبية وسياسات التسعير.

بحسب« Bhagwati (1986) » ، تهدف استراتيجية تشجيع الصادرات إلى تحسين الجانب العرضي للاقتصاد، بدلاً من الجانب الطلبي، من خلال تحسين الظروف الداخلية لزيادة الإنتاجية المحلية وتعزيز قدرتها على التنافس. وتحتاج هذه الاستراتيجية إلى تدخل حكومي يضمن التزامًا ضروريًا يحث المستثمرين على اتخاذ قرارات الاستثمار نحو مشاريع مكلفة وموثوقة تؤدي إلى تعزيز القدرة على التصدير. (سداوي، 2019، صفحة 61)

ومع التحولات الاقتصادية التي شهدتها العالم في عصر العولمة وتحرير التجارة الدولية، تبنت بعض الدول استراتيجية ذات توجه خارجي، وذلك لمواجهة التحديات الناشئة في البيئة الاقتصادية، تهدف هذه الدول إلى تحقيق أهدافها بطرق جديدة، خاصة فيما يتعلق ببناء قاعدة صناعية متينة وتحصيل إيرادات جمركية، مع التركيز على زيادة نسبة التصدير إلى الأسواق العالمية، وذلك بدلاً من الاعتماد على الاستيراد وتطبيق استراتيجية الإحلال محل الواردات التي لم تنجح في تحقيق الأهداف المنشودة.

ويتضح أن التحول نحو استراتيجية الإنتاج للتصدير يعد من التحولات الاقتصادية الهامة في النظام الاقتصادي العالمي، ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية:

– التحول العالمي نحو تحرير التجارة العالمية يدعم التحول نحو استراتيجية الإنتاج للتصدير.

– استراتيجية الإحلال محل الواردات لديها حدود، ولا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة بشكل دائم، لذا يجب التحول إلى استراتيجية أخرى مبنية على استغلال الفرص التي يوفرها السوق العالمية.

– استراتيجية الإنتاج للتصدير تعتمد على التوسع في الصادرات للمنتجات المختلفة، سواء كانت كثيفة العمل أو كثيفة الرأسمال، والتي يمتلك الاقتصاد الوطني ميزة نسبية أو تنافسية فيها.

– هناك علاقة قوية بين تبني استراتيجية الإنتاج للتصدير والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي التوسع في الصادرات الناتج عن تلك الاستراتيجية إلى زيادة النمو الاقتصادي.

وبشكل عام، فإن استراتيجية تشجيع الصادرات تشمل عدة عوامل، منها: تحسين البنية التحتية، وتوفير الحوافز المالية والضريبية، وتطوير العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وتطوير المهارات والتكنولوجيا المحلية، والعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وما يعاب على هذه الاستراتيجية هو أنه قد يواجه الدول النامية صعوبة في تقييم وتطوير صناعات التصدير بسبب شدة المنافسة من الدول الصناعية التي لها خبرة طويلة في هذا المجال. وقد يقيم الدول الصناعية جدارًا عاليًا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها البسيطة والتي تعتمد على العمالة اليدوية، والتي يمكن للدول النامية الحصول على ميزة نسبية في إنتاجها، كما أن الاعتماد على تصدير المنتجات المصنعة يعرض الدول النامية للمخاطر الاقتصادية والتباين في الأسعار عند وقوع أي أزمات اقتصادية في الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: استراتيجية الإحلال محل الواردات

استراتيجية الإحلال محل الواردات تعد استراتيجية داخلية تهدف إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي للدولة وتقليل الاعتماد على السوق الدولية، وهي استراتيجية اتبعتها الدول النامية بشكل كبير بعد استقلالها، حيث حاولت تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تطوير صناعات محلية لإنتاج السلع التي تستوردها من الخارج، وذلك بهدف تحقيق توازن في الميزان التجاري وتقليل العجز التجاري.

يعتمد نجاح هذه الاستراتيجية على القدرة الإنتاجية للدولة وعلى الإمكانيات المتاحة لديها، وكذا تحليل احتياجات السوق المحلية وتحديد المنتجات التي يمكن تصنيعها محلياً، ومن ثم إنشاء صناعات تحويلية لتلبية هذه الاحتياجات وتوفير المنتجات المحلية بأسعار تنافسية، وبذلك تحل محل السلع المستوردة وتقلل من الاعتماد عليها، ويتطلب تنفيذها استثمارات كبيرة في قطاعات الإنتاج المحلي وتطوير الصناعات التحويلية المحلية، ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات تحديا كبيرا للدول النامية التي تعاني من صعوبات اقتصادية ومالية.

حيث أن احد أسس هذه الاستراتيجية يتمثل في تصور القطاع الصناعي على أنه يتألف من ثلاثة فروع أساسية، وهي الصناعة الأساسية والصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية. ومن خلال هذا التصور، يتم تحقيق النمو الصناعي عن طريق إنشاء توازن بين هذه الفروع، حيث يبدأ البناء الصناعي بإقامة الصناعات الاستهلاكية التي تؤدي إلى ضغوط لبناء الصناعات الوسيطة، مما بدوره يؤدي إلى ضغوط لبناء الصناعات الأساسية، ويعني ذلك أنه في المرحلة الأولى يتم تأسيس الصناعات الاستهلاكية بالإضافة إلى بعض الصناعات الوسيطة والأساسية، مع الإدراك بأن الهدف النهائي هو تلبية نمط الاستهلاك الحالي. (أحمد مصطفى و حفظي، 2005)

كما يرى العديد من صانعي السياسات الاقتصادية على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه استراتيجية الاحلال محل الواردات، ورغبة الدول في الاعتماد على نفسها وإقامة قاعدة صناعية قوية وجمع العوائد الجمركية، وزيادة معدلات الصادرات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والسيطرة على تدفق السلع والخدمات المستوردة فإنها تعتبر خطوة هامة في اتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية عن الأسواق الدولية، باعتبارها المفتاح لتنفيذ استراتيجية تنمية الصناعات المحلية.

ومن بين المزايا التي تتيحها هذه الاستراتيجية هي تخفيف المخاطر المصاحبة لبدء الإنتاج المحلي، حيث يكون هناك سوق محلية للمنتجات الصناعية الموجودة بالفعل والتي تؤكد الحاجة إلى المنتجات المحلية. كما يمكن للدول النامية حماية سوقها المحلية من المنافسة الأجنبية بسهولة عن طريق إجبار الدول المتقدمة على تخفيض حواجزها الجمركية ضد المنتجات المصنعة في الدول النامية، وأيضا قدرة الشركات الأجنبية على إنشاء ما يسمى بمصانع التعريفة وهي استراتيجية تستخدمها الشركات الأجنبية لتجنب تكاليف الرسوم الجمركية التي يتم فرضها على المنتجات المستوردة في بعض الدول، وتتمثل هذه الاستراتيجية في إنشاء مصنع داخل الدولة المستوردة لإنتاج المنتجات المطلوبة، والتي تكون معفاة من الرسوم الجمركية، مما يتيح للشركة الأجنبية الدخول إلى السوق المحلي بتكلفة أقل. وعادة ما يتم إقامة هذه المصانع في الدول النامية، التي تفرض رسوم جمركية عالية على المنتجات المستوردة، وتسعى الشركات الأجنبية إلى الاستفادة من العمالة الرخيصة والبنية التحتية المتاحة في تلك الدول للتغلب على التعريفة الجمركية المفروضة على المنتجات المستوردة. (Alan V, 2000)

إلا أن هذه الاستراتيجية لا تخلو من سلبيات حيث أنها قد تزيد من التكلفة النهائية للسلع المستهلكة، كما أنها قد تعيق التجارة الدولية وتتسبب في احتكار بعض الأسواق المحلية، وأن الصناعات المحلية تنمو وتعتاد على الحماية من المنافسة الأجنبية وبالتالي ليس لديها أي حافز لتحسين كفاءتها. كما يؤدي استبدال الواردات بالإنتاج المحلي إلى تقليل كفاءة الصناعات المحلية، نظرًا لأن حجم السوق المحلي الصغير في كثير من الدول النامية لا يسمح لها بالاستفادة من اقتصاديات الحجم ويصبح الإحلال أكثر صعوبة وتكلفة نظرًا لارتفاع معدل الحماية وضعف الكفاءة، و يمكن أن يتطلب الأمر وقتاً طويلاً لتطوير صناعة محلية قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، خاصة إذا كانت المواد الخام المطلوبة غير متاحة محلياً. كما يمكن أن يؤدي الاعتماد الزائد على الاستراتيجية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقليل الكفاءة الإنتاجية، خاصة إذا لم تكن الموارد اللازمة متوفرة محليا، ناهيك عن إبطاء تقدم التكنولوجيا والابتكار، نظراً لأن الاستفادة من التقنيات المتقدمة الموجودة في الخارج يمكن أن تتعطل. (قاسمي ، 2014، صفحة 10)

وفي ضوء هذه الأسباب وغيرها، يمكن القول بأن التحول من استراتيجية الاحلال محل الواردات إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير يعد أحد التحولات الهامة في آليات الاقتصاد العالمي، حيث أنه في استراتيجية إحلال الواردات، يتم التركيز على تقليل الطلب على السلع الأجنبية وتقليل وارداتها، ولكن في استراتيجية تشجيع الصادرات يتم التركيز على زيادة الطلب على السلع المحلية وزيادة صادراتها إلى الأسواق الدولية، ويرى بعض الخبراء في الاقتصاد أن الاستثمار الأجنبي يكون أكثر جاذبية في استراتيجية إحلال الواردات بسبب تقليل الطلب على السلع الأجنبية وزيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي يتم تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في السوق المحلية.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتحقيق الانفتاح التجاري مثل اتفاقيات التجارة الحرة، التعاون الاقتصادي الإقليمي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الالكترونية...الخ، ويمكن استخدام هذه الاستراتيجيات بشكل منفصل أو مجتمعة لتحقيق الانفتاح التجاري وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث يتم تحقيق الانفتاح التجاري بطريقة متبادلة ومنصفة.

ويمكن للدول النامية الاستفادة من الانفتاح التجاري من خلال استخدام الاستراتيجيات المناسبة وتوفير بيئة اقتصادية وتشريعية مناسبة، وتطوير البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري، علاقته وأثره على النمو الاقتصادي

تعدّ نظريات الانفتاح التجاري من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية، حيث تركز على دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، حيث أن الانفتاح التجاري يعني فتح الاقتصاد الوطني للتجارة الدولية من خلال زيادة حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود.

وتتباين النظريات المتعلقة بالانفتاح التجاري في تفسير تأثيره على النمو الاقتصادي. هناك نظريات تؤكد على أن الانفتاح التجاري يعزز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على تعزيز الإنتاجية والابتكار وتبادل المعرفة التقنية بين الدول. وبالتالي، يسهم الانفتاح التجاري في زيادة الاستثمار وتحسين فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية.

من الجانب الآخر، هناك نظريات تشير إلى أن الانفتاح التجاري قد يكون له تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي. فقد يؤدي الانفتاح التجاري إلى تراجع الصناعات المحلية غير التنافسية وفقدان فرص العمل، وبالتالي يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للدولة ويقلل من فرص التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي مركبة وتتأثر بعوامل عديدة مثل سياسات الحكومة والهيكل الاقتصادي للدولة والتكنولوجيا المتاحة والقدرة التنافسية والتعليم وغيرها. لذلك، يتطلب دراسة الانفتاح التجاري وتأثيره على النمو الاقتصادي نهجًا متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل المتشعبة.

في هذا المبحث، سنستكشف أهم نظريات الانفتاح التجاري ونبحث في علاقتها وأثرها على النمو الاقتصادي، في محاولة لفهم التأثيرات الإيجابية والسلبية للانفتاح التجاري ودراسة العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة.

سنستعرض الأدلة النظرية والتجريبية ونلقي نظرة على الدروس المستفادة من البحوث السابقة في هذا المجال.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري

نظريات التجارة الدولية هي دراسات منهجية تحاول فهم وتفسير ظواهر التجارة الدولية وتطورها عبر التاريخ، وتطورت هذه النظريات مع تطور المبادلات الدولية وتوسعها، وهي تدعم فكرة أهمية الانفتاح الاقتصادي للدول وتعزيز التجارة الدولية لتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدول.

في العصر الحديث، اعتمدت العديد من الدول النماذج التجارية المفتوحة لتشجيع التجارة الدولية والاستفادة من فرص التبادل، وهذا يتطلب من الدول أن تكون لديها ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع أو الخدمات وتبادلها مع الدول الأخرى، ما يسمح للدول بالحصول على موارد وسلع وخدمات تنقص من إمكانية الحصول عليها محلياً، وبالتالي تحقيق الكثير من المكاسب الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذا المطلب توضيح أهم هذه النظريات المفسرة للانفتاح التجاري كما يأتي:

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية

ظهرت مدرسة الكلاسيكية في القرن الثامن عشر كرد على المدارس الاقتصادية السابقة التي كانت تؤمن بالحماية التجارية والتدخل الحكومي في الاقتصاد، وانتقد الكلاسيكيون هذه السياسات واعتمدوا على النظريات الحرة التجارية التي تركز على فكرة الميزة المطلقة والنسبية والتي تشجع على التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي.

أولا: نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

هي نظرية تعود للفيلسوف والاقتصادي آدم سميث وتعتبر أحد أهم النظريات في مجال التجارة الدولية، ففي عام 1776، قام آدم سميث بأول محاولة لتفسير التجارة الدولية والتخصص الدولي بشكل علمي في كتابه "ثروة الأمم"، وفي هذا الكتاب، قدم سميث تعريفًا لثروة الأمم كونها انعكاسًا لقدرتها الإنتاجية، وليس قدرتها على جمع المعادن النفيسة. وقد طبق سميث فكرته حول مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التجارية بين الدول، واستنتج أنه يجب على كل دولة أن تخصص إنتاجها وتصديرها في السلع التي تتمتع بها الدول الأخرى بميزة مطلقة. (عكاشة و سالم، 2017، صفحة 245) وبمعنى آخر، يجب على كل دولة أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة، مقاسة بوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة، مقارنةً بشركاتها في التجارة، ونجد أن سميث قد اعتمد على نظرية القيمة في العمل في تقييم تكلفة الإنتاج.

تبنى آدم سميث فرضيات محددة للتوصل إلى نتائجه ومن أهم هذه الفرضيات هي: (صخري، 2019)

1- وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين: يفترض سميث وجود دولتين تنتج كل منها سلعة مختلفة عن الأخرى، مما يعني أن البلدين يمكنهما الاستفادة من تبادل السلع بينهما.

2- قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل: يفترض سميث أن قيمة السلعة يتم تحديدها بواسطة العمل فقط، وهو ما يعني أن كل بلد يمكنه الحصول على المزيد من السلع بتعزيز كفاءة عمله.

3- دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين: يفترض سميث أن الدولتين لديهما نفس الدالة للإنتاج، مما يعني أنهما تنتجان السلع بنفس الطريقة والتقنية.

4- حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة: يفترض سميث حرية تنقل العوامل الإنتاجية داخل كل بلد، ولكنه يفترض عدم وجود حرية مماثلة بين الدولتين.

5- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل البلد الواحد وعدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة: يفترض سميث التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج داخل كل بلد، ولكنه يفترض عدم وجود حرية مماثلة بين الدولتين.

6- حرية المبادلات: يفترض سميث حرية التجارة والمبادلات بين الدولتين، مما يعني أنه يمكنهما التجارة بحرية دون عوائق تقنية أو سياسية

ولتوضيح هذه النظرية وكيف يمكن لدولتين أن تستفيد من التجارة الحرة والتخصص في الإنتاج لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية والازدهار الاقتصادي نضرب المثال التالي:

نفترض أن معدل إنتاج القماش في إنجلترا يعادل 100 ساعة عمل ومعدل إنتاج الخمور يعادل 120 ساعة عمل، بينما في البرتغال، معدل إنتاج القماش يعادل 90 ساعة عمل ومعدل إنتاج الخمور يعادل 80 ساعة عمل.

بناءً على هذه المعطيات، يمكن احتساب المزايا المطلقة التي تتمتع بها كل دولة في إنتاج السلع المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لإنجلترا إنتاج 1 متر من القماش بتكلفة 100 ساعة عمل، بينما تحتاج البرتغال إلى 90 ساعة عمل لإنتاج نفس الكمية. وبالمثل، يمكن للبرتغال إنتاج 1 لتر من الخمور بتكلفة 80 ساعة عمل، بينما تحتاج إنجلترا إلى 120 ساعة عمل لإنتاج نفس الكمية.

وبناءً على هذه البيانات، يمكن لكل دولة الاستفادة من مزايا التخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بكفاءة مقارنةً بالسلع التي تنتجها بتكلفة أعلى. وبهذا الشكل، يمكن لكل دولة تصدير السلع التي تنتجها بكفاءة واستيراد السلع التي تنتجها الدولة الأخرى بكفاءة أعلى، وهذا يعني أن البرتغال تستطيع إنتاج المزيد من النسيج في ساعة عمل واحدة من انجلترا، في حين أن انجلترا تستطيع إنتاج المزيد من الخمور في ساعة عمل واحدة من البرتغال. ولتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، يجب عليها أن تركز على إنتاج المنسوجات، وعلى انجلترا أن تركز على إنتاج الخمور. وهذا يسمح لكل دولة بتحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية، حتى لو كان لديهما نفس المستوى العام للمهارات والتقنيات.

رغم أن نظرية القيمة المطلقة لآدم سميث قدمت مفهومًا أساسيًا لفهم التجارة الدولية، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات من قبل الاقتصاديين والباحثين. ومن بين الانتقادات الموجهة لها:

1- عدم الأخذ بالاعتبار العوامل غير الاقتصادية: ينتقد البعض نظرية القيمة المطلقة لأنها تنظر فقط إلى الجانب الاقتصادي من التجارة الدولية، دون النظر إلى العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تؤثر على التجارة.

2- تجاهل الاختلافات في التكنولوجيا والمعرفة: يرى البعض أن نظرية القيمة المطلقة تجاهلت الاختلافات في التكنولوجيا والمعرفة بين الدول، مما يعني أن بعض الدول قد تكون قادرة على إنتاج بضائع بتكلفة أقل نسبياً بسبب تطور التكنولوجيا فيها، وهذا يتضمن تقليل قيمة السلع التي تنتجها الدولة الأخرى.

3- تجاهل الانحرافات النقدية: يعتبر بعض النقاد أن نظرية القيمة المطلقة لا تأخذ بالاعتبار الانحرافات النقدية التي يمكن أن تؤثر على سعر الصرف وتحركات التجارة الدولية. وبسبب هذه الانحرافات يمكن للدول التي تملك سياسات نقدية غير مستقرة الحصول على ميزة تنافسية بالنسبة للمصدرين الآخرين.

علاوة على ذلك، يُعتبر تفسير آدم سميث للتجارة الخارجية مبنيًا على فرضيات ثابتة ومبسطة جدًا، مما يجعلها غير قابلة للتطبيق في الواقع الاقتصادي المعقد الذي يشهد تعدد الصناعات والمنتجات والشركاء التجاريين وتغيرات في العملات والأسعار والتكاليف. ولذلك، فإن بعض النظريات الحديثة تركز على مفاهيم مختلفة مثل التكامل الاقتصادي وتبادل الخدمات والعلامات التجارية والملكية الفكرية وغيرها.

ومن المهم الإشارة إلى أن النظرية القيمة المطلقة لآدم سميث لا تأخذ في الاعتبار تأثير التجارة الخارجية على مستويات الدخل والثروة داخل الدولة، ولا تعطي اهتمامًا كافيًا لأثر التجارة الدولية على البيئة والصحة والعمل وحقوق الإنسان. وهذا يشير إلى أن هناك حاجة إلى نظريات ونهج جديدة ومتكاملة تأخذ في الاعتبار هذه الجوانب الأخرى وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

تعتبر نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو إحدى النظريات الرئيسية في اقتصاديات التجارة الدولية وهي تطوير لنظرية سميث. وتركز النظرية على مفهوم الميزة النسبية، والتي تجيب عن السؤال الذي لم تلقَ له الاهتمام الكافي في نظرية سميث (مجدي علي، 2014، صفحة 873): ماذا يحدث إذا كان بلدٌ ما ليس لديه ميزة مطلقة في إنتاج بضاعة ما؟ هل يجب أن يكون مستبعدًا من التجارة الدولية؟ يتمحور هذا التطور حول فكرة أن كل بلدٍ يمكن أن يشارك في التجارة الدولية، حتى لو لم يكن لديه ميزةٍ مطلقةٍ

في إنتاج بضاعة ما. ويتم هذا من خلال استغلال الميزة النسبية، أي القدرة على إنتاج بضائع بأقل تكلفة نسبية مقارنة بالبلدان الأخرى. (فاضل جويد، 2013، صفحة 175)

تفترض هذه النظرية أنه في حالة وجود اختلاف في الإنتاجية بين دولتين مختلفتين، فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بكفاءة أعلى بالنسبة لها، وستستورد السلع التي تنتجها الدولة الأخرى.

بمعنى آخر، فإن الدول تتفق في الإنتاج المتخصص حتى تتمكن كل دولة من الحصول على السلع التي تحتاجها بأسعار أقل. وتسمح هذه النظرية بزيادة إنتاجية كل دولة واستفادتها من الفوائد الاقتصادية للتجارة الدولية.

تعتمد نظرية القيمة النسبية على بعض الفرضيات الأساسية، منها:

1- وجود دولتين فقط، وسلعتين فقط في التبادل التجاري، وهذه الدولتان تنتج كل منهما كل سلعتين.

2- العوامل الإنتاجية تنتقل بحرية داخل الدولة، لكن لا يمكن نقلها عبر الحدود.

3- يتميز سوق السلع بالمنافسة الكاملة في كلا الدولتين.

4- عدم وجود تكاليف لنقل السلع بين الدولتين.

5- يقوم قياس قيمة السلع بكمية العمل المستخدم في إنتاجها.

6- يوجد نوع واحد من التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع.

7- يتم توظيف جميع عوامل الإنتاج في كل دولة

تهدف هذه الفرضيات إلى إيضاح كيف يمكن لدولتين متخصصتين في إنتاج سلع مختلفة أن تتبادلان السلع، حتى لو كانت إحداهما تنتج بتكلفة أقل. على سبيل المثال، لنفترض أن الدولة A تنتج الحديد بتكلفة منخفضة نسبيًا بينما تنتج الدولة B النسيج بتكلفة منخفضة نسبيًا. إذا قررت الدولة A تخصيص مواردها لإنتاج الحديد فقط وبيعه للدولةB ، وقررت الدولة B تخصيص مواردها لإنتاج النسيج فقط وبيعه للدولةA ، فإن كل دولة ستكون قد حصلت على سلعة تكلفتها أقل مما كانت ستحصل عليه إذا قررت إنتاج السلعتين بشكل مستقل.

تعرضت نظرية دافيد ريكاردو في التجارة الدولية للانتقاد في الفروض والنظرية، ومن بين اهم هذه الانتقادات هي أن هذه الفروض قد لا تتحقق في الواقع، حيث أن التجارة الدولية تشمل أكثر من دولتين وسلعتين، وتتم التجارة بطرق مختلفة مثل الصادرات والواردات والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة. (ثوامرية، 2019، صفحة 56) كما أنه يمكن أن تظهر عوائق مثل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية والمشاكل السياسية التي قد تؤثر على حرية التجارة بين الدول. علاوة على ذلك، يمكن أن يتم تقييم السلع بطرق مختلفة، مثل التقييم النقدي والتقييم الاجتماعي والبيئي وغيرها، وليس فقط من خلال كمية العمل المبذول في إنتاجها. لذلك، يعتبر من الضروري النظر إلى العوائق والاختلافات الواقعية في التجارة الدولية عند تطبيق نظرية ريكاردو.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لستيوارت ميل

جون ستيوارت ميل كان من بين الاقتصاديين الذين انتقدوا نظرية ريكاردو وأضافوا عناصر جديدة لشرح تحديد سعر التبادل الدولي. وقد صاغ ميل نظرية "الطلب المتبادل" أو "القيم المتبادلة" والتي تقوم على فكرة أن سعر التبادل الدولي يتم تحديده بناءً على الطلب المتبادل بين الدولتين، وتعتمد النظرية على الاختلاف في الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين وليس فقط على التكلفة

النسبية للعمل في كل منهما، وهذا يعني أن الدولة التي تكون لديها الكفاءة النسبية الأكبر في إنتاج سلعة معينة يمكنها الحصول على مزيد من الفائدة من التجارة الدولية بدلاً من إنتاج هذه السلعة بنفسها. (الاقتصاد المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية، 2023) وعلى سبيل المثال، إذا كانت دولة ما لديها القدرة على إنتاج الحبوب بكفاءة أكبر من دولة أخرى، وإنتاج الحديد بكفاءة أقل، فإنها ستستفيد من تجارة الحبوب مقابل الحديد مع الدولة الأخرى.

وتقوم هذه النظرية على فرضية عدم وجود عوامل إنتاج متحركة بين الدول، أي أنه لا يوجد تحرك للعمالة أو الرأسمال أو التكنولوجيا بين الدول المشاركة في التبادل، كما تفترض أن التجارة الدولية تتم بشكل حر وبدون قيود، وأن المنتجات المتبادلة تتمتع بنفس الجودة والمواصفات.

ومن بين الانتقادات الموجهة لنظرية القيم الدولية لستيوارت ميل:

1- عدم مراعاة عوامل أخرى في تحديد قيمة العملة: تركز نظرية القيم الدولية على كمية العمل المطلوبة لإنتاج السلعة فقط، وتغفل عن عوامل أخرى مثل العرض والطلب والمضاربات العملات والتحولات السياسية والاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تؤثر على قيمة العملة.

2- الفرضية غير واقعية: تفترض نظرية القيم الدولية عدم حركة عوامل الإنتاج بينما تنتقل المنتجات، وهو شرط غير واقعي في الحقيقة، حيث تنتقل الأسهم والمصارف والمصانع والعمال بين الدول، وهذا يؤثر على نسب الإنتاج والتكلفة والجودة وغيرها من العوامل التي تؤثر على قيمة السلعة والعملة.

3- الإهمال في تحديد معدلات التبادل: لا تحدد نظرية القيم الدولية معدلات التبادل للدولتين، وهذا يؤدي إلى عدم وجود نظرية دقيقة لتحديد قيمة العملة والسلعة بشكل عام.

4- تغيير الأسعار والتكاليف: لا تشمل نظرية القيم الدولية عوامل التغيير في الأسعار والتكاليف والتي يمكن أن تؤدي إلى تحولات في النسب النسبية بين الدول.

5- الاهتمام بالأسواق الرخيصة.

الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

رغم أن النظريات الكلاسيكية السابقة قدمت تفسيرًا للأسباب النسبية التي تدفع الدول للقيام بالتجارة الخارجية، إلا أنها لم تقدم تفسيرًا للأسباب التي تؤدي إلى تفاوت هذه التكاليف بين الدول. وبالتالي، فإن هذه النظريات تصف الحالة دون تفسيرها، وهو ما دفع بظهور المدرسة النيوكلاسيكية التي تعتبر أن القيمة الحقيقية للسلع تعتمد على عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، بدلاً من العمل كما كان يعتقد في المدرسة الكلاسيكية.

أولا: نظرية هكشر-أولين

تعد نظرية هكشر-أولين من النظريات الحديثة في الاقتصاد الدولي، حيث قام هكشر بتوسيع نموذج نظرية التجارة الخارجية إلى أن يشمل أكثر من عنصر إنتاج، وذلك بالتركيز على اختلاف أسعار عناصر الإنتاج بين الدول. فبدلاً من التركيز على التكلفة النسبية للعمل كما فعل ريكاردو، ركز هكشر على التفاوت في أسعار العمل ورأس المال والأرض وغيرها من عناصر الإنتاج بين الدول، وقد أوضح هذا التفاوت في الأسعار النسبية سببًا واضحًا لقيام التجارة الخارجية بين الدول.

ويترتب على ذلك وجود دول ستتخصص في إنتاج سلع معينة؛ لأنها تتمتع بميزة نسبية معينة في إنتاجها، حيث ترجع الميزة لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها. ويمكن تلخيص نظرية هكشر-أولين في أن التجارة الخارجية تقوم على أساس التفاوت بين الدول في أسعار عناصر الإنتاج، مما ينعكس على الاختلاف في أسعار السلع المنتجة. (يسري، 2001، صفحة 69)

يمكن استخدام مثال الدولتين A وB لتوضيح نظرية هيكشر أولي. بفرض أن الدولة A تمتلك نسبة عالية من العمالة الماهرة وتنتج الأحذية بكفاءة عالية، في حين أن الدولة B تمتلك نسبة عالية من الموارد الطبيعية وتنتج النفط بكفاءة عالية. بالنظر إلى تكاليف الإنتاج المختلفة في الدولتين، فإنه من الممكن أن تجد الدولة A أن تنتج الأحذية بتكلفة أقل من الدولة B ، بينما تجد الدولة B أن تنتج النفط بتكلفة أقل من الدولة A .

وبما أن كل دولة تمتلك ميزة نسبية في الإنتاج، فإنه يمكن لكل دولة أن تحقق مزايا نسبية من التجارة الخارجية، عندما تركز على الإنتاج الذي تمتلك فيه ميزة نسبية. وبالتالي، فإن الدولة A يمكنها أن تصدر الأحذية إلى الدولة B بأسعار تنافسية، بينما تستورد النفط من الدولةB ، مما يتيح للدولتين الحصول على فوائد من التجارة الخارجية.

تقوم نظرية هيكشر-أولين على عدة فرضيات أساسية لتفسير سبب حدوث التجارة الدولية بين البلدان، منها: (السواعي، 2010، صفحة 185)

1- وجود بلدين على الأقل لإبرام صفقات تجارية.

2- وجود عنصري إنتاج، أحدهما وفير والآخر نادر، في كل بلد.

3- وجود اختلاف في درجة الوفرة والندرة النسبية لهذين العنصرين في البلدين.

4- وجود اختلاف في نسبة تكلفة الإنتاج بين البلدين بسبب الاختلاف في درجة الوفرة والندرة النسبية للعناصر الإنتاجية.

5- يفترض أن السوق متنافسة وأن المشترين والبائعين يمتلكون معلومات كاملة عن الأسعار والمنتجات.

6- يفترض وجود حرية حركة السلع والعاملين ورؤوس الأموال بين البلدين.

7- يفترض وجود اكتفاء ذاتي للبلدين في بعض السلع.

ومع ذلك فقد تعرضت للعديد من الانتقادات والتحليلات التطبيقية على مدار السنوات القليلة الماضية. ويمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي وجهت لنظرية هكشر أولين في عدم واقعية فروضها، وتحديدا في عدم مراعاة الاختلاف النوعي في عرض عناصر الإنتاج والتركيز فقط على الاختلاف الكمي. كما يعتبر من الصعوبة تحديد كثافة العناصر للسلع المتعددة، خاصة إذا كان هناك أكثر من عنصرين للإنتاج. وتتسم النظرية بالطابع الثابت، لعدم مراعاة تغير المزايا النسبية، وكذلك لأنها تحليل استاتيكي مقارن يقارن وضع ما قبل التجارة دون اهتمام بما يحدث خلال الانتقال من وضع إلى وضع آخر. (محمود ي.، 2007، الصفحات 92-93)

ثانيا: لغز ليونتيف

نظرية ليونتيف هي نظرية اقتصادية تستخدم لتفسير أسباب التجارة الخارجية بين البلدان، وتعتمد على فكرة وفرة عوامل الإنتاج. وتحدد هذه النظرية الدول التي تتمتع بوفرة في عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، وتنتج بتكلفة أقل، كدول تصدر

للدول التي تنتج بتكلفة أعلى نظرًا لندرة هذه العناصر في بلدانها. ومن أجل اختبار هذه النظرية على صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، استخدم ليونتيف تحليل تحميل المنتج وحساب الرأسمال والعمل اللازم لإنتاج السلع في عدد من الصناعات الأمريكية. ومن بعد الدراسة، توصل ليونتيف إلى أن التجارة الخارجية تعتمد على تخصص الدول في الصناعات التي تستخدم العمل بكثافة أكبر من رأس المال.

وقد اشتهر هذا الاختبار باسم "لغز ليونتيف" وأثار جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية. ومع ذلك، فإن النظرية الخاصة بوفرة عوامل الإنتاج لا تنطبق بشكل كامل على جميع الحالات، ولهذا فإن النموذج الذي اعتمده ليونتيف يحتوي على بعض العيوب والاستثناءات التي لم يتم التعامل معها بشكل كامل منها:

1- ركز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج وتهمل الاختلاف النوعي في هذه العناصر.

2- يواجه صعوبة في تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع المتداولة دوليًا في حالة وجود أكثر من عامل إنتاج.

3- قد يعتبر تحليلها ساكنًا دون مراعاة جميع الحالات.

4- تعرضت النظرية لانتقادات تطبيقية خاصة عندما حاول ليونتيف تطبيق نموذج هكشر أولين على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: نظريات الفكر الحديث

استندت نظرية هيكشر-أوهلن في التجارة الدولية إلى فرضيات بسيطة جداً تشمل وجود دولتين وسلعتين وعاملين إنتاجيين، مما يجعلها غير كافية لتحليل التبادل التجاري الواسع النطاق بين الدول المتقدمة التي تتمتع بوفرة موارد اقتصادية متشابهة. وبسبب ذلك، فإنها تصلح فقط لتحليل الحالات المحدودة مثل التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية. وهذا دفع الاقتصاديين للبحث عن نموذج بديل لنظرية هيكشر-أوهلن، ومع ذلك، لا يزال هذا البحث يتميز بالتقدم البطيء، ولم يتم الوصول حتى الآن إلى نظرية بديلة علمية متكاملة. ومن بين هذه المقاربات المحتملة:

- التجارة الدولية على أساس الفجوة التكنولوجية
- التجارة الدولية على أساس دورة المنتَج
- التبادل الدولي وتمايز المنتجات

اولا: التجارة الدولية على أساس الفجوة التكنولوجية

إدوارد بوسنير هو عالم اقتصاد أمريكي وقاضي في المحكمة الاتحادية الأمريكية، وهو الشخص الذي قدم نظرية الفجوة التكنولوجية في عام 1961. تقوم فكرته على أن الدول التي تمتلك تكنولوجيا متقدمة في مجالات الإنتاج والتصنيع والخدمات، تستطيع إنتاج منتجات جديدة وأكثر كفاءة، وبالتالي تحقق تفوقاً على الدول التي لا تمتلك هذه التكنولوجيا. وهذا يعني أن الدول التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة تحصل على ميزة نسبية على الدول التي لا تمتلكها. (مسعداوي، 2010، صفحة 61).

ويشير بوسنير في نظريته إلى أن الفجوة التكنولوجية تزداد مع مرور الوقت، حيث يتطور العلم والتكنولوجيا بشكل مستمر ويصبح أكثر تعقيداً، وبالتالي يصعب على الدول التي لا تمتلكها مواكبة هذا التطور، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة التكنولوجية بين الدول.

وقد أثرت النظرية بشكل كبير على السياسات الاقتصادية والتجارية للعديد من الدول في العالم، حيث تسعى الدول إلى تحسين تكنولوجياها وزيادة قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية، وذلك للحفاظ على توازنها الاقتصادي والتجاري في العالم.

ثانيا: التجارة الدولية على أساس دورة المنتَج

هي نظرية اقتصادية تم تقديمها لأول مرة بواسطة فرنون (Vernon) عام 1966. وتستند هذه النظرية على فكرة أن المنتجات تمر بثلاث مراحل أساسية خلال دورة حياتها، (سالم، 2017، صفحة 250) وتقوم على فكرة أن الدول التي تنتج المنتجات في مرحلة الابتكار والنمو تتمتع بميزة نسبية على المنافسين في الأسواق الدولية، حيث تصدر هذه الدول المنتجات الجديدة ذات التقنيات الحديثة والتصاميم المبتكرة.

ومع مرور الوقت، يتحول الاهتمام العالمي إلى هذه المنتجات ويزيد الطلب عليها، وهنا تدخل المرحلة الثانية من دورة حياة المنتج، وهي مرحلة النمو المطرد والتي تشهد تحسنًا في جودة المنتجات وتطويرها بشكل مستمر. وفي هذه المرحلة، تسعى الدول الأخرى إلى اكتساب الخبرات اللازمة لتصنيع هذه المنتجات وتحسين جودتها.

وفي المرحلة الثالثة، تتراجع المنتجات المبتكرة ويتراجع الاهتمام بها، وتظهر منتجات جديدة تحل محلها. وهنا تدخل المرحلة الانتقالية والتي تشهد تراجعًا في إنتاجية الدول التي كانت تنتج المنتجات الأصلية، وتحول اهتمام العالم إلى المنتجات الجديدة.

وبالتالي، فإن نظرية دورة حياة المنتج تفسر كيفية تغير أنماط التجارة الدولية بمرور الوقت، وكيفية انتقال الدول من مرحلة إنتاج المنتجات الجديدة إلى مرحلة إنتاج المنتجات الناضجة والمتقلبة في الطلب، وكذلك كيفية تأثير هذه الدورة على الاقتصادات الوطنية.

ثالثا: نظرية التبادل الدولي وتمايز المنتجات (عابي، 2019، صفحة 34)

يعتمد التبادل الدولي على مفهوم تخصص البلدان في إنتاج السلع والخدمات التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها، وتقوم النظرية التقليدية للتجارة الدولية على فرضية تجانس المنتجات، أي أن جميع المنتجين يقدمون منتجات متطابقة، ومع ذلك أدت إدخال فرضية تمايز المنتجات إلى فهم أفضل للتبادل الدولي.

يمكن للمستهلكين تحديد الاختلافات بين منتجين من نفس الصناعة، سواء لأسباب موضوعية (الجودة، الميزات) أو ذاتية (العلامة التجارية، الصورة العامة للعلامة التجارية)، ويؤدي هذا إلى تمايز المنتجات وبالتالي تخصص البلدان في إنتاج السلع والخدمات المختلفة.

يوجد نوعان من التمايز: التمايز الأفقي والتمايز الرأسي حيث يحدث التمايز الأفقي عندما يكون للمنتجات نفس الجودة، ولكن تختلف في خصائصها الحقيقية أو المتصورة، مثل خدمات ما بعد البيع والأشكال والألوان أو التغليف. يحدث التمايز الرأسي عندما يتعرض المستهلكون لمنتجات ذات جودات مختلفة، مثل المجموعات المختلفة لمنتجات السيارات منتج واحد.

يسمح التمايز في المنتجات للشركات بالتميز عن منافسيها والحصول على ميزة تنافسية. كما يسمح أيضًا للبلدان بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات المختلفة التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها.

على سبيل المثال، إذا كانت الأرجنتين تنتج الحبوب بكفاءة أكبر وبتكلفة أقل من الولايات المتحدة، فيمكن للولايات المتحدة الاستفادة من هذا الاختلاف من خلال استيراد الحبوب من الأرجنتين بدلاً من إنتاجها بأسعار أعلى في الولايات المتحدة. بالمثل،

إذا كانت اليابان تنتج الإلكترونيات بشكل أكثر فعالية من كوريا الجنوبية، يمكن لكوريا الجنوبية الاستفادة من هذا الفرق من خلال الاستيراد من اليابان بدلاً من الإنتاج المحلي بتكلفة أعلى.

رابعا: نظرية ليندر (محمود شهاب و أحمد حشيش، 2003، صفحة 127)

جوهر نظرية ليندر يتمثل في الاعتماد على جانب الطلب في تفسير ظواهر التبادل الدولي، وتشابه هياكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها من جهة والدول النامية من جهة أخرى. كما يتضمن النظر إلى العوامل الديناميكية وعدم الاعتماد على نظريات استاتيكية في التحليل الاقتصادي. ويهدف ليندر من خلال هذه النظرية إلى حل لغز ليونيتف، والذي يتمثل في عدم قدرة نموذج نسب عناصر الإنتاج (HO) على تفسير التجارة الدولية في المنتجات الصناعية التحويلية التي تشكل الأساس في التجارة الخارجية. وينظر ليندر إلى الطلب كمتغير اقتصادي مستقل والعرض كمتغير اقتصادي تابع، عكس ما افترضه نموذج هكشر اولين.

وتستند جوهر نظرية ليندر لشرطان أساسيان هما: يشير الشرط الأول إلى أن السلعة يجب أن تكون موجودة في الاقتصاد الداخلي وأن تتم معالجتها وتصنيعها في البلد الذي تستخدم كسلعة تصديرية، ولا يمكن بيعها بشكل مباشر كسلعة تصديرية دون تحويلها إلى منتجات أخرى أولاً.

أما الشرط الثاني فيشير إلى أن توجه هيكل الطلب الداخلي للبلد المصدر للسلعة المصنعة يتناسب مع تركيبة هذه السلعة، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار النسبية لهذه المنتجات في السوق المحلية، وبالتالي يزيد الطلب الخارجي عليها وتصبح جاذبة للتصدير. وبما أن هيكل الطلب يختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة، فإن هذا الفرق يؤدي إلى وجود تجارة دولية غير متكافئة بين هذه الدول.

بموجب الشرطين اللذين تعتمد عليهما نظرية ليندر، يمكن تفسير قيام التجارة الدولية على النحو التالي:

* الشرط الأول يفسر قيام التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة التي تتشابه هياكل طلباتها الداخلية، والتي تنتج وتستهلك السلع المصنعة بشكل كبير. وفي هذه الحالة، يتم تصنيع المنتجات المصدرة بناءً على الاحتياجات المحلية، وتنتج بكميات كافية لتوفير الفائض الذي يتم تصديره إلى دول أخرى.

* الشرط الثاني يفسر صعوبة قيام التجارة الدولية بين الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية، حيث تختلف هياكل طلبات هذه الدول بشكل كبير، وينتج عن ذلك صعوبة في تحقيق التوافق بين هياكل الإنتاج والطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة وتقليل الكفاءة. ومن هنا، تعتبر الدول النامية تقوم بتصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية بدلاً من الصناعية، وهي منتجات يمكن تصنيعها وتصديرها بسهولة دون الحاجة إلى الكفاءة التقنية والتنظيمية العالية التي تحتاجها الصناعات المتقدمة.

في النهاية، تظهر أهمية نظريات الانفتاح التجاري في فهم تأثير التجارة الدولية على الاقتصاد العالمي، فقد أثرت هذه النظريات على النهج الذي تتبعه الدول في تحديد سياساتها التجارية، حيث يتم الآن التركيز على تعزيز التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي بين الدول.

ومع ذلك، فإن جل هذه النظريات تعرضت لانتقادات، وقد اثارت بعض الجدل حول تأثير التجارة الحرة على الدول النامية وعلى المجتمعات المحلية في الدول الصناعية المتقدمة. لذلك، يجب أن نستمر في دراسة تأثير التجارة الدولية وتطوير نماذج أكثر شمولية لتوضيح التفاعلات المعقدة بين الدول وتأثيرات التجارة الدولية على الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من الموضوعات المثيرة للجدل في الاقتصاد. وقد قامت العديد من الدراسات بتحليل هذه العلاقة، وتباينت نتائجها بين تأكيد الدور الإيجابي للانفتاح التجاري وتأكيد ضعف تأثيره على النمو الاقتصادي. فمن الممكن أن يؤدي الانفتاح التجاري إلى زيادة الصادرات وتحسين التوازن التجاري للدولة، وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة. ومن الجانب الآخر، يمكن للانفتاح التجاري أن يؤدي إلى تدفق المنتجات الرخيصة والتحديات المنافسة التي تؤثر على القطاعات الصناعية المحلية وتؤدي إلى فقدان فرص العمل. لذلك يجب دراسة حالة كل دولة بشكل مستقل لتحديد مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الدراسات النظرية والتطبيقية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي،

من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الدراسات النظرية لوجود علاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

اختلفت الآراء بين الاقتصاديين حول وجود علاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وقد أظهرت هذه الآراء مايلي: (زدون و بن جدو، 2018، صفحة 196)

أولا: المذهب التجاري

ففي فترة العصور الوسطى، كان المذهب التجاري يسعى إلى تحقيق التوازن التجاري للدولة وزيادة ثروتها من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات، وكانوا يرون أن تدفق المعدن النفيس يمثل أساس القوة الاقتصادية والسياسية للدولة، ولذلك كانوا يشجعون التجارة الخارجية ويفضلون التصدير على الاستيراد، حتى تظل الثروة في الدولة ولا تخرج للخارج.

ثانيا: المذهب الكلاسيكي

آراء المفكرين الكلاسيك فيما يتعلق بالعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تعتمد على فكرة التخصص وتقسيم العمل، وتشير إلى أن الدول يمكن أن تحقق فوائد كبيرة عندما تشارك في التجارة الدولية ومن أشهرهم:

آدم سميث، المفكر الكلاسيكي الشهير، يعتبر أن الانفتاح التجاري يوفر فرصاً للتخصص وتقسيم العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة. وقال سميث إن التجارة تسمح للدول بتصريف فائض الإنتاج إلى الدول التي ينعدم فيها التخصص، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة والثروة الوطنية.

من جانبه، أشار ديفيد ريكاردو إلى أن الدول يمكن أن تستفيد من التجارة حتى إذا كانت لديها ميزة نسبية في إنتاج أي سلعة معينة، حتى إذا كان الدولة الأخرى تنتج هذه السلعة بطريقة أفضل. وقال ريكاردو إنه عندما تشارك الدول في التجارة، فإنها تحصل على سلع أرخص بسبب تحسين كفاءة إنتاج السلع المختلفة.

بالنسبة لجون ستيوارت ميل، فإن الانفتاح التجاري يمكن أن يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير فرص الاستثمار والتحويل التكنولوجي. وقال ميل إن الانفتاح التجاري يمكن أن يشجع الشركات على تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءتها في الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والثروة الوطنية.

ثالثا: المذهب النيوكلاسيكي

النظرية النيوكلاسيكية ونموذج سولو يتوقعان وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وهذا يعتمد على افتراضات معينة حول تحقيق الكفاءة وعدم وجود عوائق للتجارة، وعلى فرض أن التجارة الحرة ستؤدي إلى تحسين توزيع الموارد وزيادة الإنتاجية. وكذا ميلتون فريدمان، الذي يؤمن بأن الانفتاح التجاري وحرية التجارة هي عامل رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، وقد أشار فريدمان في دراسته "Capitalisme and Freedom" إلى أن التجارة الحرة تزيد من الكفاءة وتمنح المستهلكين خيارات أفضل وأسعارًا أقل.

رابعا: المذهب الحديث

بشكل عام، يؤمن أصحاب المذهب الحديث بأن الانفتاح التجاري قد يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن يشيرون إلى أن النتائج المترتبة على الانفتاح التجاري يمكن أن تختلف بشكل كبير حسب الظروف الاقتصادية للبلدان المختلفة وعوامل أخرى مثل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ويتمحور اهتمام هذا الفرع حول تلخيص أهم هذه الدراسات: (بسطالي، 2020)

1- دراسة Michaely عام 1977 قدمت دليلاً على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث تمت هذه الدراسة على عينة مكونة من 17 دولة نامية، وقد تم الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الفردي لكل دولة. ووجدت الدراسة أن الدول التي زادت صادراتها بشكل كبير شهدت نموًا اقتصاديًا أسرع من الدول التي لم تزدهر صادراتها بشكل كبير. كما وجدت الدراسة أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تعتمد على عوامل عدة مثل سياسات التجارة والاستثمار والتحوّل الصناعي.

2- أجرى الاقتصادي الأمريكي تايلر (Tyler) دراسة عام 1981 حول علاقة الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية. وأوضح تايلر أن العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي تزداد وضوحًا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات.

وقد شملت الدراسة 55 دولة نامية خلال الفترة من 1970 إلى 1972، وتم الحصول على البيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة. ووجد تايلر أن زيادة الصادرات مرتبطة إيجابيًا بزيادة النمو الاقتصادي، وأن الصادرات تمثل مصدرًا هامًا لتمويل الاستثمار والتطوير التكنولوجي في الدول النامية.

3- دراسة البنك الدولي 1987، التي أجريت على عدد من الدول النامية وخلصت هذه الدراسة إلى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية.

4- وصلت دراسة Harisson إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في 17 دولة نامية خلال الفترة من 1960 إلى 1988. استخدمت الدراسة سبعة مقاييس لقياس الانفتاح التجاري، ووجدت أن الدول التي كان لديها انفتاح تجاري أكبر نمت بمعدلات أعلى من الدول التي لم تتبنى سياسات انفتاح تجاري قوية. لذلك، يشير هذا البحث إلى أن الانفتاح التجاري يمكن أن يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

5- توصلت دراسة (1995) E.Helpman Coe (زدون و بن جدو، 2018، صفحة 197) التي أجريت على 22 بلدًا صناعيًا، إلى أن إنتاجية عوامل الإنتاج للبلد لا تعتمد فقط على مخزون رأس المال، ولكن أيضًا على شركائها التجاريين. كما أن للانفتاح تأثيرًا إيجابيًا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد، وذلك بفضل أنشطة البحث والتطوير الخارجية التي تعتمد على درجة الانفتاح.

6- دراسة (1996) Lan Pritchette تناولت هذه العلاقة بين مؤشرات مختلفة ومفهوم الانفتاح التجاري وجمعت العديد من المؤشرات المستخدمة في دراسات سابقة ودرست العلاقة بينها، وتبين أن معظمها لا يرتبط ببعضها البعض. أوضحت أن هذا يرجع إلى عدم وجود مؤشرات تعبر بدقة عن مفهوم الانفتاح التجاري، مما يشير إلى أهمية تحديد مؤشرات دقيقة ومناسبة لقياس الانفتاح التجاري وتأثيره على النمو الاقتصادي.

7- تناولت دراسة لـ .David Dollar (2000) حول آثار نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض، ولا يمكن التفرقة فيما بينهم. ويعني ذلك أن نوعية المؤسسات الاقتصادية يلعب دورًا مهمًا في تعزيز التجارة الدولية وتحقيق النمو الاقتصادي.

8- توصلت دراسة نوروزارد وجينيفر باول (2001) إلى وجود آثار إيجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وأن النمو يساهم بشكل إيجابي في التنمية. ومع ذلك، لم يتم تحقيق العكس بالنسبة للبلدان ذات التنمية المرتفعة حيث أنها تواجه نموًا منخفضًا.

9- تشير دراسة (2003) .Haile et al إلى وجود آثار ايجابية للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وأن الانفتاح يساهم إيجاباً في التنمية، ولكن العكس ليس صحيحًا.

10- تتحدث هذه الفقرة عن دراسة قام بها (2012) Bülent يتناول فيها العلاقة الطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. استخدم الباحث مقاييس مختلفة لقياس الانفتاح في مجموعة من البلدان خلال الفترة 1960-2000. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة ومعنوية بين متغيرات الانفتاح والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ولكن يشير الباحث إلى أن معنوية المتغيرات التي تعبر عن الانفتاح تتأثر بمحددات النمو الأخرى، مثل المؤسسات، وعدم التجانس السكاني والجغرافي واستقرار الاقتصاد الكلي، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى عدم وجود علاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في بعض البلدان النائية. (بسطالي، 2020، صفحة 45)

بصورة عامة، تشير الدراسات التطبيقية إلى أن هناك علاقة ذات تأثير ايجابي للانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية. ومع ذلك، يجب أخذ الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة بعين الاعتبار، حيث أن درجة الانفتاح التجاري يجب

أن تتماشى مع حماية الصناعات الناشئة وتشجيع الاستثمار فيها. لذلك، يتطلب الأمر دراسة دقيقة للحالة الاقتصادية لكل دولة قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالانفتاح التجاري.

المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

أثير جدل كبير حول أي السياسات التجارية يجب اتباعها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فهل يتم تحقيق التنمية من خلال التوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية إحلال الصادرات، أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية إحلال الواردات. هذه النقاط تحتاج إلى دراسة عميقة وتحليل دقيق للعوامل المؤثرة في اتخاذ هذه القرارات. ومن الواضح أن الخيار الملائم يختلف باختلاف البلدان وظروفها الاقتصادية والسياسية. لذلك، يجب تقييم الوضع الحالي للبلد والنظر في ما إذا كان من المناسب تبني سياسة التوجه نحو الخارج أو الداخل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ففي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، اعتمدت دول أمريكا اللاتينية وآسيا وبعض بلدان إفريقيا وشبه الصحراء استراتيجية إحلال الواردات، حيث تم استبدال السلع المستوردة بالإنتاج المحلي بهدف تحقيق نمو اقتصادي في قطاعاتها. وبالمقابل، اعتمدت دول آسيا الجنوبية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ استراتيجية إحلال الواردات في مطلع السبعينات كتعويض عن الاستراتيجية الأخرى. (القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، 2007، صفحة 238)

الفرع الأول: سياسة التصدير و علاقتها بالنمو الاقتصادي

تعتبر الصادرات من أهم العوامل التي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان، وتعتمد سياسة التصدير على آليات متعددة، منها إحلال الصادرات بالمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، وتشجيع الشركات المحلية على الإنتاج والتصدير، وتحسين بنية التصدير والترويج للصادرات بطرق مبتكرة. كما تقوم بعض الحكومات بتقديم الدعم والتسهيلات للشركات المصدرة لتسهيل عملية التصدير وتشجيع الإنتاج والتوسع في الأسواق العالمية

وتقدم الأدبيات في مجال النمو الاقتصادي نماذج مختلفة لنمو الناتج من الصادرات، وتشير بشكل عام إلى أن الصادرات تساهم في تحسين العجز في الميزان التجاري وبالتالي النمو الاقتصادي، وأن التجارة الدولية تعد آلية للنمو في الاقتصاد الدولي. حيث تلعب الصادرات دورًا حاسمًا في توفير العملة الصعبة وتحفيز الإنتاجية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار. آراء كل من "Caves" و "Watkins".

ومن جهة أخرى، تحتوي أدبيات النمو الاقتصادي على نماذج مختلفة توضح أن النمو الاقتصادي يمكن أن يكون مشتقًا من نمو الصادرات، ويؤدي ذلك إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات، كما أن الزيادة في نمو الصادرات يمكن أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدون أن يحدث اختلال في ميزان المدفوعات رأي "Kravis" . (حايد و البشير، 2018، صفحة 149)

ويرى الاقتصادي Thirlwall أن الصادرات تلعب دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى نجاح العديد من البلدان النامية في تحقيق نمو مستدام عن طريق زيادة صادراتها الصناعية. وتاريخيًا، كانت الصادرات تلعب دورًا حاسمًا في نقل النمو الاقتصادي من قارة إلى أخرى، وهو ما يظهر في القرن التاسع عشر عندما انتقل العمال ورأس المال من المناطق المكتظة بالسكان في أوروبا إلى الأراضي الخالية تقريبًا والغنية بالموارد الطبيعية في العالم الجديد، وأدى ذلك إلى طلب سريع للموارد الخام

والغذائية، وبالأخص من جانب إنجلترا الصناعية والفقيرة في الموارد. وتميز هذا النمو الذي قادته الصادرات بسرعته ورسوخه، وأدى إلى ازدهار الاقتصاديات في هذه الأراضي الجديدة.

أولا: أهمية استراتيجية إحلال الصادرات:

تتميز استراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الصادرات بزيادة الاهتمام والاقبال على الممكنات التي توفرها، حيث تهدف هذه السياسة إلى تصنيع السلع المحلية وتصديرها بدلاً من تصدير المواد الخام أو المنتجات التقليدية. وتتضمن هذه السياسة تحويل المواد الأولية إلى منتجات جاهزة للتصدير وتحليل السلع شبه المصنعة والمصنعة محلياً بدلاً من تصدير المواد الأولية والسلع التقليدية. ويعتبر إحلال الصادرات سياسة أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بإحلال الواردات، حيث أن تكلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العمالة الأجنبية عن طريق إحلال الصادرات تكون أقل من كلفة الموارد المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية عن طريق إحلال الواردات. كما تتميز بعدم الاعتماد على الحجم الصغير للسوق المحلية، وبالتالي فإنها تساعد على تحقيق أهداف معينة مثل زيادة العمالة وتحسين توزيع الدخل.

وتتمثل هذه الاستراتيجية في: (النجفي و القريشي، 1988، صفحة 188)

1- استراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الأولية:

تعتمد العديد من الدول النامية في استراتيجية صادراتها على تصدير المواد الأولية، ولكن هذه الاستراتيجية لم تكن ناجحة بسبب زيادة الأسعار للسلع الصناعية التي تصدرها الدول المصنعة إلى الدول النامية وتراجع معادلات التبادل الدولية الناتج عن التقدم التقني الذي حققته الدول الصناعية. على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تواجه الصادرات من البلدان النامية وضرورة إيجاد حلول لتلك الصعوبات لزيادة تلك الصادرات، إلا أنه من الخطأ إهمال الصادرات بسبب النظرة التشاؤمية إلى نتيجة المحاولات التي تجري لتشجيع وتعزيز الصادرات. يجب أن تدعم حكومات البلدان النامية الصادرات بتوفير الخدمات التي لا يمكن للشركات الصناعية توفيرها بنفسها في أسواق التصدير، كما يجب دعم بعض الصادرات لتحفيز أصحاب المصانع والمشاريع الأخرى لزيادة الاستثمار ولتوسيع الطاقة على التصدير إلى الأسواق العالمية. هذا يمكن تحقيقه من خلال تخفيض معدلات أسعار الفائدة، الدعم النقدي المباشر، وغيرها من الوسائل التي تساعد على دعم الصادرات وإيصال حجم إنتاجها إلى الأحجام الاقتصادية لجعلها منافسة للصادرات الأجنبية.

2- استراتيجية التصنيع من أجل تصدير السلع الصناعية (وصاف، 2002، صفحة 6):

تشهد تجارة السلع الصناعية الكثيفة المهارة والتكنولوجيا نموًا أسرع بكثير من تجارة السلع الكثيفة العمالة والمواد الأولية، ويرجع هذا النمو إلى سياسات بعض الدول الصناعية التي تفضل القطاعات الكثيفة المهارات التي تمتلك فيها هذه الدول ميزة تنافسية على السلع الزراعية والسلع نصف المصنعة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للدول النامية. وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية استطاعت تحقيق اندماج قوي في نظام التجارة العالمية وإرساء قاعدة صناعية كبيرة، فإن صادراتها لا تزال تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة غير الماهرة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى سياسة الحماية التي تمارسها الدول الصناعية على بعض المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير إلى الدول النامية، حيث تشكل الرسوم الجمركية والحصص والقيود الأخرى في هذه الأسواق العقبة

الرئيسية أمام الصادرات الصناعية للبلدان النامية. وفي الثمانينات، قامت دول متقدمة برفع معدلات الحماية على المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير نحو الدول النامية بمعدلات تفوق المعدلات المتعارف عليها.

ثانيا: آليات تأثير استراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي

أظهرت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن تحقيق نمو سريع في الصادرات يعزز النمو الاقتصادي، وأن تحقيق هذا النمو من خلال تشجيع الصادرات هو أحد الاستراتيجيات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية. فقد أظهرت تجارب الدول النامية التي تبنت هذه السياسة أن تحقيق نمو في الصادرات يؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية بشكل أسرع مما يحدث في حالة تبني سياسات إحلال الواردات وغيرها، ولذلك تزايد اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين تحقيق النمو في الصادرات والنمو الاقتصادي، وكذلك تحديد العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة. ولقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لتحديد تأثير استراتيجية التصدير على النمو الاقتصادي للدول النامية، والتي تشمل العديد من الجوانب المختلفة (وصاف، 2002)

دراسة لـ William G.Tyler 1981 بعنوان أثر نمو الصادرات على آثار الحجم والوفرات الخارجية، ودراسة Gershon Feder 1982 بعنوان أثر نمو الصادرات على كفاءة تخصيص الموارد.

وقد توصلت هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية.

1- الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية:

توجد علاقة إيجابية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تعمل تنمية الصادرات على توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل، مما يزيد من الكفاءة الاقتصادية ويساهم في زيادة الإنتاجية والرفاهية وزيادة الناتج القومي الحقيقي والدخل القومي الحقيقي. ويتم ذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقاً لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، حيث يتم إنتاج السلع التي تمتلك الدولة مزايا نسبية فيها وتصديرها بأفضل شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. (يسري أحمد و السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، 2007، صفحة 286)

2- الصادرات والتقدم التقني:

تتطلب أي تنمية اقتصادية استخدام التكنولوجيا والأجهزة المتطورة والعمالة الماهرة، وتطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية والتجارية. وتلعب الصادرات دورًا بارزًا في تحقيق هذه المتطلبات، حيث تساعد على توفير الموارد المالية لاستيراد الأجهزة الرأسمالية المتطورة وتعد مصدرًا مهمًا للتعليم والتدريب واكتساب المهارات والخبرات. (يسري أحمد و السريتي، قضايا اقتصادية معاصرة، 2007) وتزيد من قوة التنافسية في الأسواق العالمية، مما يشجع على تطوير التكنولوجيا والابتكارات، ويزيد من الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، ويعزز النمو الاقتصادي.

3- الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى زيادة المنافسة بين المشاريع، وهذا يدفعها لتحسين جودة المنتجات وخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية. ونتيجة لهذه الزيادة في الإنتاجية، تستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرة الحجم الكبير من الإنتاج، مما يرفع مستوى إنتاجيتها ويزيد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لديها. كما تساعد الصادرات على ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية

للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية والأجنبية. وبذلك، تؤدي الصادرات إلى زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي في الدولة.

ثالثا: مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام

هناك توافق في وجهات نظر المفكرين بأن الصادرات تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحفز الاستثمارات.

في عام 1940، أشار "دنيس روبرتسون" إلى أن الصادرات تعزز النمو الاقتصادي في مقالة نشرها، وأشار الى ان هناك علاقة كبيرة بين الصادرات وتحقيق معدلات نمو عالية فالصادرات ترتبط ارتباط وثيق بالناتج المحلي الإجمالي فزيادة الصادرات تعمل علي زيادة النمو الاقتصادي. وإن زيادة انتاج الدولة ووجود فائض في الانتاج يساعد الدولة علي تصدير الفائض من انتاجها وبالتالي تعمل هذه الصادرات علي تحقيق نمو اقتصادي كبير ، فالدولة تعمل علي استغلال مواردها بطريقة مثلي سواء الطبيعية او البشرية او الاقتصادية كما انها تتبني فكرة تقسيم العمل حتي تزيد من عجلة الانتاج الخاصة بها وبالتالي تساعد علي زيادة صادراتها.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حاول "نوركسه" إثبات أن زيادة الصادرات كانت محركًا للنمو في الدول المنتجة للمواد الخام. (مجدوب، 2017، صفحة 312)

في السبعينات، أوضح عدد من الاقتصاديين الارتباط بين التجارة والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت الدراسات أن نمو الصادرات كان يرتبط ارتباطًا كبيرًا بالناتج المحلي الإجمالي، وأن زيادة الصادرات تسهم في النمو السريع للاقتصاد. أيضًا، توضح الأدبيات أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى زيادة صادراتها وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد.

وللنمو الاقتصادي امتيازات قائمة على الصادرات:

– الصادرات كمحرك للنمو: يعتبر زيادة حجم الصادرات عاملاً محفزًا للنمو الاقتصادي. عندما تزيد الصادرات، يزيد الطلب على المنتجات والخدمات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والأرباح وتوسع القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالصادرات. وبالتالي، يزيد الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

– تنمية الصناعات التصديرية: يحفز تنمية قطاع الصادرات على تطوير الصناعات التصديرية المحلية. من خلال تطوير هذه الصناعات وزيادة تنويع المنتجات المصدرة، يمكن للدولة تحقيق تحسين في الإنتاجية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار في هذه القطاعات. وهذا ينعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي.

– تدفق العملة الأجنبية: من خلال الصادرات، تحصل الدولة على العملة الأجنبية من بلدان المستوردين. وهذا يتيح للدولة القدرة على تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات المستوردة وتمويل الاستثمارات. وبالتالي، يسهم تدفق العملة الأجنبية من الصادرات في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.

– الربط بالاقتصاد العالمي: يعزز الارتباط بالاقتصاد العالمي من خلال الصادرات التبادل التجاري وتبادل المعرفة والتكنولوجيا. وبمشاركة الدولة في الأسواق العالمية والتعامل مع الشركات الأجنبية، يمكنها استفادة من التقنيات المتقدمة وتحسين كفاءتها وإنتاجيتها. وهذا يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: سياسة الاستيراد و علاقتها بالنمو الاقتصادي:

تعد الاستيرادات من العوامل المؤثرة بشكل كبير على النمو الاقتصادي للدول، حيث تلعب دوراً حيوياً في تزويد الدول بالمنتجات التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها، وتعمل على توفير الموارد اللازمة لتحسين الإنتاجية والتوسع في النمو الاقتصادي. ولكن في الوقت نفسه، تشكل الاستيرادات تحدياً للدول التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات كمصدر رئيسي للدخل، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع حجم الواردات إلى تقليل الطلب على المنتجات المحلية وتحديد نمو القطاع الصناعي والزراعي، وبالتالي قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

تلجأ الدول النامية في العادة إلى سياسة الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع المستوردة، ولكن بعض الدول اختارت تبني سياسة استراتيجية التصنيع بقصد إحلال محل السلع المستوردة بسلع محلية للإنتاج و العرض. وقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية في سنوات الخمسينات و الستينات، حيث انخفضت العوائد المتحصلة من السلع الأولية وزادت موازين المدفوعات عجزًا في بعض الدول النامية. (زدون و بن جدو، 2018، صفحة 199)

تعبر استراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات التي تعمل على تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضًا عن استيرادها من الخارج، مع التركيز على توفير البديل الملائم للواردات من حيث السعر و الجودة المطلوبين، وهذه الصناعات قد تكون مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من الدولة.

على الرغم من أن استراتيجية إحلال الواردات يمكن أن تساعد على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي، إلا أنها قد تؤثر على النمو الاقتصادي للدولة. فبعض الدول قد تكون تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والتنموية، وقد تؤدي سياسة إحلال الواردات إلى زيادة الكلفة وتدني الكفاءة، مما يؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي إلى زيادة الحمائية التجارية وتقييد الاقتصاد العالمي، وقد تؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة العجز التجاري للدولة، خاصة إذا كانت هذه الصناعات المحلية غير كفؤة في إنتاج سلع تنافسية عالية الجودة والأسعار. وفي نهاية المطاف إلى زيادة الاعتماد على الواردات من الخارج، مما يزيد من التبعية الاقتصادية للدولة ويؤدي إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تحتمل مخاطر تزيد من الحمائية التجارية وتؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي العالمي، فإن العديد من المتخذين للقرارات الاقتصادية في الدول النامية يعتبرونها مهمة لتحقيق التنمية المستدامة والتي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحويل الاقتصادات المتخلفة إلى اقتصادات قوية ومتنوعة، واعتبارها كخطوة أولية لتنمية الصناعات المحلية ومن ثم يعتزمون تطوير صادراتهم في المستقبل. هذا يعكس الرغبة في تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة، بالاعتماد على الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.

خلاصة الفصل:

تناولنا في الفصل الثاني الموضوع الواسع للانفتاح التجاري والنقاشات المختلفة حول علاقته بالنمو الاقتصادي، من الناحية النظرية، يعتقد الاقتصاديون بأهمية الانفتاح التجاري ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي. فالتجارة الحرة تسمح بتخصيص العمل بشكل أفضل وتقسيمه على أساس اختلاف النفقات النسبية، مما يسمح بزيادة الصادرات ودعم النمو الاقتصادي. كما يساهم الانفتاح التجاري والاندماج في سلسلة القيمة العالمية في توسيع نطاق السوق والإنتاج، ووصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، مما يسهم في تخفيض تكاليف السلع والخدمات للمستهلكين والمنتجين على حد سواء.

النماذج الحديثة للنمو الداخلي حاولت أيضًا شرح العلاقة بناءً على القدرة على الوصول إلى مصادر التقدم التقني. فالاقتصادات ذات المستويات المتقدمة من الانفتاح تكون أكثر قدرة على استخدام التقنيات والابتكارات المستوردة من الدول المتقدمة، وهذا يساهم في تحسين كفاءة عوامل الإنتاج مقارنة بالدول التي تعتمد على السياسات الحمائية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020

تمهيد:

تعتبر الدراسات القياسية في مجال الاقتصاد واحدة من أهم الأدوات التي تساعد على فهم أثر العوامل المختلفة على النمو الاقتصادي. ومن بين هذه العوامل، يأتي الانفتاح التجاري الذي يعد مفتاحاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي في العديد من الدول، حيث يمكن أن يساهم في زيادة حجم التجارة وتنويعها، وبالتالي تحسين الأداء الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة.

والجزائر واحدة من الدول النامية التي تعتمد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل، وهو أحد أهم قطاعات الاقتصاد الجزائري. وبسبب هذا الاعتماد الكبير، يتأثر الاقتصاد الجزائري بشدة بالتقلبات في أسعار النفط والغاز على المستوى العالمي. لذلك، فإنه من المهم بالنسبة للجزائر أن تستكشف طرقًا أخرى لتنويع اقتصادها وتحسين نموها.

سنحاول في هذا الفصل استخدام النموذج القياسي، لتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاعتماد على البيانات الواقعية والمتاحة، باستخدام برنامج Eviews12 وسيتم تحليل العلاقة بين متغيرات مختلفة مثل الناتج المحلي الإجمالي، حجم الصادرات والواردات إلى الناتج الاجمالي المحلي، بهدف تحديد ما إذا كان الانفتاح التجاري يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر أم لا، وإذا كان الأثر إيجابيًا، فما هي درجة الأثر ومدى قوته.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الاول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

المبحث الاول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

تشهد الجزائر تحركا نحو الانفتاح التجاري خلال العقود الأخيرة، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، وتعرف نموًا في حجم التجارة الخارجية، حيث تزايدت قيمة الصادرات والواردات على مدار السنوات الأخيرة. وتشمل السلع التي تُصدرها الجزائر النفط والغاز الطبيعي بشكل رئيسي، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية الأخرى. أما فيما يتعلق بالواردات، فتشمل الجزائر استيراد مختلف السلع والمنتجات لتلبية احتياجات السوق المحلية والمشاريع التنموية. وبالتالي، فإن الانفتاح التجاري يعتبر جزءًا هامًا من استراتيجية الجزائر لتنويع اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة.

تسعى الجزائر أيضًا لتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، ووقعت اتفاقيات تجارية واقتصادية مع عدد من الشركاء الدوليين. هذا يشمل اتفاقيات التبادل التجاري الحر والشراكات الاقتصادية والاستثمارية مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية وغيرها.

المطلب الأول: الدوافع والاجراءات المتبعة للانفتاح التجاري في الجزائر

الفرع الاول: أسباب ودوافع الانفتاح التجاري في الجزائر

تتمثل أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الظروف الاقتصادية التي سادت في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، والتي شجعت الحكومة الجزائرية آنذاك على التفكير في الرفع من القيود الحمائية والتوجه نحو اقتصاد السوق، وتعد العوامل الداخلية والخارجية من أهم الأسباب التي دفعت الجزائر للانفتاح التجاري، ومن أهمها: (سداوي، 2019، الصفحات 120-121)

– ارتفاع الديون الخارجية بسبب التخصص المفرط في قطاع المحروقات، مما زاد الاعتماد على استيراد القمح لتلبية احتياجات السكان وزاد الضغط على الاقتصاد الجزائري.

– ارتفاع معدل البطالة بنسبة 23% في عام 1993، مما دفع إلى الاعتماد على تحرير التجارة الخارجية لإعادة تخصيص الموارد وتحقيق استخدام أفضل لها.

– تدهور معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.9 % في عام 1994 وزيادة العجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض الإيرادات البترولية، مما دفع الجزائر إلى اعتماد نهج اقتصادي سوقي وتنفيذ إصلاحات مشتقة من صندوق النقد الدولي.

– ارتفاع معدل التضخم إلى31.8% في عام 1990، مما أدى إلى تضعيف قوة العملة الوطنية.

– انخفاض أسعار البترول وتدهور معدلات التبادل الدولي بسبب انخفاض قيمة الدولار، مما أدى إلى تراجع إيرادات العملة الأجنبية وتقليص قيمة العملة الوطنية بنسبة 31% بين عامي 1986 و 1988.

الفرع الثاني: المراحل والاجراءات المتبعة للانفتاح التجاري

تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للعائدات الاقتصادية، أي تحويل الاقتصاد من الاعتماد على القطاع النفطي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على الصناعات الأخرى، وتشجع الصناعات الجديدة والابتكارات وتحاول جذب المزيد من الشركات التي تعمل في مجالات مختلفة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت الجزائر إجراءات تشجيعية للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في البلاد، وتسعى إلى تحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتحسين المناخ الاستثماري. وبالتالي، يعتبر الانفتاح التجاري خطوة مهمة في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: المرحلة التمهيدية للانفتاح التجاري

تمتد هذه المرحلة قبل عام 1994، وتعد فترة استعداد للانفتاح التجاري الفعلي، ، اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة برامج اقتصادية وإصلاحات ذاتية لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي واجهتها البلاد.

تميزت المرحلة التمهيدية بوجود برامج اقتصادية لتحقيق التوازن الاقتصادي الشامل من خلال الإصلاحات وتحقيق النتائج تم تنفيذ:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول في الفترة من 1989 إلى 1990: حيث شهد عدة تدابير وإجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. ومن بين النتائج والتأثيرات التي حدثت خلال هذا البرنامج:

– زيادة المديونية الخارجية بسبب نقص مداخيل الجباية البترولية وسياسة مالية توسعية لدعم الطلب المحلي.

– تم إصدار قانون النقد والقرض بهدف تقييد زيادة القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية، ومنح البنك المركزي استقلالية في إصدار النقد ومراقبة النظام المصرفي.

– تم تخفيض الدعم على المواد المدعومة وتطبيق أسعار حقيقية على السلع والخدمات، مما أدى إلى تقليل التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.

– نتيجة لتخلي الدولة عن دعم وتمويل المؤسسات العمومية، حدث تراجع في حجم الاستثمارات.

– تم فرض زيادة في الضرائب، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991-1992: حيث تبنت الحكومة الجزائرية سياسة نقدية صارمة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني، ودعت إلى التخلي عن السياسة المالية التوسعية التي كانت تسبب عجزًا في الموازنة، وكانت السياسة المالية التوسعية تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات من المحروقات، ولكن نتيجة لانخفاض هذه الإيرادات، ارتفع معدل التضخم وارتفع معدل البطالة إلى 33% في عام 1994.

تزايدت الصدمات الخارجية التي أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي وتعقيد الأوضاع، وتراجع القدرة على التأطير والإصلاح الذاتي. ونتيجة لذلك، اضطر الاقتصاد الجزائري إلى الاستعانة بالمساعدة الخارجية للتغلب على التحديات، وهذا ما دفع الاقتصاد الجزائري إلى الدخول الفعلي في مرحلة الانفتاح التجاري وتحرير السوق، بهدف تعزيز التجارة الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: المرحلة الفعلية للتحرير التجاري : ونميز فيها برنامجين اقتصاديين رئيسيين:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث 1994-1995: ومن خلاله تم مايلي:

– دخول اقتصاد السوق: تم التركيز على تعزيز دور الاقتصاد السوقي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات تشجع الحرية الاقتصادية وتقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد.

– جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تم التركيز على تعزيز مناخ الاستثمار وتوفير الحوافز للمستثمرين الأجانب للمساهمة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

– إصلاحات هيكلية: تم إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لزيادة كفاءتها وتحسين أدائها في سوق العمل وتحرير التجارة الخارجية وإعادة جدولة الديون الخارجية.

– خصخصة المؤسسات العمومية: تم الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية وجذب المشاركة الخاصة في رأسمال هذه المؤسسات بنسبة تصل إلى 18٪.

– الاقتراض من صندوق النقد الدولي: تم اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والالتزام بشروطه وإصلاحاته، وهو أمر يمكن أن يؤدي إلى بعض الضغوط والتحديات في المدى القصير.

2- برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

– تخفيض معدلات الحقوق الجمركية بشكل تدريجي مما يعزز التجارة الخارجية ويشجع على زيادة الصادرات.

– توجيه الاقتصاد نحو التصدير بهدف تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد يعتمد بشكل أكبر على الصادرات، وذلك من خلال تخفيض قيمة الدينار وإنشاء بنوك لجلب رأس المال الأجنبي.

– تحرير أسعار المنتجات العامة تدريجيًا، بما في ذلك المنتجات الغذائية والطاقة، وذلك لمواكبة الأسعار العالمية والتخفيف من تدخل الدولة في تحديد الأسعار.

– تحرير أسعار المواد الوسيطة المستخدمة في القطاع الزراعي وإنشاء آليات جديدة لمراجعة أسعار بيع النفط الخام لمعامل التكرير.

– ضبط استيراد المنتجات بوضع قائمة للمنتجات التي يُحظر استيرادها لأسباب أمنية وصحية، بينما تم تحرير استيراد المواد الأساسية بموجب معايير تقنية ومهنية.

ثالثا: مرحلة ما بعد الانفتاح الفعلي

1- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2001-2004: شهد تخصيص مبلغ 525 مليار دينار جزائري بهدف إنشاء مشاريع استثمارية كبرى وتوسيع الأعمال القائمة، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات عبر إضافة مشاريع جديدة. وسعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف من بينها: (عثماني و بوحصان، 2013، صفحة 7)

– تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق وتحفيز النشاط الاقتصادي.

– دعم الأنشطة التي تضيف قيمة مضافة وتساهم في خلق فرص عمل، وذلك من خلال ترقية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

– تطوير البنية التحتية لدعم النشاط الاقتصادي، مثل تحسين الطرق والمرافق العامة.

– الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة عن طريق توجيه المخصصات المالية لدعم الفئات الأشد فقرًا وتوفير الخدمات الأساسية.

– تركيز المخصصات المالية في دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية من خلال مشاريع التنمية الريفية وتحسين البنية التحتية في هذه المناطق.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009: كان تركيز الدولة على استمرار جهود إنعاش النمو في جميع القطاعات، خاصة مع استمرار تحسن الوضع المالي الناتج عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. وكان من ين أهداف البرنامج هو تحسين مستوى معيشة الافراد وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، بالإضافة إلى تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية ورفع معدل النمو الاقتصادي كهدف رئيسي للبرنامج.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014: يأتي في إطار استمرار المشاريع التي تم اعتمادها وتنفيذها في البرامج السابقة. تم تخصيص تمويل مالي غير مسبوق لهذا البرنامج، والذي يبلغ حوالي 286 مليار دولار، والذي سيعزز الجهود التي بدأت قبل عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يهدف البرنامج إلى استكمال المشاريع الكبرى التي تم العمل عليها بشكل خاص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، وإطلاق مشاريع جديدة.

4- البرنامج الجديد لدعم النمو الاقتصادي 2016- 2035: يهدف إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية تتمثل في:

– رفع مستوى الإنتاج الوطني: يتم التركيز على تطوير القطاعات الاقتصادية المهمة مثل الصناعة التحويلية، الزراعة، الصيد، والسياحة، مع التحول من الاعتماد على قطاع المحروقات إلى زيادة الصادرات.

– تعزيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية: يتم تعزيز الاستثمار في تطوير البنية التحتية مثل الطرق والمواصلات والطاقة، دون المساس بالقدرة الإنتاجية، بهدف تحسين الظروف الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات.

– تحسين القدرة التنافسية: يتم اعتماد استراتيجية التنسيق في الأعمال التجارية، من خلال ربط السياسات الاقتصادية بسياسات التجارة الخارجية والتنسيق مع الاقتصاد العالمي، بهدف تحسين قدرة الجزائر على المنافسة في السوق العالمية.

– ترشيد الإنفاق العام: يتبع البرنامج سياسة ترشيد الإنفاق العام بهدف تحسين إدارة الموارد المالية وتعظيم الفوائد الاقتصادية للمشاريع والبرامج التنموية.

من خلال ما يبق يمكن استنتاج أن الأهداف الرئيسية المحددة من برامج التنمية المسطرة من قبل الدولة لتحقيق النمو الاقتصادي، تعتبر تحديًا صعبًا في التحقيق. فعلى سبيل المثال، تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتخفيف نسبة البطالة والفقر يتطلب استراتيجية واضحة وطويلة الأجل من الحكومة، مع وجود عدة عوامل تعيق تحقيق تلك الأهداف، مثل تدهور المناخ الاستثماري وانخفاض مستوى الاستثمارات، بسبب قوانين الاستثمار غير المناسبة وقلة الثقة في البيئة الاقتصادية والسياسية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون هناك تحديات أخرى تؤثر على تنفيذ برامج التنمية، مثل التحديات الاقتصادية العالمية وتقلبات أسواق العملات والتجارة الدولية.

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

يتميز هيكل المبادلات التجارية في الجزائر بتحولات كبيرة على مر السنوات، حيث شهدت البلاد في الفترة ما بين 1962 و 1986 اعتماد سياسة اقتصادية مغلقة واستخدام الاحتياطات النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولكن بدءاً من الثمانينات من القرن الماضي بدأت الحكومة في العمل على تحرير الاقتصاد وفتحه أمام الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصادرات غير النفطية.

ويتمثل هيكل المبادلات التجارية الجزائرية في الصادرات النفطية التي تشكل ما يقرب من 94% من صادرات البلاد، والتي يتم تصديرها في الغالب إلى الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وإيطاليا. وتشمل الصادرات غير النفطية المنتجات الزراعية والصناعية والمعادن، والتي توجه بشكل رئيسي إلى دول إفريقيا الشمالية والمغرب العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالواردات، تتمثل في الغالب في المواد الأساسية مثل المواد الغذائية والوقود والمواد الكيماوية والآلات، والتي توجه بشكل رئيسي من الاتحاد الأوروبي والصين وتركيا والولايات المتحدة. وتهدف الحكومة الجزائرية حالياً إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية وتحسين الحالة الاقتصادية للبلاد.

الفرع الأول :تحليل تطور قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة 2000– 2020:

يمكن توضيح تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر من خلال الشكل الموالي:

الجدول رقم: (01) تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020

السنة	اجمالي الواردات (مليون دولار)	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
2000	9,01	21,95	12,94
2001	9,74	18,38	8,64
2002	11,81	18,94	7,13
2003	13,58	24,64	11,06
2004	18,15	31,16	13,01
2005	19,83	46,55	26,72
2006	21,36	55,15	33,79
2007	27,27	59,17	31,90
2008	39,45	79,30	39,85
2009	39,28	45,19	5,91
2010	40,45	57,00	16,55
2011	47,25	73,47	26,22
2012	50,35	71,87	21,52
2013	54,85	65,95	11,10
2014	56,58	60,12	3,54
2015	49,73	34,56	-15,17
2016	47,78	28,96	-18,82
2017	50,13	35,15	-14,98
2018	49,63	41,17	-8,46
2019	35,20	42,25	7,05
2020	32,46	29,11	-3,35

المصدر: الملحق رقم (01)

الشكل رقم: (01) تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020.

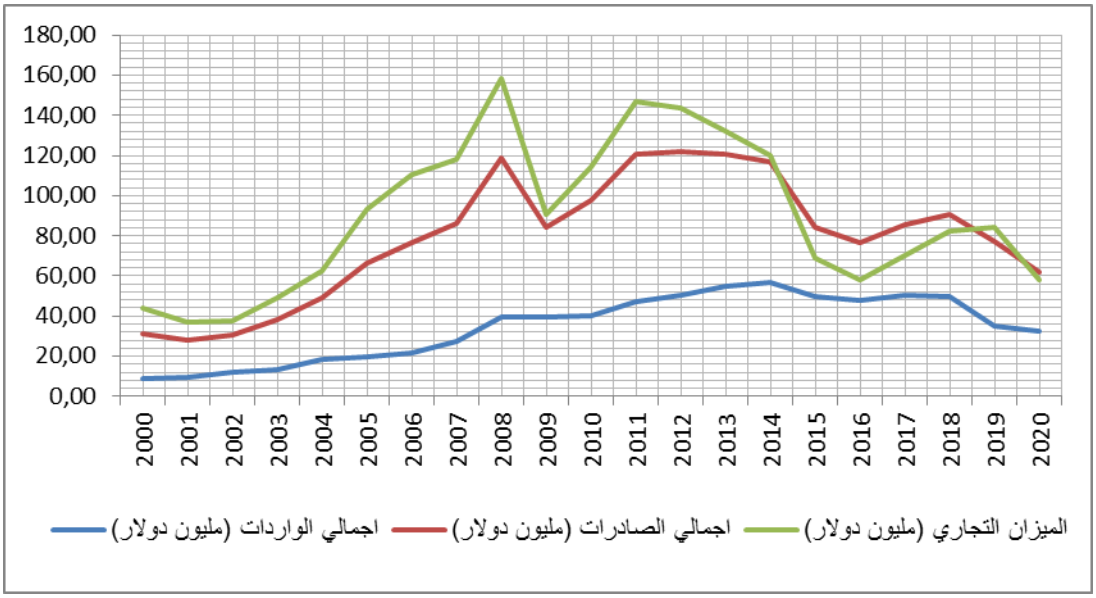

المصدر: مخرجات Excel من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال الشكل البياني واعتمادا على الاحصائيات المبينة في الجدول رقم (01) نلاحظ ما يلي:

أولا: إجمالي الصادرات

أن قيمة الصادرات الجزائرية بعد تراجعها الطفيف سنة 2001 عادت للارتفاع المستمر من 2001 إلى غاية 2008 أين قاربت 80 مليون دولار، بعد أن كانت 9.74 مليار دولار، وهذا بسبب استمرار ارتفاع اسعار النفط من 16.33 دولار للبرميل إلى 94.45 دولار للبرميل، حيث تراوحت قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000- 2005 والتي تستحوذ على النسبة الاكبر من الصادرات الجزائرية بين 20 إلى 45 مليون دولار، ثم عرفت قيمة إجمالي الصادرات تراجعا ملحوظا خلال السنوات 2008- 2009 بسبب تراجع أسعار النفط جراء الازمة المالية العالمية 2008 إلى ما يقارب دولار واحد للبرميل، أين بلغت قيمة الصادرات من المحروقات أعلى مستوياتها بقيمة 77361 مليون دولار، كما يوضحه الشكل رقم .....، لتعود قيمة إجمالي الصادرات مرة أخرى للارتفاع سنة 2010 إلى غاية 2014، ودوما بسبب عودة الطلب على البترول وارتفاع أسعاره من جديد. إلا أن هذه الفترة 2010-2014 عرفت تذبذبا ملحوظا لأسعار النفط نتيجة لآثار الازمة العالمية والصدمة البترولية منتصف سنة 2014 وانهيار الاسعار، وتزامنا مع إلغاء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية أدى إلى تراجع قيمة الصادرات إلى النصف تقريبا أين وصلت أدنى قيمة لها سنة 2016 بـ 28.96 مليون دولار، لتشهد تحسنا طفيفا سنة 2018-2019 بقيمة 42.25 مليون دولار، ثم العودة للانخفاض في قيمة الصادرات إلى دون 30 مليون دولار مرة أخرى، لكن هده المرة بسبب الظروف الصحية التي شهدها العالم 2019- 2020جراء انشار فيروس كورونا وغلق للحدود الدولية، وانخفاض كبير في الطلب على النفط وتراجع أسعاره في الاسواق العالمية.

الجدول رقم: (02) تطور قيمة الصادرات من المحروقات والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2020

السنوات	الطاقة ومواد التشحيم	الصادرات خارج المحروقات
2000	21419	612
2001	18484	648
2002	18091	734
2003	23939	673
2004	31302	799
2005	45094	907
2006	53429	1784
2007	58831	1312
2008	77361	1955
2009	44128	1049
2010	44128	1620
2011	55527	2066
2012	69804	2049
2013	62960	2014
2014	60304	2582
2015	33250	1969
2016	28137	1805
2017	33202	1930,29
2018	38338	2830,3
2019	408	2068
2020	437	1909

المصدر: الملحق رقم(02)

الشكل رقم: (02) تطور قيمة الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2000-2020

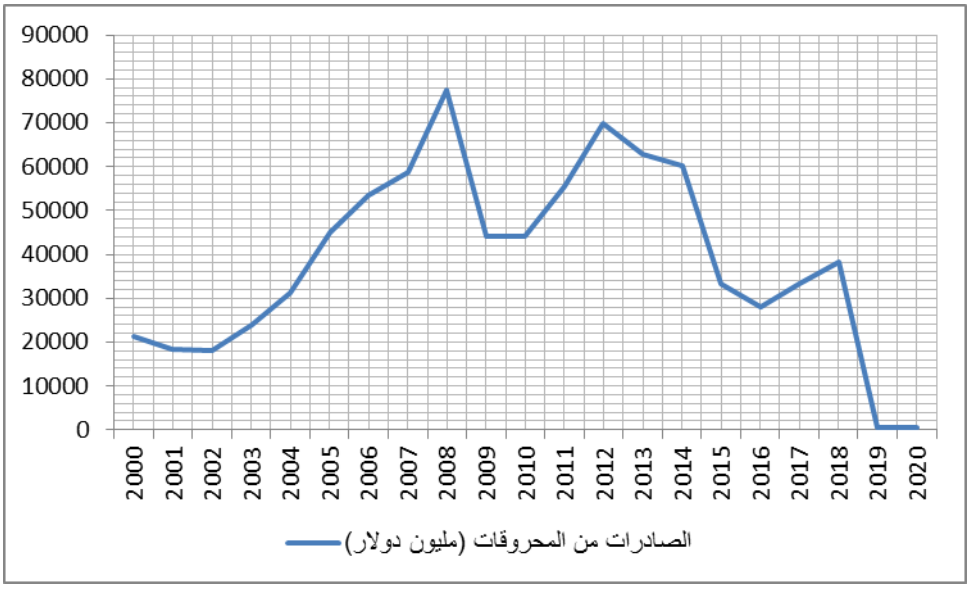

المصدر: مخرجات Excel من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02)

ثانيا: الواردات

بالنسبة للواردات فنلاحظ من خلال الشكل ارتفاعا مستمرا من 2000 إلى غاية 2014، أين سجلت أعلى قيمة لها بلغت 56.58 مليون دولار، حيث سيطرت المعدات الصناعية على جل الواردات الجزائرية بحوالي ثلث إجمالي الواردات خلال فترة الدراسة، بسبب توجه الدولة نحو الصناعة للنهوض بهذا القطاع أين سجلت أعلى قيمة لها 18961 مليون دولار سنة 2014، ثم تليها المواد النصف مصنعة بارتفاع مستمر من سنة 2000 بقيمة 1655 مليون دولار إلى 12852 مليون دولار سنة 2014، بسبب البرامج التنموية التي سطرتها الحكومة من أجل دعم النمو الاقتصادي، ثم تأتي السلع الغذائية التي سجلت أعلى قيمة لها 11005 مليون دولار من سنة 2014، في المرتبة الرابعة السلع الاستهلاكية أيضا استمرت في الارتفاع مسجلة أعلى قيمة لها 11210 سنة 2013 كما يوضحه الشكل رقم (03) ويرجع هذا الارتفاع المستمر للواردات إلى تحسن الوضعية المالية في هذه الفترة بسبب والتي جسدت في زيادة مداخيل وأجور الموظفين والعمال مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والكماليات وارتفاع المواد الاستهلاكية كالقمح والحليب، خاصة أن هذه الفترة كانت فترة الشراكة الاوروبية وما نتج عنة من تخفيضات وتسهيلات جمركية ما جعل المنتجات الاوروبية تغزو الأسواق الجزائرية أدى إلى ارتفاع في فاتورة الاستيراد. وعرفت الواردات تراجعا منذ سنة 2015 إلى 2016 بقيمة بلغت 47.78 مليون دولار إلى غاية 2020 بقيمة بلغت 32.46 مليون دولار حيث عمدت الدولة الجزائرية إلى تقليص فاتورة الاستيراد بهدف ترشيد النفقات والمحافظة على التوازن الخارجي مباشرة بعد انهيار اسعار النفط والصدمة البترولية منتصف 2014، وبالتالي قررت الحكومة كبح قيمة الواردات من خلال تسقيف العديد من السلع والمواد المستوردة ووضع رخص للاستيراد، ناهيك عن الوضعية الصحية العالمية التي شهدها العالم بسبب الغلق حالت إلى تراجع في إجمالي الواردات سنتي 2019- 2020 على التوالي بقيمة 35.20 إلى 32.46 مليون دولار.

الشكل رقم(03): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2020

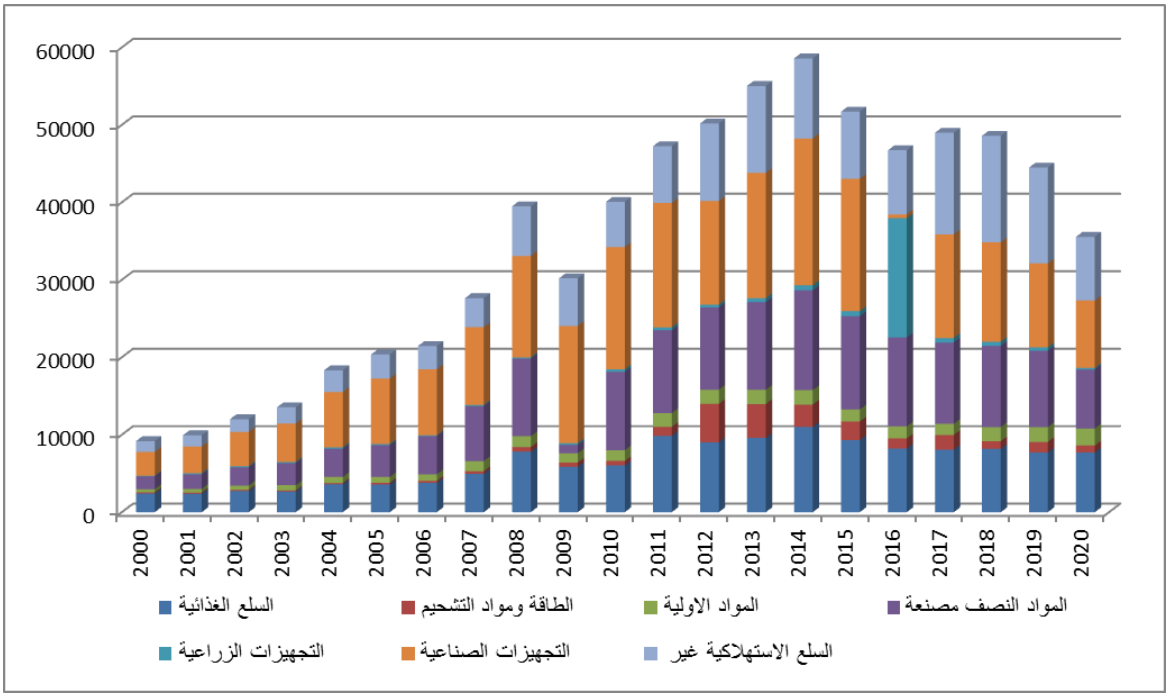

المصدر: مخرجات Excel من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (03)

ثالثا: الميزان التجاري

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) تراجع في الميزان التجاري من سنة 2000 بقيمة 12.94 مليون دولار إلى 8.64 مليون دولار سنة 2001، إلا أن الفترة 2001- 2014 تميزت بتحقيق فائض للميزان التجاري خلال هذه السنوات بشكل متذبذب، وهو ما يعكس ارتفاع اسعار البترول وبالتالي ارتفعت الصادرات مما انعكس ايجابا على رصيد الميزان التجاري، ليصل سنة 2003 الى11.6 مليون دولار، واستمر في الارتفاع الى أن بلغ أعلى مستوى سنة 2008 بـ 39.85 مليون دولار، أما في سنة 2009 فقد شهد الميزان التجاري تراجعا رهيبا بالرغم من تحقيقه فائض بمقدار5.91 مليون دولار، بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، واستمر الميزان التجاري في تحقيق فائض خلال السنوات الموالية 2010 الى 2014 ، وابتداء من 2015 الى غاية 2020 سجل الميزان التجاري عجزا بسبب تدني أسعار البترول وانخفاض الطلب العالمي، بالإضافة الى ارتفاع فاتورة الواردات.

الشكل رقم (04): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000- 2020.

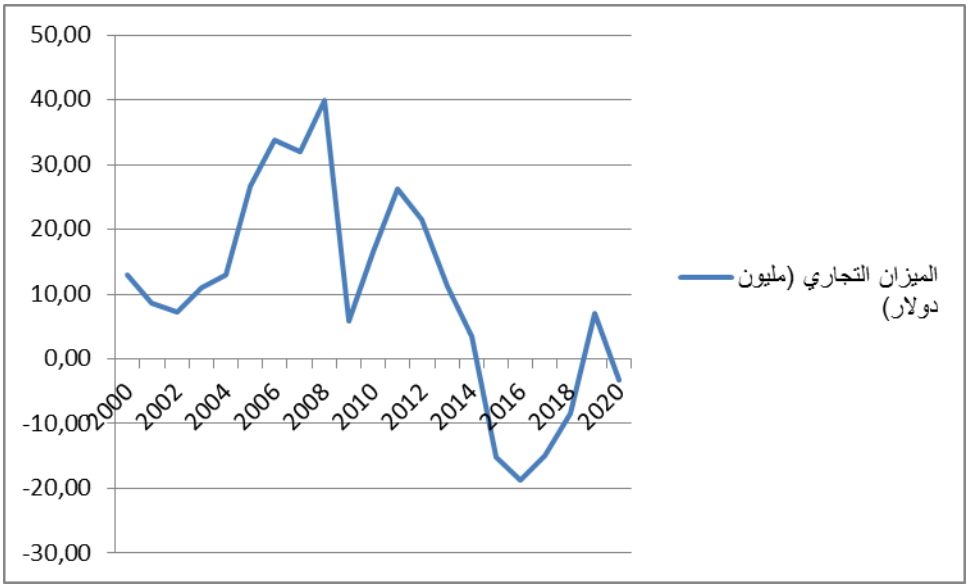

المصدر: مخرجات Excel من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (01)

المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على تطور مؤشر الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي من خلال الاحصائيات المتحصل عليها في الجدول المرفق بالملحق رقم (1).

الفرع الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020

الشكل رقم (05): تطور معدل النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000- 2020

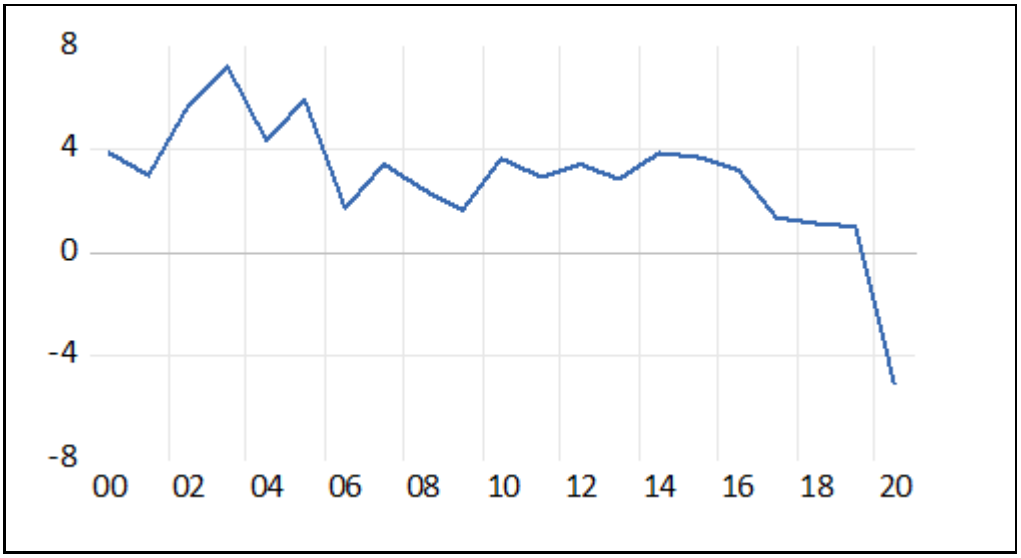

المصدر: مخرجات Eviews12

الشكل رقم (06) تطور الناتج المحلي الاجمال في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020

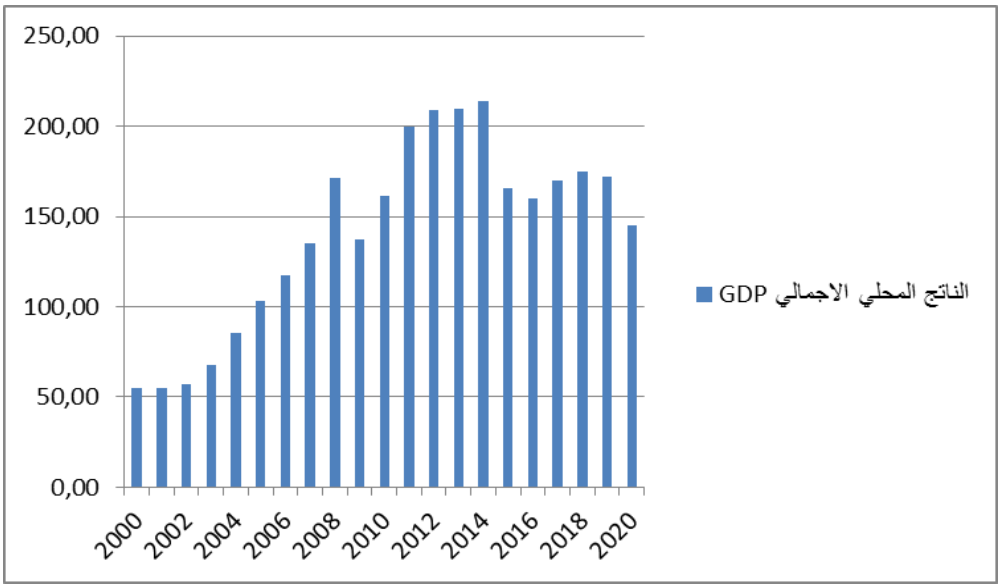

المصدر: مخرجات Excel من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (01)

ادى برنامج دعم الانعاش الاقتصادي من سنة 2001 الى غاية سنة 2004 الى تحسن في معدل النمو من 3.8% إلى 5.9% سنة 2005، مع بلوغ نسبة 7.2% سنة 2003 أين سجل قيمة الناتج المحلي الاجمالي من سنة 2000 بـ54.79

مليون دولار إلى 103.20 مليون دولار سنة 2005، وهذا بسبب ارتفاع مداخيل البترول مما حفز الدولة على اتباع سياسات تشجع الاستثمار وعقد اتفاقيات تجارية وخلق مناصب العمل.

ونلاحظ في الفترة 2005- 2009 عدم استقرار في قيمة الناتج المحلي الاجمالي، ليحقق ارتفاع واضح سنة 2008 بقيمة 171 مليون دولار بنسبة نمو اقتصادي 2.4% لتتراجع قيمته حيث بلغت سنة 2009 قيمة 137.21 مليون دولار بنسبة نمو 1.6% رغم الجهود المبذولة بتجسيد البرنامج التكميلي لدعم النمو، وذلك بسبب تأثيرات الازمة العالمية.

ثم عرف النمو الاقتصادي حلة من الاستقرار خلال الفترة 2010- 2016 من 3.6% إلى 3.2% مع ارتفاع مسجل لقيمة الناتج المحلي الاجمالي من 161.21 مليون دولار إلى 160.03 مليون دولار، بسبب انتهاج الدولة لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وخلق وتعزيز الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات انتاج نوعي قادر على المنافسة.

ويلاحظ تراجع في معدل النمو بعد سنة 2018 إلى 2020 حيث بلغ -5.1% مع تراجع قيمة الناتج المحلي الاجمالي إلى 145.01 مليون دولار دلالة على أن الاقتصاد الجزائري كان مرتكزا على قطاع المحروقات والتي عرفت تذبذبا خلال هذه الفترة ابتداء من منتصف 2014 إلى غاية 2020 أين شهدت أسعار النفط تراجعا ملحوظا.

الفرع الثاني: تطور مؤشر الانفتاح التجاري

الشكل رقم (07): تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020.

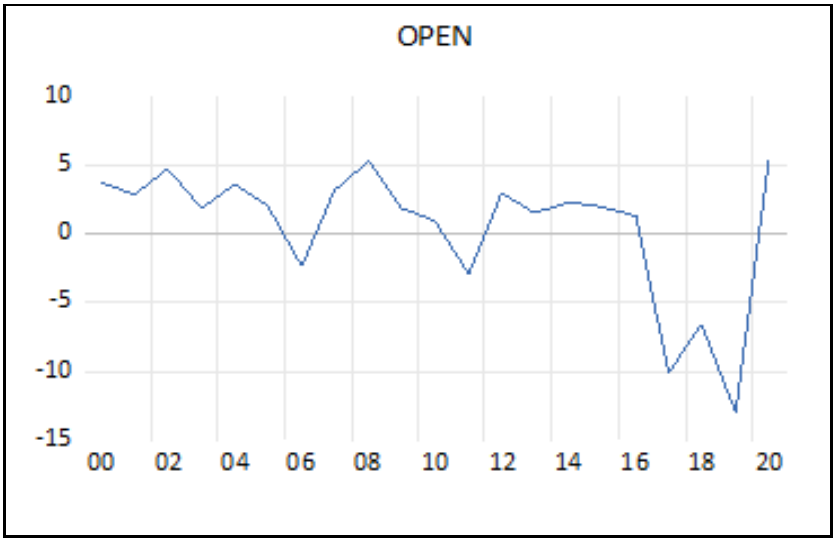

المصدر: مخرجات Eviews12

بخصوص معدل الانفتاح التجاري من خلال الشكل رقم(06)، يتضح لنا أن مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري والذي تم حسابه بواسطة مجموع إجمالي الصادرات والواردات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد عرف تغيرات عديدة خلال فترة الدراسة 2000-2020، حيث شهد خلالها تطورا ضعيفا، وبقيت قيمه متذبذبة إلى غاية 2008 أين سجل أعلى نسبة بقيمة 5.42% من نسبة النمو السنوي. بداية من 2001 فقد سجل مؤشر الانفتاح التجاري ارتفاعا ملحوظا وهذا يرجع إلى العائدات البترولية خصوصا في الخمس سنوات خلال 2005 إلى غاية 2008، ثم عاد من جديد في الانخفاض إلى غاية 2019، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وما تبعها من انعكاسات وآثار على المستوى العالمي وعودة السياسات

الحمائية مما انجر عنه فرض قيود على التجارة الخارجية، ما أثر بشكل مباشر على مؤشر الانفتاح التجاري. ويلاحظ عودة الارتفاع بشكل ملحوظ خلال 2020 وذلك راجع إلى اتخاذ الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد للهيدروكربونات، ورفع القيود جزئيا على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، والعمل على إصدار قانون جديد للمال والائتمان، وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما انعكس على مؤشر الانفتاح التجاري.

المبحث الثاني: قياس أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

اهتم الاقتصاديون في الفترة الأخيرة بالأساليب الكمية واستخدموها لدراسة العلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي أو الجزئي حيث يمكن لهذه الأساليب أن توفر نتائج دقيقة وتساعد في اتخاذ القرارات الملائمة، وذلك باستخدام منهجية حديثة تسمى نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) التي تسمح بفصل تأثير العلاقة السببية القصيرة الأجل عن المؤشرات الطويلة الأجل للمرونة.

الانحدار الذاتي (Auto régression) هو نموذج إحصائي يستخدم في تحليل البيانات الزمنية، حيث يستند إلى فكرة أن قيمة متغير معين في الوقت الحالي تعتمد على قيمته في الأوقات السابقة. وبالتالي، يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للتنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغير ما في الوقت الحالي، استنادًا إلى السلوك السابق للمتغير نفسه. ويتم تحليل هذا النموذج باستخدام الإحصاء الرياضي، ويعتبر من النماذج الأساسية في تحليل البيانات الزمنية.

المطلب الأول: توصيف أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

تشترط اختبارات التكامل المشترك المستندة الى أعمال كل من ENGLE AND GRANGER (1987) و JOHANSEN (1988) و JOHANSEN AND JUSELIUS (1990) أن تكون المتغيرات المستخدمة في معادلة التكامل المشترك متكاملة من الدرجة نفسها، لذا فإن هذه الاختبارات لن تكون صالحة في حال وجود بعض المتغيرات المتكاملة مثلا من الدرجة صفر I(0) و أخرى متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

يعتبر نموذج Auto Régressive Distributed Lag Model (ARDL) من أحدث أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الأعوام الأخيرة، إذ يمكن من خلاله إدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج، وقد طور هذا النموذج والمنهجية كل من (Sun and Shinand 1997, Pesaran; 1998) و كل من (Pesaran, et all.2001). ويتميز هذا النموذج بانه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، بحيث يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستواها (0) I او عند الفرق الاول (1) I او خليط من الاثنين. (Alimi، 2014)

يأخذ نموذج ARDL عدد كافي من المشاهدات أو فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام كما يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل لذلك يعتبر هذا النموذج من النماذج الأكثر ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 21 مشاهدة من 2000 ال غاية 2022.

ويمكننا أيضا من خلال هذا النموذج فصل التأثيرات القصيرة الاجل عن التأثيرات طويلة الاجل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة بالإضافة الى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.

من أجل تقدير نموذج ARDL يمكن اتباع الخطوات التالية:

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها:

يتطلب الاستخدام الصحيح للتحليل الزمني في الدراسات التطبيقية افتراض استقرار أو ثبات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة. ومع ذلك، فإن دراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل يتسبب في مشكلة، حيث تكون معظم السلاسل الزمنية المستخدمة في دراسات الاقتصاد غير مستقرة، وعندما يكون هذا الحال، فإن الانحدار الذي يتم احتسابه بين هذه السلاسل الزمنية يكون زائفًا.

وتعرف السلسلة الزمنية المستقرة بأنها تتغير عبر الزمن بمعدلات ثابتة على مر الزمن دون اتجاه نحو الارتفاع أو الانخفاض. وعمليًا، يتم الاكتفاء في العادة بالحصول على الاستقرار من الدرجة الثانية، ويتم اعتبار سلسلة زمنية مستقرة من الدرجة الثانية إذا توفرت فيها الخصائص الإحصائية المناسبة.

وهناك عدة اختبارات لاستقراريه السلاسل الزمنية وتم اختيار اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF).

حيث طور "ديكي فولر" اختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية وكان ذلك سنة 1981 وأصبح يطلق عليه "اختبار ديكي فولر الموسع ".

ويوجد ثلاث نماذج رئيسية مكونة لهذا الاختبار ويتم تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

2- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل القصير بواسطة (OLS).

3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Test Bounds) في نموذج (ARDL) (Gebrehiwot, 2015).

4- تقدير المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (أنموذج تصحيح الخطأ) والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الأتية: (Pradhan, Norman, Badir, & Samadhan, 2013)

$$\Delta(\mathbf{Y_t}) = \mathbf{C} + \boldsymbol{\gamma}\mathbf{Y_{t-1}} + \boldsymbol{\beta}\mathbf{X_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{a_1}\Delta(\mathbf{Y_{t-1}}) + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{a_2}\Delta(\mathbf{X_{t-i}})\,\boldsymbol{\mu_t}$$

حيث أن:

Δ –: تمثل الفرق الأول؛ C – : الحد الثابت؛ m, n – : تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع؛

– γ: معلمة تصحيح الخطأ (التعديل او التكييف) (CointEq (-1)) وهي النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني، وهناك شرطان لهذه المعلمة حتى تتمكن من تصحيح أخطاء الأجل القصير وهي ان تكون قيمة سالبة ومعنوية (الشرط الضروري والكافي)؛

– β: معلمات النموذج الطويل الآجل؛ – $a_1 \dots \dots \dots a_2$: معلمات الاجل الطويل؛

– i :الزمن؛ – μ_t : حد الخطأ العشوائي.

4-1- اختبار عدم تجانس التباين باستعمال اختبار(.ARCH: Test Heteroskedasticity)

4-2- اختبار سلامة واستقراريه النموذج عن طريق (CUSUM). (Gebrehiwot, 2015)

المطلب الثاني: توصيف متغيرات الدراسة باستعمال أنموذج (ARDL)

الفرع الأول:منهج الدراسة

لغرض دراسة العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر استخدمنا بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2020، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. ويتم تطبيق النموذج في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج Eviews12.

الفرع الثاني: توصيف متغيرات الدراسة باستعمال أنموذج ARDL

تتوقف عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أي ظاهرة اقتصادية على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، وتحليل اتجاه تطور تلك الظاهرة. يتألف كل نموذج قياسي من مجموعة المتغيرات الداخلية (التابعة) التي تتحدد قيمتها داخل النموذج، و المتغيرات المفسرة (الخارجية) التي تتحدد قيمتها خارج النموذج والتي تؤثر في الظاهرة المدروسة.

وتحدد المعلمات طبيعة العلاقة بين عناصر أو مكونات النموذج الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عنصر الخطأ العشوائي أو التشويش (البواقي)، أي المتغيرات العشوائية التي تربط المتغيرات من خلال نسب محددة في دالة خطية.

ومن خلال دراستنا النظرية لسياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، تتمثل متغيرات الدراسة في:

المتغير التابع هو النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) والذي يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة.

أما **المتغير المستقل** فهو الانفتاح التجاري (OPEN) دلالة على تحرير التجارة الخارجية، ممثلا بالنسبة المئوية (%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي ويعبر عنه بـ: ((الصادرات+الواردات)/الناتج المحلي الاجمالي).

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، حيث نعتمد في دراستنا على الانحدار الخطي البسيط، واستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية، ويتصف النموذج بوجود متغير تابع يتمثل في GDP ومتغير مفسر يتمثل في الانفتاح التجاري OPEN بالإضافة إلى وجود متغيرات عشوائية أخرى لم يتم إدماجها في النموذج لكنها توجد في الواقع يتم التعبير عنها بحد الخطأ.

ومن خلال الاعتبارات النظرية والتجريبية التي تم التطرق إليها سابقا سوف يأخذ نموذجنا العام الشكل التالي:

دالة الانفتاح التجاري وأثره في النمو الاقتصادي: $\mathbf{GDP= f(OPEN)}$

معادلة تصحيح الخطأ:

$$\Delta \mathbf{GDP} = \mathbf{C} + \boldsymbol{\gamma}\mathbf{GDP_{t-1}} + \mathbf{B_1\ OPEN_{t-1}} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{a_1}\Delta \mathbf{I\ GDP} + \mathbf{a}\Delta \mathbf{I\ GDP_{t-1}} \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{m}} \mathbf{a}\ \Delta \mathbf{OPEN} + \boldsymbol{\mu}$$

الفرع الثالث:مصادر البيانات وفترة الدراسة

للقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى معطيات، والتي تحصلنا عليها و هي عبارة عن بيانات سنوية مأخوذة من تقارير ونشرات صادرة عن هيئات رسمية وطنية ودولية ممثلة في الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، و البنك الدولي وهذا خلال الفترة 2000-2020.

الجدول رقم(03)عينة البحث.

Year	GDP	OPEN
2000	3,800	3,67
2001	3,000	2,80
2002	5,600	4,73
2003	7,200	1,87
2004	4,300	3,57
2005	5,900	2,04
2006	1,700	-2,43
2007	3,400	3,20
2008	2,400	5,29
2009	1,600	1,86
2010	3,600	0,98
2011	2,900	-2,90
2012	3,400	2,99
2013	2,800	1,46
2014	3,800	2,26
2015	3,700	2,00
2016	3,200	1,31
2017	1,300	-10,15
2018	1,100	-6,64
2019	1,000	-13,00
2020	-5,100	5,32

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (01).

المطلب الثالث: تطبيق اختبارات أنموذج (ARDL):

سوف نقدم تقييما للنموذج في الاجلين القصير والطويل احصائيا وقياسيا ومدى نجاعته اقتصاديا.

الفرع الأول: الاحصاء الوصفي للنموذج:

الجدول رقم(04): الاحصاء الوصفي للنموذج

Date: 05/20/23 Time: 00:32
Sample: 2000 2020

	GDP	OPEN
Mean	2.885714	0.487143
Median	3.200000	2.000000
Maximum	7.200000	5.320000
Minimum	-5.100000	-13.00000
Std. Dev.	2.417496	4.911062
Skewness	-1.437128	-1.580299
Kurtosis	7.055577	4.550683
Jarque-Bera	21.62042	10.84475
Probability	0.000020	0.004417
Sum	60.60000	10.23000
Sum Sq. Dev.	116.8857	482.3706
Observations	21	21

المصدر: مخرجات Eviews12.

1- التحليل الوصفي للمتغير التابع (GDP):

من خلال الجدول رقم (04) يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي للمتغير التابع (GDP) يمثل القيمة: 2.88%، بانحراف معياري بقيمة: 2.41%، وقيمة الوسيط: 3.20%، ونسجل أقل قيمة: 5.10- %، أما أعلى قيمة فقد بلغت: 7.20 %.

2- التحليل الوصفي للمتغير المستقل (OPEN):

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ المتوسط الحسابي للمتغير المستقل يمثل: 0.48%، بانحراف معياري بقيمة: 4.91%، وقيمة الوسيط: 2.00%، في حين أقل قيمة له: 13.00- %، بينما أكبر قيمة كانت: 5.32%.

الفرع الثاني: اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية (stationary test)

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتي تعد شرط من شروط التكامل المشترك، و هناك عدة اختبارات لذلك ولعل من أهمها اختبار جذر الوحدة من قبل Dickey – Fuller

يتم استخدام اختبار ديكي- فولر- الموسع (ADF) لتحديد ما إذا كانت سلاسل البيانات الزمنية مستقرة أو غير مستقرة، ويهدف هذا الاختبار إلى اختبار الفرضية الأولى (H0) التي تفترض وجود جذر الوحدة في السلسلة، وبالتالي تعني عدم استقرار السلسلة الزمنية. بينما الفرضية البديلة (H1) تشير إلى عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة، وتعني استقرارها.

ويتم تحديد درجة التكامل (Intégration) لكل متغير بشكل منفصل لتحديد مدى استقراره.

كما يتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%.

ويتم استخدام مجموعة محددة من القيم الحرجة لاختبار الاستقرار بناءً على الدلالة المطلوبة (عادة 1٪ أو 5٪ أو 10٪).
ويمكن استخدام اختبار ديكي- فولر- الموسع بثلاث صيغ مختلفة لاختبار الاستقرار: حد ثابت، حد ثابت واتجاه، بدون حد ثابت واتجاه، أين يختار النموذج المناسب حسب خصائص السلسلة الزمنية المدروسة والفرضيات المتوقعة.، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(05): اختبار استقراريه البيانات بواسطة اختبار (ADF)

المتغير	النموذج	السلسلة الأصلية Level			سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى 1st Difference		
		t-statistic 5%	ADF	Prob	t-statistic 5%	ADF	Prob
GDP	Constant	0.326130	-3.029970	0.9733	-5.166086	-3.029970	0.0006
	Constant, Linear Trend	-2.032708	-3.658446	0.5494	-5.692734	-3.673616	0.0011
	None	-0.828249	-1.960171	0.3438	-5.084185	-1.960171	0.0000
OPEN	Constant	-3.079208	-3.020686	0.0446	-	-	-
	Constant Linear Trend	-3.853253	-3.690814	0.0374	-	-	-
	None	-3.150715	-1.959071	0.0033	-	-	-

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال الجدول الممثل لاختبار استقرارية البيانات بواسطة اختبار ADF نلاحظ مايلي:

* أن قيمة ADF المقدرة أقل من القيمة الجدولية بالنسبة للمتغير التابع (GDP) عند السلسلة الأصلية (Level) عند مستوى معنوية 5%، و احصائية اختبار ADF غير معنوية، مما يعني قبول الفرضية العدمية H_0 أي وجود جذر وحدة، وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية عند السلسلة الأصلية (Level)، وبالتالي وجب إدخال الفروقات من الدرجة الأولى (1st différence). وبعد انتهاء عملية المعالجة بهذه الطريقة نلاحظ أن قيمة ADF المقدرة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية H_0 أي عدم وجود جذر وحدة، أي أن المتغير (GDP) مستقر في الفروق الأولى I(1) لتوفره على شرط الاستقرار وهو أن تكون القيمة المطلقة لإحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها في الحالات الثلاثة لاختبارات ADF.

* اما بالنسبة للمتغير المستقل (OPEN)، فنلاحظ أن قيمة ADF المقدرة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% عند السلسلة الاصلية (Levl) مع معنوية احصائية اختبار ADF، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية H_0 أي عدم وجود جذر وحدة، أن المتغير (GDP) مستقر في السلسلة الأصلية.

وهذا يعني أن السلسلتين (GDP, OPEN) مستقرتين في السلسلة الأصلية والفروق الأولى I(1) على التوالي، ونستنتج من ذلك أ ن السلاسل الزمنية متكاملة وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبارات التكامل المشترك.

الفرع الثاني: تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج

نلاحظ من خلال مخرجات برنامج Eviews12 أن هناك 06 ابطاءات لكل من المتغيرين التابع والمستمر على التوالي (GDP) و (OPEN)، وسيتم الاعتماد على معيار (AIC) و (SC) أو (HQ)، باختيار الفترة التي تكون فيها أقل للمؤشرات.

والنتائج المتعلقة بعدد التأخيرات موضحة في الجدول رقم(06) وتحديد أفضل نموذج ودرجة التأخير المثلى كما هو موضح في الشكل رقم (08).

حيث يمكن ملاحظة من الشكل أن أفضل نموذج هو ARDL(5,3).

الجدول رقم (06): اختبارات عدد التأخيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP OPEN
Exogenous variables: C
Date: 05/20/23 Time: 12:31
Sample: 2000 2020
Included observations: 15

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-78.91258	NA	166.1658	10.78834	10.88275	10.78734
1	-73.33309	8.927188	136.0362	10.57774	10.86096	10.57473
2	-71.65830	2.233048	193.4425	10.88777	11.35981	10.88275
3	-62.77675	9.473657	111.9084	10.23690	10.89775	10.22986
4	-62.10361	0.538509	216.4406	10.68048	11.53014	10.67143
5	-55.90556	3.305625	250.1161	10.38741	11.42588	10.37635
6	-14.55046	11.02803*	4.675900*	5.406728*	6.634015*	5.393655*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الشكل رقم: (08) تحديد درجة التأخير المثلى

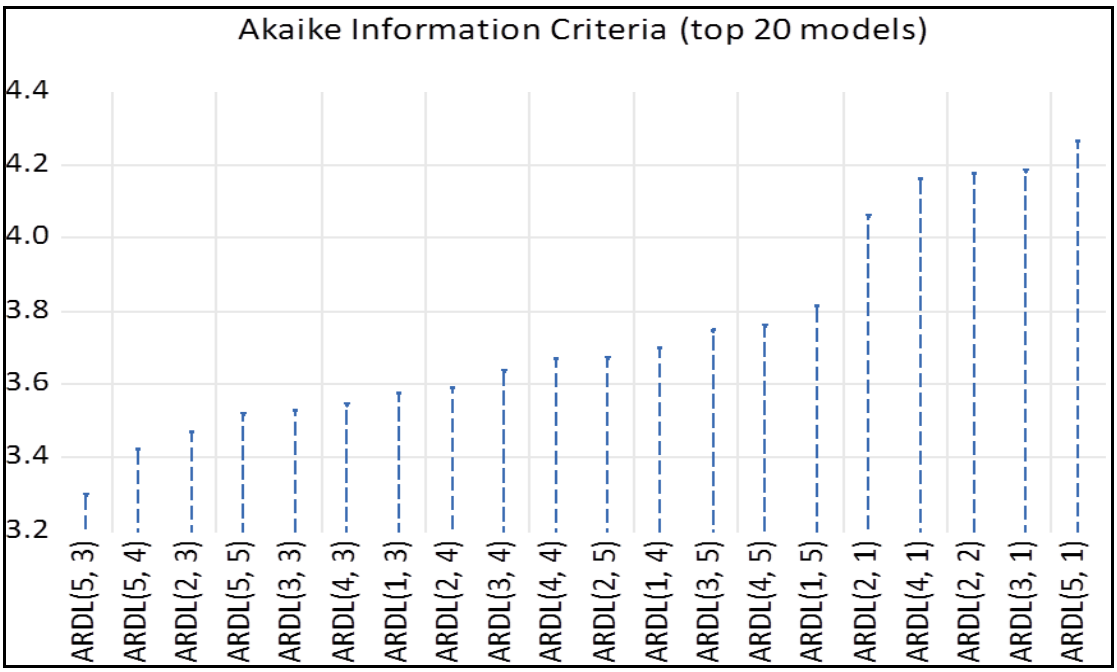

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

الفرع الرابع: اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية (GDP,OPEN) وبناء على مخرجات برنامج Eviews12 نقوم بتقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لدالة الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الأجل القصير، كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (07) أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL في الأجل القصير

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/20/23 Time: 00:34
Sample (adjusted): 2005 2020
Included observations: 16 after adjustments
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic): OPEN
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 30
Selected Model: ARDL(5, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	-0.871529	0.502134	-1.735650	0.1333
GDP(-2)	0.355539	0.244897	1.451790	0.1968
GDP(-3)	0.245807	0.345892	0.710646	0.5040
GDP(-4)	-0.137382	0.220551	-0.622905	0.5563
GDP(-5)	-0.553935	0.338327	-1.637278	0.1527
OPEN	0.140002	0.079346	1.764463	0.1281
OPEN(-1)	0.259574	0.095141	2.728319	0.0343
OPEN(-2)	-0.039881	0.100112	-0.398364	0.7042
OPEN(-3)	0.434808	0.116965	3.717418	0.0099
C	5.032327	1.956640	2.571922	0.0422

R-squared	0.912041	Mean dependent var	2.293750
Adjusted R-squared	0.780103	S.D. dependent var	2.344488
S.E. of regression	1.099406	Akaike info criterion	3.296588
Sum squared resid	7.252162	Schwarz criterion	3.779456
Log likelihood	-16.37270	Hannan-Quinn criter.	3.321315
F-statistic	6.912625	Durbin-Watson stat	2.994774
Prob(F-statistic)	0.014391		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات Eviews12.

- نلاحظ من الجدول حسب نتائج نموذج ARDL المقدرة أن القدرة التفسيرية R^2 تساوي: 0.912041 ومعامل التفسير المصحح Adj R^2 يساوي: 0.780103%.

وبالتالي فإن المتغير المستقل (OPEN) والمفسر للنموذج يفسر بـ: 91% في التغير في النمو الاقتصادي (GDP)، أما النسبة 9% الباقية تمثل المتغيرات العشوائية التي لم يأخذها النموذج بعين الاعتبار، وهذا دليل على أن النموذج جوهري ومهم وذو معنوية عالية ويمكن الاعتماد عليه في عملية التخطيط والتنبأ.

الفرع الخامس: اختبار الحدود (Test Bounds)

من خلال الجدول الموالي رقم (08) الممثل لتقدير اختبار الحدود Test Bounds نلاحظ أن قيمة:

F-statistic = 8.756084 المحسوبة وهي أكبر من القيمة الجدولية لـ I(1) Bounds عند جميع المستويات على التوالي: عند 1%= 5.58 وعند 5%= 4.16 وعند 10%= 3.51، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل مما يدل على وجود علاقة تكامل مشتركة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. (وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل).

الجدول رقم(08): نتائج تقدير اختبار الحدود (Test Bounds)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.756084	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: مخرجات Eviews12

الفرع السادس: استخراج الاستجابة القصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الاجل:

بعد أن اتضح أن النموذج صالح من الناحية الاحصائية والقياسية بوجود علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات، نقوم بتحديد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وذلك بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ، حيث نعتمد على معلمة تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) .

والجدول المولي رقم(09): يوضح نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وفق منهج ARDL:

الجدول رقم (09): نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل

1- نموذج الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(5, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/20/23 Time: 00:39
Sample: 2000 2020
Included observations: 16

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.089972	0.226482	0.397258	0.7049
D(GDP(-2))	0.445511	0.215748	2.064963	0.0845
D(GDP(-3))	0.691318	0.205870	3.358025	0.0153
D(GDP(-4))	0.553935	0.226245	2.448383	0.0499
D(OPEN)	0.140002	0.063093	2.218978	0.0683
D(OPEN(-1))	-0.394927	0.105368	-3.748079	0.0095
D(OPEN(-2))	-0.434808	0.094247	-4.613470	0.0036
CointEq(-1)*	-1.961501	0.331439	-5.918136	0.0010

R-squared	0.890842	Mean dependent var	-0.587500
Adjusted R-squared	0.795329	S.D. dependent var	2.104559
S.E. of regression	0.952114	Akaike info criterion	3.046588
Sum squared resid	7.252162	Schwarz criterion	3.432882
Log likelihood	-16.37270	Hannan-Quinn criter.	3.066369
Durbin-Watson stat	2.994774		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.756084	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

2- نموذج الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	0.405049	0.090321	4.484548	0.0042
C	2.565549	0.243700	10.52751	0.0000

EC = GDP - (0.4050*OPEN + 2.5655)

المصدر: مخرجات Eviews12.

من خلال نتائج الجدول يتضح ما يلي:

1- في الأجل القصير:

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغير المستقل (الانفتاح التجاري)، وتظهر من خلال معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) بالإشارة السالبة بقيمة تساوي: - 1.96 من الاختلالات خلال الفترة السابقة التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها بالنسبة لكل المتغيرات.

ونلاحظ أن معلمة الاجل القصير للمتغير المستقل OPEN لم تكن معنوية عند مستوى 5% حسب الاحتمال Prob=0.0638 وبلغت قيمة Open=0.140002، وهذا يعني أن الانفتاح التجاري لا يوجد له تأثير على المدى القصير عند مستوى المعنوية المفترض 5%، ولكنها معنوية عند المستوى 10% (Prob=0.0638)، مما يعني أنه يوجد أثر للانفتاح

التجاري على النمو الاقتصادي في المدى القصير عند مستوى معنوية 10%. حيث أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.14 %.

وبالتالي يمكن القول أن الانفتاح التجاري الممثل في حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الاجمالي) معنوي إحصائيا أي ذو دلالة احصائية عند مستوى 10%، و نستطيع إيجاد أثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، وأن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة المعبر عنها من خلال معنوية حد تصحيح الخطأ CointEq(-1). وإشارته السالبة تبين أن هناك أثر لكن في الآجال الطويلة.

2- في الأجل الطويل:

بملاحظة معنوية وإشارة حد تصحيح الخطأ CointEq(-1) السالبة في نموذج الأجل القصير، دليل على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات، وهناك تصحيح للانحرافات من الأجل القصير اتجاه القيم التوازنية طويلة الأجل بسرعة تصل إلى 196% ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديل القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

في نموذج الأجل الطويل نلاحظ أن قيمة OPEN= 0.405049 وهي موجبة ومعنوية Prob= 0.0042 أي أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويمكن صياغة المعادلة في نموذج الأجل الطويل رياضيا كما يلي:

$$EC= GDP - (0.4050 * OPEN + 2.5655)$$

أي أن زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.40% ، وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يرتبط في المدى البعيد بالتغيرات التي تحدث في الانفتاح التجاري. وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة.

الفرع السابع: الاختبارات التشخيصية لسلامة وجودة النموذج

أولا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء في نموذج ARDL:

الجدول رقم(10): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.336286	Prob. F(2,4)	0.3594
Obs*R-squared	6.408495	Prob. Chi-Square(2)	0.0406
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID			
Method: ARDL			
Date: 05/20/23 Time: 00:36			
Sample: 2005 2020			
Included observations: 16			
Presample missing value lagged residuals set to zero.			

المصدر: مخرجات Eviews12

الجدول رقم(11): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار Lagrange Multiplier)

Date: 05/20/23 Time: 19:52
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

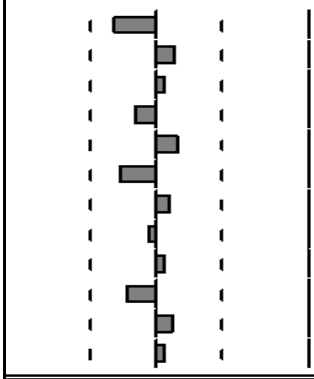

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.294	-0.294	2.0009	0.157
		2	0.125	0.043	2.3847	0.304
		3	0.060	0.118	2.4778	0.479
		4	-0.150	-0.119	3.0943	0.542
		5	0.152	0.069	3.7743	0.582
		6	-0.258	-0.201	5.8627	0.439
		7	0.090	-0.030	6.1364	0.524
		8	-0.053	-0.029	6.2385	0.621
		9	0.060	0.107	6.3844	0.701
		10	-0.199	-0.258	8.1274	0.616
		11	0.104	0.046	8.6575	0.653
		12	0.061	0.076	8.8629	0.715

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال الجدول السابق الذي يمثل مخرجات اختبار لاغرانج (LM Test, Lagrange Multiplier) باستخدام برنامج Eviews12 نلاحظ أن: قيمة احتمالية (0.3594) = Prob F(2,4) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 5%، أي أن احتمالية F غير معنوية، وعليه يتم قبول الفرض العدم H0 القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي ورفض الفرض البديل H1 القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي.

كما نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية.

وبالتالي يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

ثانيا: اختبار عدم تجانس التباين في نموذج ARDL

للتأكد من خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس البيانات عند مستوى معنوية 5% نستخدم اختبار:

(Heteroskedasticity Test : ARCH) كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(12): اختبار عدم تجانس البيانات

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.202986	Prob. F(1,13)	0.0968
Obs*R-squared	2.965181	Prob. Chi-Square(1)	0.0851

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/20/23 Time: 00:37
Sample (adjusted): 2006 2020
Included observations: 15 after adjustments

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (0.0968)=(1.13)Prob F أكبر من مستوى المعنوية المفترض 5% وبالتالي فهي غير معنوية، وعليه نقبل الفرض العدم H0 القائل بوجود تجانس بين التباينات.

ثالثا: اختبار استقراريه النماذج المقدرة باستعمال اختبار (CUSUM ,CUSUM Squares):

من اجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، كما يظهر في الشكلين المواليين:

الشكل رقم(09): المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

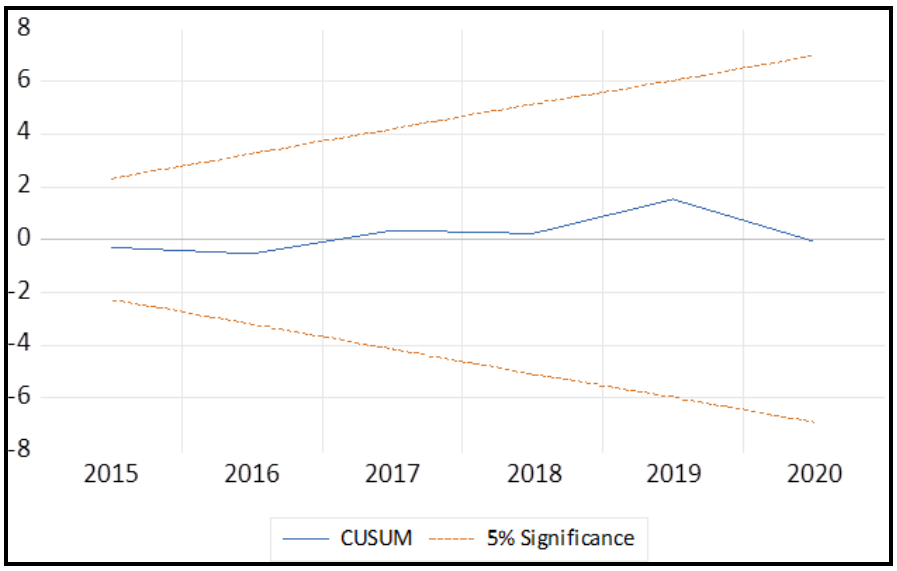

المصدر: مخرجات Eviews12

الشكل رقم(10): المجموع التراكمي لمربعات للبواقي (CUSUM)

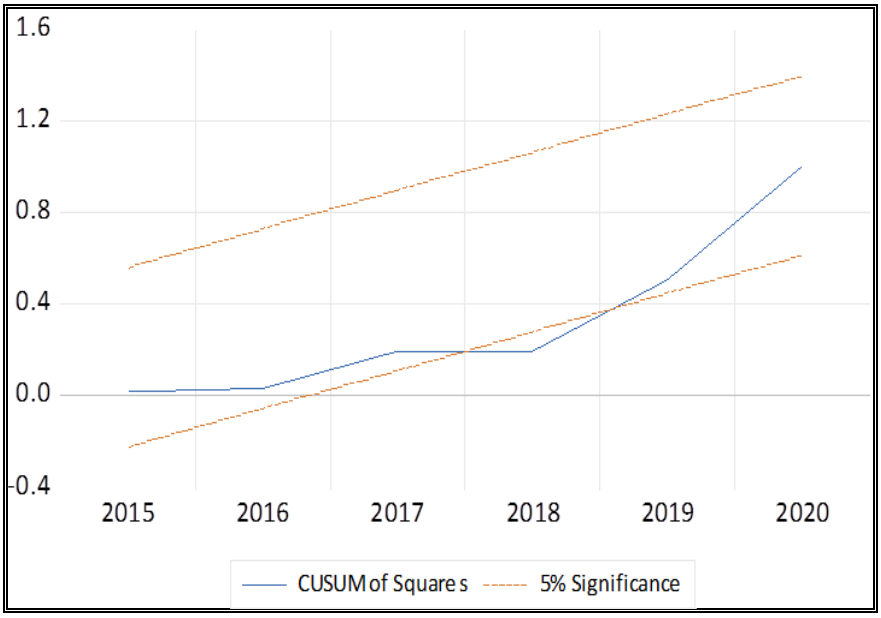

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال الشكلين نلاحظ أن التمثيل البياني لكل من المجموع التراكمي للبواقي ومربعات البواقي واقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستو معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية في المعلمات قصيرة الأجل مع المعلمات طويلة الأجل وعدم وجود تغيرات هيكلية، عدا وجود بعض الاختلالات الهيكلية في الجزء (CUSUM of Squares) في الربع الأخير من عام 2017 إلى منتصف 2018 كما يظهر في الشكل أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة خلال هذه الفترة.

رابعا: اختبار جودة النموذج

للتحقق من جودة النموذج المقدر يكفي مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة للنموذج، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(11): القيم الحقيقية والمقدرة

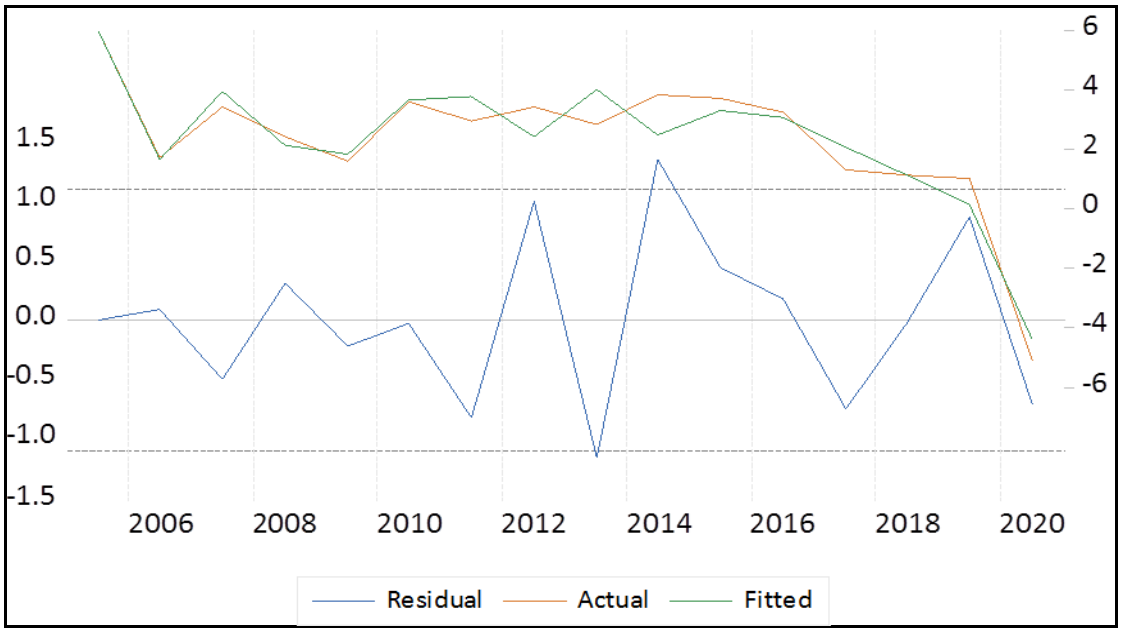

المصدر: مخرجات Eviews12

يتضح من خلال الشكل أن هناك تقارب للقيم الحقيقية من القيم المقدرة، وهذ يدل على جودة النموذج ويمكن الاعتماد عليه في عملية التفسير والتحليل للنتائج.

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم هذا الاختبار باستخدام اختبار Jarque – Bera ومن خلال الشكل الموالي رقم (12) يتضح أن احتمال Jarque – Bera = 0.426145 وهو أكبر من مستو المعنوية المفترض 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم(12): التوزيع الطبيعي للبواقي

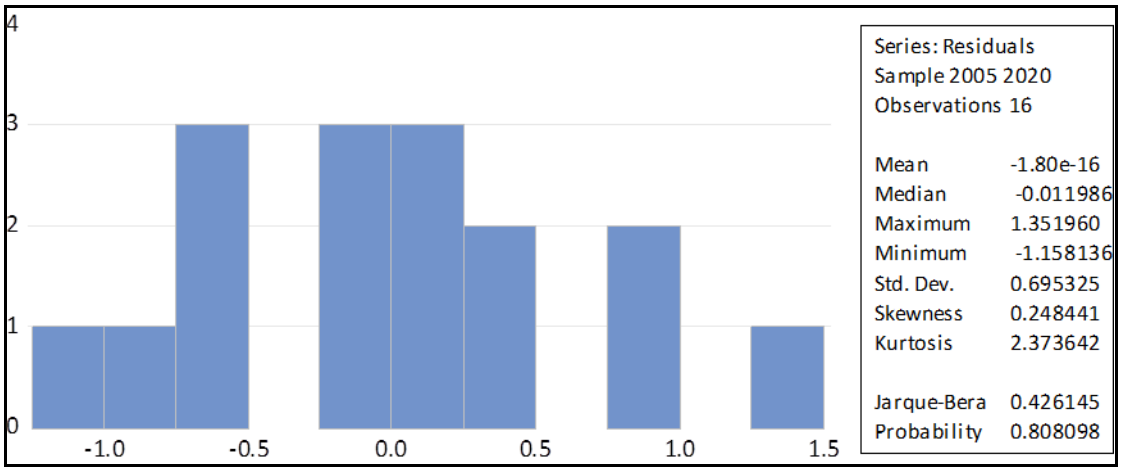

المصدر: مخرجات Eviews12

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل محاولة تطبيق الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، بهدف دراسة اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي المتمثل في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن سياسة التجارة الخارجية للجزائر قد سايرت مختلف التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني في مجمله، وقد وضعت الجزائر خطة تنموية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة، تم تحديد النمو الاقتصادي كمحور أساسي في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية للبلاد. وقامت بتنفيذ برامج تنموية متعددة منذ عام 1990 وحتى الوقت الحالي لتعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد الجزائري.

إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر يواجه تحديات عديدة نتيجة للوضع الاقتصادي المتخلف والتبعية لقطاع المحروقات، ومع ذلك، فإن الحكومة الجزائرية ملتزمة بتعزيز القطاعات الأخرى وتنويع الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص أفضل للمواطنين.

كما أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة ايجابية طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، أي أن سياسة الانفتاح التجاري تؤثر تأثيرا طرديا على الناتج المحلي المجلي في الجزائر، حيث كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

حاولنا من خلال هذه الدراسة فهم علاقة وأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

ففي ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، تحظى سياسة الانفتاح التجاري باهتمام كبير من قبل المفكرين الاقتصاديين، وحكومات الدول النامية والمتقدمة، حيث يتم تعزيز وتقوية سياسة الانفتاح التجاري بين الدول، وتوحيد هذه السياسات على المستوى العالمي، خاصة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في منتصف القرن الماضي، نجد أنها أصبحت ضرورة حتمية للاقتصاديات النامية التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تعمل على تحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام المنافسة الحرة وآليات السوق.

ومن خلال ذلك تم التوصل إلى معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من الجانب النظري، حيث توصلت الدراسات التطبيقية إلى استنتاج مهم، وهو أن تحرير التجارة يمثل عاملاً رئيسياً في تعزيز نمو اقتصادي الدول النامية، مع مراعاة درجة الانفتاح التجاري الملائمة لكل دولة، خاصة فيما يتعلق بحماية الصناعات الناشئة.

اما بخصوص الجزائر، قامت بعدة إصلاحات هيكلية لتحسين معدلات النمو الاقتصادي وتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي كان من أهمها إصلاح قطاع التجارة الخارجية، تعاملت الجزائر مع المؤسسات الدولية والامتثال لشروطها بصورة حتمية نظرًا للأحداث الهامة التي شهدها العالم في أواخر الثمانينات، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1981 وتراجع أسعار النفط وانخفاض عائدات الجزائر من العملة الصعبة. هذه الإصلاحات كانت ضرورية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو مستدام ومتوازن في الجزائر.

حيث توصلنا في الأخير إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضيات:

- يختلف تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي باختلاف محدداته، وأكد العديد من الاقتصاديين على أهمية الانفتاح التجاري الذي يعتبر أهم محرك للنمو الاقتصادي، وأداة رئيسية للاستفادة من التخصيص والتقسيم الدولي، هذا ما جعل بلدان العالم تبحث عن أنجع طرق تمكنها من فرض نفسها واختراق الأسواق الدولية، لجذب المزيد من الاستثمارات وتوفير رؤوس الأموال.
- طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي علاقة طردية، إلا أنها غير واضحة في الدول النامية، حيث تظهر بعض الفرضيات التي تشير إلى ضعف دور التجارة الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل وجود عوامل داخلية تعيق تأثير التجارة الخارجية على النمو.
- سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير طويل الأجل على معدل النمو الاقتصادي بالجزائر، حسب الدراسة القياسية والنتائج المتوصل إليها إحصائيا.
- **نتائج الدراسة:**
- النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يتعلق بتغير الناتج الإجمالي للبلد عبر الزمن، ويعد المقياس الأساسي لتقييم أداء التنمية الاقتصادية.
- تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بحسب التغيرات الزمنية والمكانية و الظروف الاقتصادية، وتتنوع هذه النظريات في شرح آليات وعوامل النمو الاقتصادي وتأثيرها على التنمية الاقتصادية للبلدان.

- تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية وخلق قيم مضافة.
- يتسم النمو الاقتصادي في الجزائر بالتوسع والاعتماد على زيادة عوامل الإنتاج واليد العاملة بدلاً من استخدام قوى الإنتاج بشكل فعال وزيادة إنتاجية العمل.
- أظهرت الدراسات أن التقدم التكنولوجي يعد المصدر الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ويعتبر الابتكار والإبداع والتجديد عنصرًا مهمًا ومفقودًا في السياسات التنموية المتبعة في الجزائر منذ استقلالها.
- معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متوقف بالدرجة الأولى على ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع الاسعار في الاسواق العالمية.
- تعرض الاقتصاد الجزائري لتقلبات الأسعار العالمية والصدمات الخارجية الأخرى بسبب التركيز العالي على صادرات الجزائر، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار حصيلة الصادرات والتبعات السلبية على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة. وبما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على العملة الأجنبية لاستيراد معظم السلع الاستثمارية الضرورية، فإن هذا الاعتماد يؤثر سلبًا على تنفيذ مشاريع التنمية.
- الجزائر تواجه مشاكل تنموية كبيرة حالت دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو المنشود، فالاعتماد على القطاع النفطي على حساب باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، بالإضافة إلى عدم تكامل السياسات الاقتصادية وعدم تنفيذ جل السياسات الموضوعة والبرامج المسطرة جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا.

كما تم التوصل من خلال الدراسة القياسية للنتائج التالية:

- الانفتاح التجاري يفسر 91% (حسب معامل التحديد R^2) من التغيرات الحاصة في النمو الاقتصادي الجزائري، وهذا ما بينته نتائج اختبار ARDL، ما يدل على أهمية النموذج وإمكانية الاعتماد عليه في التحيل والتنبأ.

- أن أثر سياسة الانفتاح التجاري في الأجل القصير على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر طردي ومعنوي عند مستوى معنوية 10%، وأن مؤشر الانفتاح التجاري في التأخيرات الزمنية في المدى القريب معنوية إحصائيا، وهذا يفسر بأن الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر يتأثر بالانفتاح التجاري على المدى البعيد.

- كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والناتج المحلي الاجمالي، حسب نتائج اختبار Test Bound، وهذا يعني أن سياسة الانفتاح التجاري لها تأثير طويل الأجل على الناتج المحلي الاجمالي الجزائري.

- وأظهرت أنه على المدى البعيد تؤثر سياسة الانفتاح التجاري تأثيرا طرديا على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، أي أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح التجاري بدرجة واحدة ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.40 درجة وبالتالي يرتفع معدل النمو الاقتصادي.

* النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم التجانس.

* بينت اختبارات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم التجانس حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH)

وفي الأخير تبدو نتائج الدراسة مقبولة وأكثر واقعية، خاصة وأنها تتلائم مع نتائج معظم النظريات والدراسات السابقة التي عالجت الموضوع في فترات سابقة، حيث أن نمو الناتج المحلي الاجمالي في معظم الدول يتأثر طرديا بتغيرات الانفتاح التجاري.

التوصيات:

بناء على ما تبين في النتائج المتوصل إليها نقدم بعض التوصيات:

- ضرورة تطوير وتشجيع الصادرات غير النفطية للولوج للأسواق العامية والقدرة على المنافسة والسعي نحو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الايرادات التي مصدرها سلعة واحدة وهي النفط.
- إجراء اصلاحات اقتصادية حقيقية والعمل على توفير الاستقرار السياسي والامني، لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة منها لتوفير العملة الصعبة.
- ضرورة تفعيل التكتلات الاقتصادية بين الجزائر ومختلف دول العالم واستغلال الفرص المتاحة في إطار الشراكة الدولية.

آفاق الدراسة:

على ضوء ما تم عرضه من نتائج للدراسة وارتباط الموضوع بجزء من بمختلف جوانب الاقتصاد، يفتح هذا البحث مجالا لدراسة بحوث أخرى ذات الصلة، نذكر منها:

- تأثير الانفتاح التجاري على الصناعات المحلية في الجزائر.
- دراسة التأثيرات المحتملة للتجارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تأثير السياسات التجارية المتبعة في الجزائر واتفاقيات التجارة الدولية على النمو الاقتصادي.
- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، بما في ذلك التأثير على التكنولوجيا والتوسع الصناعي وتنويع الاقتصاد.
- دراسة تأثير التجارة الإقليمية والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

في نهاية بحثنا، يمكن القول بأن المجال لمزيد من الدراسات والأبحاث في موضوع الانفتاح التجاري وتأثيره على النمو الاقتصادي لا يزال واسعًا، رغم الجهود التي بذلناها في هذا البحث، إلا أنه لا يمكن اعتباره استوفاءً كاملاً لجميع جوانب الموضوع، لذا يتعين علينا الاستمرار في توسيع معرفتنا واستكمال الأبحاث المستقبلية لاستكشاف جوانب أخرى ذات الصلة وزيادة فهمنا لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وتطوير الاستراتيجيات الملائمة للدولة الجزائرية وغيرها من الدول.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال والرسوم البيانية	
المقدمة	أ– ث
الفصل النظري الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	03
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي و خصائصه	04
المطلب الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	06
المبحث الثاني: محددات النمو الاقتصادي، استراتيجياته ومؤشرات قياسه	08
المطلب الاول: محددات النمو الاقتصادي	08
المطلب الثاني: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي	10
المطلب الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي	12
المبحث الثالث: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي	14
المطلب الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	14
المطلب الثاني: نماذج النمو الخارجي	17
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي	19
خلاصة الفصل	23
الفصل النظري الثاني: الاطار النظري للانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي	24
تمهيد	25
المبحث الاول: ماهية الانفتاح التجاري	26
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح التجاري	27
المطلب الثاني: أهمية الانفتاح التجاري	28
المطلب الثالث: أنواع (أشكال) الانفتاح التجاري	30

المبحث الثاني: استراتيجيات الانفتاح التجاري، دوافعه وأهم مؤشرات قياسه	32
المطلب الأول: دوافع الانفتاح التجاري	32
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	33
المطلب الثالث: استراتيجيات الانفتاح التجاري	38
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري، علاقته وأثره على النمو الاقتصادي	42
المطلب الاول: نظريات الانفتاح التجاري	42
المطلب الثاني: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	51
المطلب الثالث: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	54
خلاصة الفصل	59
الفصل التطبيقي: دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020	60
تمهيد	61
المبحث الأول: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر	62
المطلب الأول: الدوافع والاجراءات المتبعة للانفتاح التجاري في الجزائر	62
المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	66
المطلب الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	71
المبحث الثاني: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2000 – 2020	73
المطلب الأول: توصيف أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)	73
المطلب الثاني: توصيف متغيرات الدراسة باستعمال أنموذج (ARDL)	75
المطلب الثالث: تطبيق اختبارات أنموذج (ARDL)	77
خلاصة الفصل	88
الخاتمة	89
فهرس المحتويات	
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- المقالات:

- أمال كديدة، و سمير بوختالة. (2021). أثر النمو الاقتصادي على الضغط البيئي على الأراضي الزراعية في الجزائر- مقاربة حسب منحنى كوزنتس البيئي باستخدام منهجية ARDL للفترة (1980-2019). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12*(2)، الصفحات 87-102.

- أنيسة عثماني، و لامية بوحصان. (12, 2013). دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 03*(01)، الصفحات 43-65.

- جمال زدون، و عائشة بن جدو. (12, 2018). الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*(3)، الصفحات 192-206.

- حفصة كوبيبي، و العجال بوزيان. (01, 2022). النمو، التنمية، التنمية المستدامة. *النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم، 17*(خاص)، الصفحات 163-187.

- حميد حايد، و عبد الكريم البشير. (29 10, 2018). دراسة قياسية لعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2015). *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 14*(19)، الصفحات 147-158.

- زكرياء مسعودي، و خليفة عزي. (12, 2019). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM -دراسة قياسية للفترة (19820-2017)-. *مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 4*(7)، الصفحات 117-136.

- سعيدي وصاف. (01 06, 2002). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات. *مجلة الباحث، 01*(01)، الصفحات 6-17.

- شرف الدين أ.ملال. (مارس, 2017). الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 02013/2000. *مجلة تاريخ العلوم*(7)، الصفحات 162-176.

- عبدالعزيز سالم. (2017). الأجهزة والإجراءات الداعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية. *مجلة الابتكار والتسويق*(4)، الصفحات 241-261.

- عزيزي أحمد عكاشة، و عبد العزيز سالم. (2017). الأجهزة والإجراءات المدعمة لتطوير التجارة الخارجية الجزائرية. *مجلة الابتكار والتسويق*(4)، الصفحات 241-261.

- علي حبيطة ، و نور الدين حاشي. (12, 2017). دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014. *معارف، 12*(23)، الصفحات 89-103.

- علي يوسفات. (2012). عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة (1970-2009). *مجلة الباحث*(11)، الصفحات 67-73.

- فايز عبد الهادي أحمد محمود. (جوان, 2021). محددات معدل التبادل التجاري دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 2*(2)، الصفحات 1249-1305.

- محمد أمين بومدين، محمد جلولي، و سمير محمد بن عياد. (15 ديسمبر, 2019). أثر التحرير التجاري على التشغيل في دول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2015. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 5*(2)، الصفحات 59-73.

- محمد حسن عودة. (2016). دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997 -2012). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 1*(37)، الصفحات 53-75.

- هيشام عياد . (2020). أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990-2017. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23*(2)، الصفحات 1183-1202.

- مراد صاولي. (01 10, 2016). إختبار علاقة التكامل المشترك لسياسات الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014). *مجاميع المعرفة، 2*(2)، الصفحات 67-84.

- وهراني مجدوب. (01 03, 2017). واقع وآفاق التبادل التجاري المغاربي. *مجلة المالية والأسواق، 4*(1)، الصفحات 310-333.

2- المذكرات:

- الأخضر قاسمي . (2014). أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري (مذكرة ماجستير). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

- الزهرة رودي. (2022). أثر الانفتاح التجاري على التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2020) (مذكرة ماستر). غرداية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة غرداية.

- خيرة خيالي. (2016). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة لحالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة(2000-2012) (رسالة ماجستير). ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

- زوبير طيوح. (2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر (1980-2013) (مذكرة ماستر). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

- سعدية مجوج. (2015). الكتلة النقدية و النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2013) (مذكرة ماستر). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أم البواقي.

- صفية قواسم، و لندة بوزقاق. (2019). قياس مؤشرات تنويع الصادارات في الدول العربية (2008-2017) (مذكرة ماستر) الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الشهد حمه لخضر.

- محمد سوادقية، و هجيرة عرابي. (2018). تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2016) (مذكرة ماستر). المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجرية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة يحي فارس.

- مراد باريك. (2013). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي - دراسة حالة الجزائر - (رسالة ماجستير). تلمسان، كلية العلقم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

- منى بورويس. (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2018 (مذكرة ماستر). ميلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف.

3- الاطروحات:

- الوليد قسوم ميساوي. (10 05, 2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993 (أطروحة دكتوراه). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

- حداد بسطالي. (2020). أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). *كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير*. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

- ريم ثوامرية. (2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية 2000-2015 (أطروحة دكتوراه). قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945.

- سيدي أحمد كبداني. (2013). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنو بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية (أطروحة دكتوراه). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

- شهرزاد بورداش. (2017). أثر الانفتاح المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي "var" للفترة (1970-2012) (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- عبد العزيز عبدوس. (2011). سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

- محمد أبو القاسم عبد الرحمان محمد. (2018). أثر الانفتاح التجاري على السياسات النقدية والمالية في السودان: دراسة قياسية 1980-2015 (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- نوال سموك. (2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

- نورة سداوي. (2019). أثر االنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة:1980-2014 - حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه). وهران، كلية العلـوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة وهران 2.

- وليد عابي. (2019). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف1.

4- الكتب:

- حمد عبد الرحمان يسري. (2001). *الاقتصاديات الدولية*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

- اسماعيل محمد بن قانة. (2012). *اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- الجمل جمال جويدان. (2011). *التجارة الدولية*. الأردن: مركز الكتاب الاكاديمي.

- الجيلالي عجة. (2007). *التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص* (الإصدار الطبعة الاولى). الجزائر، الجزائر: دار الخلدونية.

- تودارو ميشيل. (2006). *التنمية الاقتصادية*. (حسني محمود حسن، و محمود عبد الرزاق محمود حامد، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

- خالد محمد السواعي. (2010). *التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها* (الإصدار الاولى). عمان، الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

- رائد فاضل جويد. (2013). النظرية الحديثة في التجارة الخارجية. *مجلة آداب الفراهيدي*(15)، الصفحات 165-187.

- سالم توفيق النجفي، و محمد صالح تركي القريشي. (1988). مقدمة في اقتصاد التنمية. بغداد: جامعة الموصل.

- طالب عوض. (2013). *التجارة الدولية*. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدسي المفتوحة.

- عبد الباسط وفا. (2000). *سياسات التجارة الخارجية*. بيروت، بيروت: دار النهضة العربية.

- عبد الرحمان يسري أحمد. (2007). *الاقتصاديات الدولية*. الاسكندرية، مصر : الدار الجامعية.

- عبد الرحمان يسري أحمد، و السيد محمد أحمد السريتي. (2007). *قضايا اقتصادية معاصرة*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

- مجدي محمود شهاب، و عادل أحمد حشيش. (2003). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

- محمد الصوص نداء. (2008). *التجارة الخارجية*. عمان، الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- محمد غيث مجدي علي. (2014). نظرية هكشر-أولين في التجارة الخارجية في ضوء الفكر الاقتصادي الإسلامي. *دراسات، علوم الشريعة والقانون، 41*(2)، الصفحات 871-890.

- مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- مريم أحمد مصطفى، و إحسان حفظي. (2005). *قضايا التنمية في الدول النامية*. الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

- يوسف مسعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

- يونس محمود. (2007). *اقتصاديات دولية*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

5- مؤتمرات ومحاضرات:

ا/ المحاضرات:

- دليلة طالب. (2021). النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات (محاضرات السنة الثالثة ليسانس). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

- سعيد أحسن. (2020). مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاد دولي. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2 –

- عمر يحياوي. (2023). محاضرات في تقنيات التجارة الدولية. المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

ب- مؤتمرات وملتقيات:

- عبد الغني حريري. (20-21 10, 2009). دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي. *الملتقى الدولي العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية* (الصفحات 1-15). سطيف: جامعة فرحات عباس سطيف.

6- مواقع الكترونية:

- *تدعيم سياسات الانفتاح التجاري يُسهِّل النمو الاقتصادي من أجل الجميع*. (23 04, 2018). تاريخ الاسترداد 11 04, 2023، من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/results/2018/04/03/stronger-open-trade-policies-enables-economic-growth-for-all

- *الاقتصاد المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية*. (2023). تاريخ الاسترداد 16 04, 2023، من موقع دراستي - المنهاج العراقي: https://derasaty.net/lesson/1557/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9#:~:text=%D8%AB%D8%A7%D9%8

- محمد صخري. (14 06, 2019). *نظرية القيمة المطلقة لأدم سميث*. تاريخ الاسترداد 19 03, 2023، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://www.politics-dz.com/ar/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%84%D9%82%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%85-%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%AB

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Alan V, D. (2000). *All Terms*. Consulté le 03 27, 2023, sur Deardorffs' Glossary of International Economics: http://www-personal.umich.edu/~alandear/glossary/t.html

- Alimi, S. (2014). ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration: A ReExamination of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of. *Asian Journal of Economic Modelling, 2*(2), 103-114.

- Allaro, H. g. (2012). The impact of trade liberralization on theEthiopia's trade Balance. *American Journal of Economics, 2*(5), pp. 75-81.

- Bertrand, B. (2004, 09 16-17). Première Journée du développement du GRES « Le concept de développement en débat ». *Ouverture commerciale, croissance et développement :malentendus et ambiguïtés des débats*. bordeaux IV, france: Université montesquieu-Bordeaux IV.
- Combes, J., Guillaumont, P., Guillaumont Jeanneney, S., & Motel Combes, P. (2000). Ouverture sur l'exterieur et instabilités des taux de croissance. *Revue française d'economie*(15), pp. 3-33.
- Gebrehiwot, K. (2015). The Impact of Human Capital Development on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from ARDL Approach to Co-Integration. *6*(13), pp. 155-168.
- Mellal, C. (2021). The impact of trade openness on Algeria and Tunisia. *Economic and Management Research Journal, 15*(1), pp. 35-52.
- Pierre , R. (2010). chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe. Dans P. Robert, *Croissance et crise (Analyse économique et historique).* Pearson Education France.
Siroên, J.-M. (1988). La théorie de l'échange international en concurrence monopolistique: Une comparaison des modèles. *Revue économique, 39*(3), pp. 511-544.
Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y., & Samadhan, B. (2013). Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach. (104), pp. 914-921.

الملاحق:

الملحق رقم:(01) اجمالي الصادرات والواردات، الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2020.

اجمالي الصادرات والواردات، الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الانفتاح التجاري والميزان التجاري (الوحدة مليون دولار)					اجمالي الصادرات والواردات، الناتج المحلي الاجمالي ومؤشر الانفتاح التجاري (الوحدة نسبة النمو السنوي)				Year
الميزان التجاري (مليون دولار)	مؤشر الانفتاح التجاري (%)	الناتج المحلي الاجمالي GDP	اجمالي الصادرات (مليون دولار)	اجمالي الواردات (مليون دولار)	السنة	الانفتاح التجاري OPEN(نسبة النمو السنوي)	اجمالي الواردات (نسبة النمو السنوي)	اجمالي الصادرات EX(نسبة النمو السنوي)	الناتج المحلي الاجمالي GDP (نسبة النمو السنوي)	
12,94	56,51	54,79	21,95	9,01	2000	1,03	9,20	-5,30	3,80	2000
8,64	51,37	54,74	18,38	9,74	2001	4,67	7,60	6,40	3,00	2001
7,13	54,18	56,76	18,94	11,81	2002	5,13	23,20	5,50	5,60	2002
11,06	56,32	67,86	24,64	13,58	2003	1,75	5,10	7,50	7,20	2003
13,01	57,79	85,33	31,16	18,15	2004	3,65	12,50	3,20	4,30	2004
26,72	64,32	103,20	46,55	19,83	2005	2,08	6,40	5,90	5,90	2005
33,79	65,38	117,03	55,15	21,36	2006	-2,12	-1,50	-2,10	1,70	2006
31,90	64,04	134,98	59,17	27,27	2007	3,21	11,92	-1,00	3,40	2007
39,85	69,44	171,00	79,30	39,45	2008	5,42	15,40	-2,40	2,40	2008
5,91	61,56	137,21	45,19	39,28	2009	1,69	12,80	-10,10	1,60	2009
16,55	60,45	161,21	57,00	40,45	2010	1,25	4,50	0,00	3,60	2010
26,22	60,36	200,01	73,47	47,25	2011	-2,52	-4,60	-2,70	2,90	2011
21,52	58,46	209,06	71,87	50,35	2012	2,94	13,80	-3,80	3,40	2012
11,10	57,59	209,76	65,95	54,85	2013	1,46	9,80	-5,70	2,80	2013
3,54	54,58	213,81	60,12	56,58	2014	2,26	8,40	0,20	3,80	2014
-15,17	50,78	165,98	34,56	49,73	2015	2,00	6,90	0,50	3,70	2015
-18,82	47,95	160,03	28,96	47,78	2016	1,31	-2,80	7,00	3,20	2016
-14,98	50,14	170,10	35,15	50,13	2017	-10,15	-7,10	-6,10	1,30	2017
-8,46	51,91	174,91	41,17	49,63	2018	-6,25	-3,80	-3,70	1,20	2018
7,05	45,09	171,77	42,25	35,20	2019	-13,00	-6,90	-6,10	1,00	2019
-3,35	42,46	145,01	29,11	32,46	2020	5,41	-15,90	-11,70	-5,10	2020

المصدر: - الشرية الإحصائية الثلاثية 2008-2013-2016.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004- 2021.

- بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم: (02) التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020

الوحدة مليار دورلار

السنوات	السلع الغذائية	الطاقة ومواد التشحيم	المواد الاولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الزراعية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير	الصادرات خارج المحروقات	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	612	22643
2001	28	18484	37	504	22	45	12	648	19780
2002	35	18091	51	551	20	50	27	734	19559
2003	48	23939	50	509	1	30	35	673	25285
2004	59	31302	90	571	0	47	14	799	32882
2005	67	45094	134	651	0	36	19	907	46908
2006	73	53429	195	828	1	44	43	1784	56397
2007	88	58831	169	993	0	46	35	1312	61474
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	1955	81253
2009	113	44128	170	692	0	42	49	1049	46243
2010	315	44128	94	1056	1	30	30	1620	47274
2011	355	55527	161	1496	0	35	15	2066	59655
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	2049	73915
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	2014	66988
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	2582	65468
2015	235	33250	106	1597	1	19	11	1969	37188
2016	327	28137	85	1321	0	54	19	1805	31748
2017	350	33202	73	845	0	78	20	1930,29	36498,29
2018	373	38338	92	2242	0,3	90	33	2830,3	43998,6
2019	33244	408	96	1445	0	78	20	2068	37359
2020	20016	437	71	1287	0	77	37	1909	23834

المصدر: الشرية الإحصائية الثلاثية 2008-2013-2016.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004- 2021.

الملحق رقم: (03) التركيبة السلعية للواردات الجزائرية 2000-2020

الوحدة مليار دورلار

السنوات	السلع الغذائية	الطاقة ومواد التشحيم	المواد الاولية	المواد النصف مصنعة	التجهيزات الزراعية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية غير	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2687	114	689	2857	129	4955	2112	13543
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	10026	3751	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	1065	233	15139	6145	30194
2010	6058	549	1409	10098	341	15776	5836	40067
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13404	9997	50176
2013	9580	4385	1841	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8224	1292	1559	11482	15394	501	8275	46727
2017	8069	1899	1456	10483	585	13368	13120	48980
2018	8199	977	1814	10483	537	12824	13755	48589
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	12377	44483
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	8226	35547

المصدر: الشرية الإحصائية الثلاثية 2008-2013-2016.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004- 2021.

الملحق رقم: (04) التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2020

الوحدة مليون دينار

السنة	الصادرات/الواردات	الاتحاد الأوروبي	الدول الاوروبية الاخرى	أمريكا الشمالية	امريكا اللاتينية	المغرب العربي	الدول العربية	الدول الافريقية	آسيا	باقي دول العالم	المجموع
2000	الصادرات	1036588,40	124125,40	316362,50	135036,10	19223,70	4308,80	3148,70	18395,10	**	1657215,60
	الواردات	395593,40	76611,10	105026,20	19394,00	3726,00	10575,40	8954,40	65757,90	4787,30	690425,70
2001	الصادرات	943862,10	85119,30	263499,80	94001,30	21464,90	25165,70	1036,20	44410,10	1776,40	1480335,80
	الواردات	453059,30	89340,10	99169,80	30210,50	5505,60	13761,20	6625,40	60102,30	7088,20	764862,40
2002	الصادرات	959393,30	86990,00	288588,60	80060,90	19770,00	20775,40	4251,70	39671,50	2281,00	1501191,90
	الواردات	529040,00	108666,30	119411,20	38733,90	10126,50	29106,70	6935,50	104887,00	10133,10	957039,80
2003	الصادرات	1122134,90	96090,00	486361,20	100695,70	20148,40	27541,80	997,40	48061,70	22,10	1902053,50
	الواردات	601269,10	130914,90	78130,20	56325,40	9302,60	32406,40	9684,80	123298,80	6109,20	1047441,40
2004	الصادرات	1278583,80	111691,40	660105,60	149791,20	32097,30	37415,60	2333,90	63705,20	1723,70	2337447,80
	الواردات	719078,80	147742,20	97765,20	90369,70	12345,70	37066,30	10339,00	189951,50	9741,40	1314399,80
2005	الصادرات	1903577,00	148147,30	956528,80	238388,50	31071,60	46170,20	3674,50	90978,20	3012,20	3421548,30
	الواردات	785302,30	180628,60	115982,00	98947,90	15898,90	30933,70	11082,00	242240,60	12628,90	1493644,80
2006	الصادرات	2089979,80	151382,50	1343188,90	178134,70	37505,20	43034,10	1096,40	134678,50	0,80	3979000,90
	الواردات	847287,20	130113,30	122975,60	101777,90	17105,20	35762,20	10781,00	273830,90	18907,50	1558540,80
2007	الصادرات	1835573,20	150476,10	1594014,30	187217,00	53272,90	33543,70	47261,90	298546,20	14257,90	4214163,10
	الواردات	995184,10	143053,90	181290,90	126395,80	19687,00	43053,20	16127,30	375667,20	16369,60	1916829,10
2008	الصادرات	2659020,40	202063,20	1561164,70	193163,90	104322,30	50868,90	23116,30	294950,70	6349,20	5095019,70
	الواردات	1359153,80	162113,80	206637,40	179792,70	25750,60	45771,90	25832,50	545067,80	21912,80	2572033,40
2009	الصادرات	1717200,10	166660,90	947921,00	137354,80	63542,90	41737,00	6866,50	262725,30	3627,50	3347636,00
	الواردات	1497010,20	234558,70	176130,10	151069,10	34761,70	79131,20	25391,90	637861,40	18891,10	2854805,30
2010	الصادرات	2127478,20	251817,40	1275950,00	2624,90	97319,40	52810,80	5852,60	319642,40	2091,80	4333587,40
	الواردات	1520305,70	207890,10	179974,50	192318,70	40464,00	93974,80	29490,10	730613,70	16776,00	3011807,60
2011	الصادرات	2728125,00	315105,70	1433313,80	313609,90	115950,30	59235,70	10663,80	395188,80	2965,30	537413,30
	الواردات	1793536,80	189512,50	176626,60	306638,60	50315,80	128279,40	42097,10	725758,10	29736,50	3442501,60
2012	الصادرات	3147123,20	262947,70	1255163,70	336555,40	164042,60	75813,30	4861,50	438261,90	2600,20	5687369,40
	الواردات	2042773,80	311457,50	175284,40	291587,50	62556,50	120643,50	57432,70	815080,30	30255,90	3907071,90
2013	الصادرات	3315192,30	191653,50	715075,90	261378,20	211877,10	61624,20	9394,90	444523,40	6080,30	5217099,80
	الواردات	282239,70	307875,60	219477,60	283865,20	81675,20	191474,70	47321,40	924374,20	30244,70	4368548,40
2014	الصادرات	3157764,00	218115,70	498255,50	250297,20	239709,40	49749,00	9576,00	494009,80	121,60	4917598,20
	الواردات	2393773,50	332031,40	267450,50	338480,40	59441,00	157783,30	35767,60	1093306,40	41674,30	4719708,30
2015	الصادرات	2342477,10	191455,50	290157,20	172710,70	158123,50	58326,60	8339,50	306313,30	8283,20	3537186,70
	الواردات	2559959,50	376998,30	333735,70	321428,50	68256,20	193328,10	36997,30	1250925,80	51830,20	5193459,70
2016	الصادرات	1879792,00	159686,40	564671,40	217495,70	128095,70	43254,30	7798,40	257697,30	19225,20	3277716,40
	الواردات	2460200,00	351014,70	307997,00	339854,40	76708,70	210299,00	26824,10	1337359,10	44589,80	5154776,80
2017	الصادرات	2273367,90	216501,70	461683,90	283647,70	142079,10	87278,40	13474,80	429145,30	21117,00	3928295,60
	الواردات	252486,50	473282,30	268651,70	369006,50	65647,00	170168,50	21611,80	1425587,30	64865,10	3111306,70
2018	الصادرات	2806500,20	299226,50	508649,50	315130,00	195416,40	90033,50	15520,00	629550,50	29252,10	4889278,60
	الواردات	2466672,50	496323,10	246179,60	441256,00	63932,50	223152,70	20445,20	1393677,70	51596,50	5403235,80
2019	الصادرات	2449564,90	258305,90	266897,70	197411,50	221099,20	102681,10	13366,90	706963,00	55358,50	4271648,80
	الواردات	2225974,20	457385,50	237303,50	434606,50	66306,30	214998,80	24068,80	1309701,40	46519,10	5016864,10
2020	الصادرات	1534213,40	340838,00	69976,50	111727,90	189489,50	64295,80	18353,60	500622,80	16853,90	2846371,40
	الواردات	1821489,90	482121,90	240247,50	437279,60	50184,90	221877,90	21378,70	1050700,50	38345,10	4363626,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصاء ONS

الملحق رقم (05): اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرين GDP. OPEN

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.741444	0.9999
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.998733	0.9129
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.145517	0.2206
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.166086	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.084185	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.079208	0.0446
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.853253	0.0374
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.150715	0.0033
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.